الدامغ

للباطل من مذهب الحنابل

للقاضي العلامة

شمس الدين جعفر بن أحمد البهلولي

المتوفى سنة ٥٧٣ هـ

جمال الشامي

١٤٣٩هـ

النسخة الأولى

١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين.

وبعد:

تميز القرن السادس الهجري في اليمن بنشاط فكري عظيم تطورت من خلاله المدارس الكلامية خاصة العدلية ممثلة بالزيدية وبزعامة القاضي جعفر بن أحمد - مؤلف الكتاب - وقد تخرج عليه يديه «أئمة يضرب بعلمهم المثل حتى قيل: هم معتزلة اليمن»(١)، فطاف القاضي جعفر البلدان والمدن اليمنية وتعاظمت المدرسة العدلية حتى اقتربت من مدينة (إب) التي غالبها على المذهب الأشعري السني، وفي ظل ذلك الحراك الفكري ظهر الشيخ يحيى بن أبي الخير العمراني - المتوفى سنة ٥٥٨هـ - متزعماً للمذهب الحنبلي العقدي - ما يسمى اليوم بالسلفي الوهابي - على خلاف المعلوم من مذاهب تلك المناطق، يقول الفقيه يحيى بن أبي بكر العامري عن الشيخ العمراني: «كان حنبلي العقيدة، شافعي الفروع

---

(١) مطلع البدور ومجمع البحور ج١ص٦٢٠.

كالآجري صاحب (الشريعة)، وله تصنيف ينصر فيه عقيدته، وتحامل على الأشعرية، وألزمهم مالا يلزمهم، وكان ولده طاهر أشعرياً، فكان ينكر على والده ويرد عليه»[١]، «فكان يحيى يكفّر طاهراً ولده؛ لأنه أشعري، وطاهر يكفر يحيى؛ لأنه حنبلي»[٢].

ولما كان القاضي جعفر متصدراً لنشر العدل والتوحيد ذهب إلى مدينة (إبّ) لمناظرة الشيخ العمراني لما سبق بينهم من مراسلة، ولم يجتمع به[٣] ربما لما يراه الحنابلة من عدم جواز مناظرة[٤] من يرونه على البدعة، وقال الشيخ العمراني عن تلك الزيارة: «فانتهى إليّ العلم بأنه قدم إلى قرية (إبّ) رجل من ولاة القضاء بصنعاء ينتحل مذهب الزيدية والقدرية، لقبه أهله شمس الدين فأظهر القول هنالك بأن العباد يخلقون أفعالهم وأن القرآن مخلوق، وغير ذلك من مذاهبهم، ودعا الناس إلى ذلك وسأل الناس

---

(١) غربال الزمان في وفيات الأعيان ص٤٣٧.

(٢) مطلع البدور ومجمع البحور ج١ص٦٢١.

(٣) مطلع البدور ومجمع البحور ج١ص٦٢١.

(٤) عن أبو قلابة: «لا تجالسوا أهل الأهواء، ولا تجادلوهم، فإني لا آمن أن يغمسوكم في الضلالة، أو يلبسوا عليكم في الدين بعض ما لبس عليهم» الشريعة للآجري ج١ص٤٣٥.

المناظرة من أهل السنة»[1]، فعندها شعر الشيخ العمراني بخطر القاضي الكلامي فكتب رسالة كما يقول: «ونصيحة إلى أهل السنة، فيها بيان مذهب أهل الحديث بخلق الأفعال وإثبات الإرادة وما تشعب عليهما، وجعلت افتتاحها ذكر الأخبار المروية عن النبي – صلى الله عليه وسلم– بالتحذير عن القدرية»[2]، ولما نُشرت الرسالة أطلع القاضي جعفر أحد أصحابه عليها وطلب منه كما يقول القاضي: «أن أورد على كلام هذا المتكلم ما يبين الحق من الباطل، ويميز به الصحيح من السقيم، فبادرت إلى امتثال رسمه، وسارعت إلى انفاذ أمره وحتمه، وكان هذا المتكلم قد أورد كلاماً محصوله: أن جميع ما يحدث في العالم من المخازي، والفضائح، والمعاصي، والقبائح والمساوئ فالله مبتدعه وإليه نسبته ومرجعه، وأن الكفرة الجاحدين، والفجرة المتمردين بريئون من ابتداع الكفر والضلال، مسلمون من إحداث القبائح والأعمال، بل نهاهم تعالى عن شيء هو أوجده فيهم، وعذبهم على أمر حتمه عليهم»، فكان نتيجة ذلك هذا الكتاب المسمى بـ (الدامغ للباطل من مذهب الحنابل)، وقد وصل هذا الكتاب إلى الشيخ

---

(١) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ج١ ص٨٩-٩٠.

(٢) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ج١ ص٩٠.

العمراني وقال: «وصنف في الرد على ذلك كتابا سماه (الدامغ للباطل من مذاهب الحنابل)، أبان فيه خفي مقاتله بما ذكر من حججه ودلائله، فقد قيل: من لم يطلع على دلائل خصمه لم يقدر على قطعه وقصمه. ومن نظر من المحققين في كتاب هذا القائل وتبين في معناه الحاصل سماه (الدامغ الباطل)»[1].

ويوجد مخطوط الكتاب في مكتبة برلين الألمانية وتم نسخه سنة ٨٠٨هـ، ولأهمية الكتاب ونشر التراث الإسلامي وكون كتاب العمراني الذي رد عليه منشور توجب عليّ نشره على أي حال راجياً من الله تعالى التوفيق والسداد، وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله.

١٥ ربيع الأول سنة ١٤٣٩هـ

٣/ ١٢/ ٢٠١٧م.

---

(١) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ج١ص٩٠.

المبحث الأول

الكتاب ومنهج المؤلف

المطلب الأول: عنوان الكتاب:

عنوان الكتاب كما ذكر المؤلف في نهايته إذ قال «سميته (الدامغ للباطل في مذهب الحنابل)»، وأيضاً مذكور على غلاف المخطوط (الدامغ للباطل من مذهب الحنابل)، وأيضاً جاء ذكر ذات العنوان في كتاب الشيخ العمراني الذي رد عليه.

المطلب الثاني: توثيق نسبة الكتاب:

لا شك في نسبة الكتاب إلى القاضي جعفر بن أحمد وأنه موجه إلى الشيخ يحيى بن أبي الخير العمراني، قال القاضي العلامة أحمد بن صالح بن أبي الرجال - المتوفى سنة ١٠٩٢هـ -: «وأن القاضي أرسل برسائل إلى العمراني، وهي عندنا موجودة مطوّلة، ويدلّ لهذا أن العمراني بعد هذا صنَّف كتاباً كالجواب عمَّا صدَّره القاضي إليه، واشتمل كتاب العمراني على

الرد على الأشعرية والمعتزلة جميعهم»[1]، وأيضاً جاء ذكره في الكتاب الذي رد عليه وهو (الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار) للشيخ العمراني حيث قال: «وصنف في الرد على ذلك كتابا سماه (الدامغ للباطل من مذاهب الحنابل)»[2].

المطلب الثالث: أسباب تأليف الكتاب:

ذكر القاضي جعفر أن سبب تأليفه للكتاب أن أحد المقربين منه أطلعه على رسالة الشيخ العمراني وما جاء فيها من العقائد والتشنيع على أهل العدل والتوحيد، وطلب من القاضي أن يكتب رداً عليها، قال القاضي جعفر: «فإن من تلزمني فرض إجابته، ويتعين علي واجب طاعته، اطلعني على كلام لبعض الحشوية، الزالة في مهاوي الجهل أقدامهم، المتحيرة عن إدراك أظهر الحقائق أفهامهم، الذين جاهروا صاغرين بنفوسهم وعلومهم، فأبدوا أفضح عوراتهم لخصومهم:

ومن جهلت نفسه قدره ... رأى غيره منه ما لا يرى

---

(١) مطلع البدور ومجمع البحور ج١ص٦٢٢.

(٢) ج١ص٩٠.

ورسم علي هذا الآمر المطاع أن أورد على كلام هذا المتكلم ما يبين الحق من الباطل، ويميز به الصحيح من السقيم، فبادرت إلى امتثال رسمه، وسارعت إلى انفاذ أمره وحتمه».

المطلب الرابع: أهداف الكتاب:

ذكر القاضي جعفر أن الهدف من تألفيه للكتاب هو تقديمه نصيحة «إلى من له اهتمام بأمر نفسه وفيه التفات إلى صلاح دينه فإن النصائح أحسن ما تهاداه خلصان المودين، وأجل ما تعطاه المهتمون بأمر الدين، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((**ما اهدى المسلم لأخيه المسلم هدية أفضل من كلمة حكمة يسمعها فانطوى عليها، ثم علمه إياها يزيده الله بها هدى أو يرده عن ردى ، وإنها لتعدل إحياء نفس، ومن أحياها فكأنما أحي الناس جميعا**))، ولما كان ما أوردته من هذا الكلام مبيناً للحق من الباطل ومميزاً للصحيح من السقيم، وكان الداعي إليه ما جرى من كلام بعض الحنبلية في نصرة مذهب الحشوية سميته (الدامغ للباطل في مذهب الحنابل)، فنسأل الله تعالى أن يوفقنا للعمل بالحق وإخلاصه كما وفقنا

للقول به واعتقاده، لنكون من أهل السعادة مبدأ ومعاداً، وأصحاب الإصابة للحق قولاً وعملاً واعتقاداً بمنه ولطفه ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾[المطففين:٢٦]، والحمد لله وكفى».

المطلب الخامس: منهج المؤلف في الكتاب:

ذكر القاضي جعفر منهجه في نقض رسالة الشيخ العمراني إذ قال: «ونحن نذكر ما قاله فصلاً فصلاً، ونتكلم عليه بما يكشف عن عوار مذهبه، ونبين عن سوء حاله ومنقلبه، وبالله التوفيق وعليه المعتمد وهو حسبنا ونعم الوكيل»، فكان يذكر ما يستدل به العمراني على عقيدته من آيات القرآن الكريم والعقل ودعاوى عن الصحابة والتابعين ثم يذكر نقيضها من وجوه عديدة معتمداً على أصول محكمة بينة.

المطلب السادس: أسلوب المؤلف في الكتاب:

ذكر القاضي جعفر أسلوبه في الرد على الشيخ العمراني وتخاطبه معه حيث قال: «وقد اقتصرت من جواب هذا المتكلم على هذا المقدار وقصرت جواد القول على حد كلامه الضيق المدار وألجأ شاهد الحال إلى الإغلاظ له

في المقال ذرعاً له بذراعه وكيلاً له بصواعه، وتوخيت بما أورده التعريض لنفحة الرحمة التي أعدت للمجاهدين وأرصدت للمحامين عن حوزة الدين وقد قال صلى الله عليه وآله: ((**من انتهر صاحب بدعة ملأ الله قلبه أمناً وإيماناً**))، وهذا واضح المنار لمن آثر الحق على والهوى واختار الآخرة على الدنيا»، على خلاف عادة القاضي وذلك لحساسية الموضوع وخطورته كونه ينسب إلى الله تعالى ما لا يحتمل سماعه وما له أثر سيء في السلوك العملي للمسلم، مع ذلك فالقاضي جعفر في كتابه (خلاصة الفوائد) الذي هو تلخيص لهذا الكتاب أحسن الظن بالشيخ العمراني حيث قال في المقدمة: «فإني كنت صنفت كتاب الدامغ للباطل، ونقضت به ما أورده بعض مشائخ الحنبلية في نصرة مذهبه واعترض على أهل العدل به، وكان مشتملاً على بيان صحة مذاهب العدل وتنزيه الله سبحانه وتعالى عن الجور والظلم، وإيضاح خطأ من أضاف أفعال العباد إليه، وكشف الغطاء عما التبس على ذلك المتكلم حتى ذهب عن الحق الذي لعله قصد إليه، ووقع في الباطل الذي لعله هرب منه»[١].

(١) خلاصة الفوائد ص١٩-٢٠.

المبحث الثاني

التعريف بالمؤلف(١)

المطلب الأول: نسبه ومولده:

هو القاضي العلامة الفقيه المتكلم جعفر بن أحمد بن عبدالسلام بن أبي يحيى البهلولي اليماني، شيخ الزيدية ومتكلمهم ومحدثهم، أحد النعم العظمى على اليمن، مولده في اليمن ولا يوجد مصدر يحدد السنة.

المطلب الثاني: مكانته:

كان القاضي جعفر من أعظم أعضاد الإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان - المتوفى سنة ٥٦٦هـ - وأنصاره، وكان الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة - المتوفى سنة ٦١٤هـ - يقول في كتبه إذا ذكر الإمام أحمد بن

---

(١) طبقات الزيدية الكبرى ج١ص٢٧٧، مطلع البدور ومجمع البحور ج١ص٦٢١، الزيدية ص١٨٣، أعلام المؤلفين الزيدية ص٢٧٩.

سليمان والقاضي جعفراً -: «قال الإمام والعالم، أفتى بذلك الإمام والعالم، حكى ذلك الإمام والعالم».

ذهب إلى العراق في رحلة علمية وهو أعلم أهل اليمن وجاء بكتب من مختلف «العلوم التي لم يصل بها سواه، من علوم الأصول والفروع والمعقول والمسموع وعلوم القرآن العظيم»، يقول الدكتور أحمد صبحي عن نتائج تلك الرحلة: «وبذلك حفظت لنا مكتبات اليمن العامة والخاصة تراث المعتزلة، هذا فضل للزيدية على المعتزلة لا ينسى ولا ينكر، كانت معلوماتنا عن المعتزلة مأخوذة عن طريق خصومهم الذين شوهوا آراءهم أشد التشويه، إلى أن جاءت بعثة ثقافية من الجامعة العربية إلى اليمن عام ١٩٥٤م وأخذت على عاتقها نسخ وتصوير مخطوطات المعتزلة ونشرها، فأحيت بذلك تراثاً ما كان ليرى النور لولا اليمن ولولا الزيدية».

كانت له مدرسة بـ(سناع) وله مناظرات عديدة مع علماء (المطرفية) و(الحشوية)، و«استفاد عليه جماهير علماء الزيدية في وقته، وصاروا أئمة يضرب بعلمهم المثل حتى قيل: هم معتزلة اليمن».

المطلب الثالث: تراثه الفكري:

خلف تراثاً جليلاً متنوعاً منه: ١- نكت العبادات وجمل الزيادات وشرحها (فقه على مذهب الهادي) طبع. ٢- شرح قصيدة الصاحب بن عباد في أصول الدين، طبع. ٣- خلاصة الفوائد في علم أصول الدين، طبع. ٤- الأربعون حديثاً العلوية وشرحها، طبع. ٥- أركان القواعد في الرد على المطرفية. ٦- التقريب في أصول الفقه، طبع. ٧- مسائل الإجماع. ٨- النقض على صاحب المجموع المحيط فيما خالف فيه الزيدية في باب الإمامة. ٩- نظام الفوائد وتقريب المراد للرائد (أمالي). ١٠- إبانة المناهج في نصيحة الخوارج. ١١- إيضاح المنهاج في فوائد المعراج، وهو شرح المعراج. ١٢- الدلائل الباهرة في المسائل الظاهرة. ١٣- المسائل المهدية في مذهب الزيدية. ١٤- حدائق الأزهار في مستحسنات الأجوبة والأخبار. ١٥- الفاصل بالدلائل بين أنوار الحق وظلمات الباطل. ١٦- الدامغ للباطل من مذهب الحنابل. ١٧- مسائل سئل عنها القاضي جعفر في عشر ورقات. ١٨- فصل في أن العلم لا يطلب لنفسه. ١٩- المسائل العشر التي فيها الخلاف بين الشيعة وما شاع بينهما لأجلها من المباعدة والقطيعة. ٢٠- الصراط المستقيم في تمييز الصحيح من السقيم (الفروق بين الزيدية والإثنى

عشرية). ٢١- رسالة في الرد على المطرفية. ٢٢- المسائل القاسمية (حول مذهب الإمام القاسم بن إبراهيم). ٢٣- الإحياء على شهادة الإجماع. ٢٤- الإصدار والإيراد والتنبيه على مسالك الرشاد. ٢٥- النصرة لمذهب العترة. ٢٦- إيجاز العدة. ٢٧- البالغة (أصول فقه). ٢٨- تحكيم الإنصاف. ٢٩- تقويم المائل وتعليم الجاهل في الرد على المطرفية. ٣٠- الرسالة الجامعة. ٣١- الرسالة الرافعة بالتنبيه على شبهات التمويه. ٣٢- الرسالة الصافية الوافية. ٣٣- الرسالة الفارقة. ٣٤- الرسالة القاهرة. ٣٥- الرسالة الناصحة. ٣٦- العمدة. ٣٧- قواعد التقويم. ٣٨- رسالة المؤاخاة. ٣٩- رسالة المضاهاة والمصافاة. ٤٠- الرسالة المطيعة السامعة. ٤١- الرسالة الجامعة. ٤٢- الرسالة الشافية. ٤٣- المسألة الشافية. ٤٤- المسألة النافعة. ٤٥- المسألة الوافية. ٤٦- المسائل الإلهية. ٤٧- المسائل الرافعة. ٤٨- المسائل العقلية. ٤٩- المسائل القاطعة (لعله التابعة بالأدلة القاطعة) في أصول الدين. ٥٠- المسائل الكوفية. ٥١- المسائل الهادوية. ٥٢- المسائل المهدية. ٥٣- المسائل الشافية. ٥٤- المسائل المرتضاوية. ٥٥- المسائل المسكتة. ٥٦- المسائل المطرفية. ٥٧- المسائل النبوية القاسمية. ٥٨- مقاود الإنصاف في مسائل الخلاف، طبع. ٥٩- منهاج

السلامة. ٦٠- نابغة الهدى. ٦١- إنارة السراج. ٦٢- التنبيه على مسائل الإرشاد. ٦٣- الكاشف للبصائر عن جهالات الأشاعر. ٦٤- معراج الكسالى إلى معرفة الله تعالى، نشر. ٦٥- المسائل الفقهية، نشر. ٦٦- إنارة السراج. ٦٧- البيان في أصول الفقه، وهو شرح عيون المسائل للحاكم.

المطلب الرابع: وفاته:

توفي رحمة الله تعالى عليه ورضوانه بعد حياة مليئة بالعطاء العلمي والمعرفي في قرية سناع جنوب غرب صنعاء سنة ٥٧٣هـ، وقبره هناك مشهور مزور.

نموذج من المخطوط



كتاب البارع للنباطي [illegible]

تصنيف القاضي الأجل شمس الدين

فخر الإسلام والمسلمين جعفر بن أحمد

بن عبد السلام بن محمد بن أبي يحيى رضي الله عنه

وأرضاه وجعل الفردوس منزله ومأواه

نص الكتاب

[المقدمة]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده رب يسر وأعن يا كريم

الحمد لله المتفرد بالأولية، المتوحد بالأزلية، الذي لم يشاركه شيء في القدم والإلهية، ولم ينزه موجود مملكة الوحدانية والربوبية، بل كان قبل كل صفة وموصوف، واستغنى بذاته عن كل مجهول من الأشياء ومعروف، لا يحتاج في الاتصاف بأوصاف الكمال، والاستحقاق لأسماء العزة والجلال، من الاحاطة علماً بالأشياء، والاقتدار عليها والاستيلاء، إلى معان محدثة ولا قديمة، ولا يفتقر إلى ذوات موجودة ولا معدومة، تنزيهاً له سبحانه عما نسبه إليه ضلال الثنوية، وكذبة عليه جهال الحشوية[١] الذين يهيمون في كل أودية الباطل بغير دلالة، ويعومون في بحار كل جهالة، كأنهم لم يسمعوا الله تعالى يقول وهو أصدق القائلين: ﴿**هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي**

---

(١) سمو حشوية؛ لأنهم يحشون الأحاديث التي لا أصل لها في الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أي يدخلونها فيها وليست منها، وجميع الحشوية يقولون بالجبر والتشبيه. الحور العين ص٢٠٤.

الْأَرْضِ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[يونس:٦٨].

وأشهد أن لا إله إلا الله المتقدس عن القضاء بالباطل، المتعالي عن الإرادة لجهالة كل جاهل، بل لا يرضى الكفر ولا يحب الفساد، ولا يظلم الناس ولا يريد ظلم العباد، سبحانه عما يقول الملحدون في أسمائه ويفتريه الجاحدون لنعمائه، الذين يجعلون لله ما يكرهون من المخازي، ويضيفون إليه ما يتبرأ منه من معصية العاصي، ﴿**وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ**﴾[النحل:٦٢].

وأشهد أن محمداً عبده الناصح لأمته ورسوله الهادي إلى صراط مستقيم من ملته، ﴿**لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾[الأنفال:٤٢]، صلى الله عليه صلاة ترفعه إلى أعلى عليين، وتنزله أشرف منازل النبيين وعلى أخيه ووليه، وابن عمه ووصيه، الذي بحبه يعرف الصادقون، وببغضه يعرف المنافقون المارقون، الذي اختاره الله لعهده واصطفاه، وأقامه رسوله بأمر منه وارتضاه، ونصبه على الكافة وولاه، وقال فيه: ((**من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد**

من عاداه))[1]، وعلى أبنائه الطيبين، وأهل بيته المقربين الذين هم أئمة الهدى، وسفن النجاة وسلم ورحم وكرم وشرف وعظم.

أما بعد: فإن من تلزمني فرض إجابته، ويتعين علي واجب طاعته، اطلعني على كلام لبعض الحشوية، الزالة في مهاوي الجهل أقدامهم، المتحيرة عن إدراك أظهر الحقائق أفهامهم، الذين جاهروا صاغرين بنفوسهم وعلومهم، فأبدوا أفضح عوراتهم لخصومهم:

ومن جهلت نفسه قدره رأى غيره منه ما لا يرى

ورسم علي هذا الآمر المطاع أن أورد على كلام هذا المتكلم ما يبين الحق من الباطل، ويميز به الصحيح من السقيم، فبادرت إلى امتثال رسمه، وسارعت إلى انفاذ أمره وحتمه، وكان هذا المتكلم قد أورد كلاماً محصوله: أن جميع ما يحدث في العالم من المخازي والفضائح والمعاصي والقبائح والمساوئ فالله مبتدعه وإليه نسبته ومرجعه، وأن الكفرة الجاحدين، والفجرة المتمردين بريئون من ابتداع الكفر والضلال، مسلمون من

(١) سنن ابن ماجه ج١ص٤٥، جامع معمر بن راشد ج١١ص٢٢٥، السنن الكبرى للنسائي ج٧ص٣٠٩.

إحداث القبائح والأعمال، بل نهاهم تعالى عن شيء هو أوجده فيهم، وعذبهم على أمر حتمه عليهم، كأنه لم يسمع الله تعالى يقول: ﴿**ذَلِكَ [بِأَنَّ اللَّهَ] لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾[الأنفال:٥٣]، فأخبر تعالى أنه ما بدأ قوماً بتغيير نعمة حتى بدأوا هم فغيروا ما بأنفسهم وبدلوا نعمة الله كفراً، ولو كان هو الذي ابتدأهم بخلق الكفر فيهم ولم يبتدعوه من ذات أنفسهم كما تزعمه الحشوية لكان قد بدأهم بأشد التغيير وهذا منهم رد لهذه الآية وأمثالها تعالى الله عما يقولون.

وذكر هذا المتكلم أنه أنما أورد ما أورده من كلامه الكثير الغبار ومقالة القبيح الأمار نصيحة منه لقوم سماهم من أهل مدينة (إب)[1] وسواهم، وليت شعري كيف يأمر بالبر من حرم نفسه نصيبها منه!، أم كيف جاء ينصح من غشها!، أم كيف يسمع وعظ من لم يعظها والله تعالى يقول: ﴿**أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ**﴾[البقرة:٤٤]، وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((**لعن الله الأمرين بالمعروف التاركين له، الناهين عن المنكر الفاعلين**

---

(١) مدينة يمنية تقع جنوب العاصمة صنعاء بمسافة ١٤٠ كيلو.

له))[1]، وقيل فيما أوحى الله إلى عيسى صلى الله عليه: «يا بن مريم عظ نفسك فإن اتعظت فعظ الناس وإلا فاستحي مني»[2]، فإن ذلك الواجب على كل فاعل البداية بنصيحة نفسه حتى ينتهي عنها وتعود عن ضلالتها، فواجب على هذا القائل أن يعود عن مقالته الباطلة وبدعته الهائلة؛ فإن القول بأن هذه الخبائث من عند الله أو من فعله هو من أخس المقالات، وأشنع الجهالات، وقد رد الله تعالى على من نسب من ذلك شيئاً إليه وكذب من حمل فريته عليه، فقال: ﴿**وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾[آل عمران:٧٨]، فالله تعالى نفى أن يكون من عنده، وكذب من نسبه إليه وقال الذي رده الله على اليهود هو نفس مقالة هذا المتكلم الناصح بزعمه للمتمسكين بمذهبه، فإنه يزعم أن فرية اليهود وزيادتهم في التوراة كانت من عند الله كما زعمت ذلك اليهود، وإن قول اليهود: هو من عند الله. حق، وقوله تعالى: وما هو من عند الله. غير حق، وإن قولهم صدق مع أن الله تعالى يقول: ﴿**وَيَقُولُونَ عَلَى**

---

(١) شرح نهج البلاغة ج٨ص٢٤٥.

(٢) الزهد لأحمد بن حنبل ص٤٨.

اللهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾، ولو لم يكن في القرآن دلالة على بطلان مذهب القائل وإضافته إلى الله تعالى الزور والباطل سوى هذه الآية لكفى بها دلالة بينة وحجة واضحة، فكيف وأكثر القرآن يشهد ببطلان مقالته، وينطق بفساد مذهبه، وإنما زاغ قلبه عن الحق فحسنت عنده السيئة وساءت عنده الحسنة وسكر سكر الضلالة، ولست أعجب من تناقض كلامه وظهور بطلانه في نقضه وإبرامه؛ لأن من زلت قدمه من شاهق لا يسأل كيف انكسرت يده، وإن جاز أن يسأل كيف سلمت رقبته، وهذا القائل إذا كان قد زل في مهواة من الجهل لا يُسأل كيف تناقض كلامه، ولكني أعجب من تفريغه لقلبه العاند وكده لخاطره الجامد في نصيحة القوم الذين ذكرهم، مع أنه يعتقد أن ضلالتهم إن ضلوا من الله تعالى، وهدايتهم إن اهتدوا من الله تعالى، فإنه فائدة رجاها فأتعب لها نفسه، وأية منفعة ظنها فشمر لها ذيله؟

فإن قال: إن لكلامه تأثير فيما حاوله من إرشادهم. فلقد خرج عن مذهبه؛ لأن ذلك عنده من الله وإلى الله.

وإن قال: لا تأثير لكلامه ولا منفعة فيه. فلقد عنى نفسه التي هي مطية رحاله، وضيع عمره الذي هو رأس ماله.

وكذلك إذا كان كلام خصمه الذي عنده أنه ينقل أصحابه هو من الله لا من خصمه، وإن الله تعالى هو الذي إن أراد ضلال الضال منهم فهل يريد هذا نصيحته منهم أن لا يضلوا؟ فإن رام ذلك فلقدرتهم لمغالبة الله تعالى في إرادته، وكان يجب عليه أن لا يعتب خصمه؛ لأنه أراد من ضلالتهم ما أراده الله على زعمه، بل إذا كان كلام خصومه من فعل الله تعالى وكذلك اعتقاداتهم فأي ذنب لهم في ذلك!؟ ومتى صح قوله هذا كان أوضح عذر لخصومه؛ لأنه حينئذ يجري مجرى ألوانهم وصورهم، فكما أنه لا عتب على أحد منهم في لونه ولا في صورته، كذلك كان ينبغي ألا يعتب هذا القائل أحداً من خصومه، بل إذا كان ما ظهر من اعتقاد خصومه وقولهم عنده من الله خلقه فيهم لا منهم فهذا القائل متى [جعل] الرد عليهم والمناقضة لهم فقد حاول الرد على الله تعالى والمناقضة له وهم عن ذلك بمعزل، ومتى قال: بل الردع عليهم دون الله فقد ناقض قوله وخرج عن مذهبه.

ثم أعجب من أحداً جعل قاعدة نصيحته أن حذر أهل مذهبه مجالسة القدرية الذين هم شر البرية! وروى في ذلك من الأخبار ما هو حجة عليه لو كان يدري، فإن الذي نصحهم به انصحهم أنا بمثله، فإن قبلوا النصيحة

مني ومنه تباعدوا عنه وعمن قال بمقالته من المصنفين: كل ما يجري في العالم من الخبائث إلى الله تعالى بالقضاء والقدر أو بالخلق والفعل. فإنهم هم القدرية دون من سواهم، والذي يدل على ذلك وجوه:

أحدها: الأخبار الواردة في ذلك فمنها ما روي عن حذيفة وأنس عن النبي صلى الله عليه أنه قال: ((**صنفان من أمتي لا تنالهما شفاعتي، لعنهما الله على لسان سبعين نبياً، القدرية والمرجئة**)). قيل: يا رسول الله من القدرية؟ قال: ((**الذين يعملون المعاصي ويقولون هي من قبل الله**)). قيل: فمن المرجئة؟ قال: ((**الذين يقولون الإيمان قول بلا عمل**))[1]، وهذا نص صريح في موضوع الخلاف، وروي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال للشيخ الشامي الذي سأله عن مسيره إلى أهل الشام: أكان بقضاء من الله وقدر؟ «لعلك ظننت قضاء لازماً وقدراً حتماً، لو كان ذلك كذلك لبطل الثواب والعقاب وسقط الوعد والوعيد والأمر من الله والنهي، ولما كان من الله محمدة لمحسن ولا مذمة لمسيء، ولما كان المحسن بثواب الاحسان أولى من المسيء ولا المسيء بعقوبة الذنب أولى من المحسن، تلك مقالة عبدة الأوثان وجنود الشيطان وخصماء الرحمن وشهود الزور

---

(١) مجموع الإمام القاسم الرسي ج١.

وأهل العمى عن الصواب في الأمور، هم قدرية هذه الأمة ومجوسها»[١]، فصرح عليه السلام بأن الذين ينسبون الأفعال إلى قضاء الله تعالى وقدره الذي لا محيص لأحد عنه، هم قدرية هذه الأمه ومجوسها ولا شك أنهم هؤلاء الحشوية، وهذا الخبر يأتي متمماً فيما بعد إن شاء الله تعالى.

وروي عن عبدالله بن عمر أنه قال: «القدرية مجوس الأمة، إن مرضوا فلا تعودهم، وإن ماتوا فلا تصلوا عليهم، وإن لقيتموهم فلا تسلموا عليهم» قيل: من هم يا أبا عبدالرحمن؟ قال: «الذين يعملون بالمعاصي ثم يزعمون أنها من الله كتبها عليهم»[٢]، وهذا نص صريح كما ترى عنه بأسمائهم وأوصافهم، وفي الخبر الطويل الذي نورده فيما بعد عن الحسن البصري أنه قال في صفة الذين يضيفون المعاصي إلى الله تعالى: «والله ما هم إلا الذين قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله: مجوس أمتي القدرية، إن مرضوا فلا تعودهم، وإن ماتوا فلا تشهدوا جنائزهم، فإنهم شر البرية، أرجو من الله أن يحشرهم مع الدجال»[٣]، إلى غير ذلك وتأتي هذه الوجوه

(١) الفتوح لابن أعثم ج٤ص٢١٧، شرح نهج البلاغة ج١٨ص٢٢٨.

(٢) لم أجد له مصدر فيما لدي.

(٣) لم أجد له مصدر فيما لدي.

أن النبي صلى الله عليه وسلم سمى القدرية مجوس هذه الأمة، وعنه عليه السلام أنه جاءه رجل من أرض فارس فقال النبي صلى الله عليه: ((**أخبرنا بأعجب شيء رأيته؟**)) فقال: رأيت قوماً ينكحون أمهاتهم وبناتهم وأخواتهم فيقولون: هذا قضاء الله فينا أو علينا. فقال عليه السلام: ((**أما أنه سيكون في آخر هذه الأمة قوم يقولون بمثل مقالتهم، أولئك مجوس أمتي**))[1]، وهذا تصريح منه عليه السلام بأن هؤلاء الحشوية المضيفين إلى الله تعالى هذه الخبائث هم مجوس هذه الأمة؛ لأنهم يقولون في كل من نكح أمه أو بنته أو أخته أن ما فعله من ذلك بقضاء من الله وقدر، ونحن لا نجوز اطلاق ذلك بل نقول قضى الله تعالى ألا تنكح الأم والأخت ولا واحدة من المحارم، وهذا أحد الوجوه التي بها شابهت الحشوية المجوس.

وثانيها: أنهم يقولون أن من يقدر على الخير كالمؤمن فإنه لا يقدر على الشر، ومن يقدر على الشر كالكافر فإنه لا يقدر على الخير، وهذا نفس مذهب المجوس، ومذهبنا بخلافه فإنه عندنا أن الكافر قادر على الخير الذي

---

(١) قال الشيخ العمراني في الانتصار ج١ص١٧٩: «هذا الخبر لم يذكره أحد من علماء الحديث ولا ذكر في شيء من الصحاح، وإنما وضعته الزيدية على وفق مذهبهم وإلا فليسندوه»، والخبر رواه ابن الملاحمي عن الشيخ أبو الحسين بن محمد بن علي المكي بإسناده إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم. الفائق في أصول الدين ص٢١٥.

هو الإيمان ولو لم يكن قادراً عليه لم يكلفه الله تعالى إياه؛ لأنه لا يكلف أحداً ما لا يطيقه، وعندنا أن المؤمن قادر على الكفر؛ إذ لو لم يكن قادراً لم يستحق الثواب على تركه عما لا يقدر على فعله لا يحسن كنهي الأعمى عن نظر العورات ومن لا جناح له عن الطيران فإن ذلك لا يحسن، وإنما لم يحسن النهي؛ لكونه نهياً عما لا يقدر على فعله.

وثالثها: أنهم يجوزون أن يثاب الواحد ويعاقب ويمدح ويذم بما لم يفعل؛ لأنهم يقولون: أن الطاعات والمعاصي ليست من العباد، وإنما هي خلق غيرهم فيهم وهو الله تعالى. وهذا نفس مذهب المجوس فإنه يروى عنهم أنهم يأخذون عنزاً ويدفعونها من شاهق حتى تسقط ويضربون رأسها بالخشب حتى إذا ماتت أكلوا لحمها وقالوا: قد عصت الله وسموا لحمها يزدان قشت، ويزدان عنهم اسم الله تعالى، وقشت اسم اللحم الذي من الله، ويزعمون أن ذلك نزل بها عقوبة مع علمهم بأنها لم تفعل شيئاً يستوجب به ذلك، وهذا ما يؤثر عن المجوس فقد اتفقت الحشوية والمجوس على هذا القول من هذا الوجه، ونحن نقول بخلاف ذلك؛ لأن عندنا أن الله تعالى لا يعذب أحداً إلا بذنب فعله، ولا يثيب إلا بطاعة أتى بها وأكثر القرآن ناطق بذلك نحو قوله تعالى: ﴿**فَالْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا**

﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[يس:٥٤]، إلى غير ذلك مما يتعذر حصره واحصاؤه.

ورابعها: أنهم يقولون: يجوز أن يؤمر الواحد بما لا يقدر على فعله، وينهى عما لا يقدر على تركه؛ لأن مذهبهم أن الكافر مأمور بالإيمان مع أنه لا يقدر على القيام به، ومنهي عن الكفر وهو غير قادر على اجتنابه وهذا نفس مذهب المجوس، ونحن نقول بخلاف ذلك؛ لأنا نقطع أن الله تعالى لا يأمر أحداً بما لا يقدر على فعله، ولا ينهاه عما لا يقدر على تركه، وبذلك ورد القرآن في غير موضع نحو قوله تعالى: ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾[البقرة:٢٣٣]، وقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾[التغابن:١٦]، وأشباه ذلك مما يطول ذكره.

وخامسها: أن هؤلاء الحشوية يقولون: المعصية من اثنين:

أحدهما: محمود عليها ومرضي بما خلقه منها وهو الله.

والآخر: مذموم عليها ومسخوط عليه فيها وهو العبد.

وهذا مثل مذهب المجوس؛ فإنهم يقولون: العالم من صانعين[1]:

أحدهما: محمود.

والآخر: مذموم.

ونحن نقول بخلاف ذلك؛ فإن عندنا أن المعصية من العاصي وحده وأنه يذم عليها ويعاقب على فعلها، وليس لله فيها شركة؛ إذ لو كان شريكاً فيها بأن خلقها فيه لما نهاه عنها ولا ذمه على فعلها كما لم يصح شيء من ذلك في الصور والألوان، وهذه الوجوه قد اقتصر عليها من جملة الأمور التي اشبهت مذاهب الحشوية منها مذهب المجوس، فثبت أنهم مجوس الأمة فكانوا باسم القدرية أحق وكان هذا الاسم بهم أولى وأليق.

وثالث الوجوه[2]: التي تدل على أن هؤلاء الحشوية ومن قال بقولهم من أصناف المجبرة هم القدرية دون من سواهم أنهم ينسبون القدر في كل معصية ويقولون: أن جميع الخبائث الواقعة من أهل الفساد هي بقضاء من الله وقدر، ونحن ننفي ذلك ونقول: معاذ الله أن يقضي الله إلا بالحق كما

---

(١) وهما: يَزْدَان وهو إله الخير، وآهْرُمُنُ وهو إله الشر.

(٢) سبق ذكر الوجه الخامس.

أخبر بذلك في كتابه الكريم بقوله: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾[غافر:٢٠]، ولا شك أن المعاصي باطل فلا يجوز نسبتها إلى قضائه تعالى، فإذا ثبت أنهم يثبتون من ذلك ما ننفيه كانوا أولى بهذا الاسم؛ لأن المثبت للشيء هو أولى بأن يشتق له اسم منه دون من نفاه، ألا ترى أن الثنوي اسم لمن يثبت الثاني مع الله تعالى لا لمن نفاه، والمرجئ اسم لمن اثبت الرجاء لا لمن نفاه، فإذا صح هذا وقد علمنا أن هؤلاء الحشوية هم الذين يثبتون القدر في المعاصي ونحن ننفي ذلك كانوا بهذا الاسم أحق وأولى.

ورابعها: أنهم لهجوا بهذا القول فينسبوا إليه، أما لهجهم به فمعلوم فإنهم كل ما فعلوا مخزية أو ركبوا معصية لم يسلوا أنفسهم إلا بأن قالوا: هذا بقضاء الله وقدره، ولا شك أن من لهج بشيء نسب إليه ولهذا يقال فلان تمري وفلان لبني للذي يلهج به، ولا نكثر ذكره بل نقول: هذه المخازي والمعاصي من فسقة الناس ولا عذر لهم في الاقدام عليها فكانوا بهذا الاسم أحق، فبان بهذه الوجوه التي ذكرناها أن هؤلاء الحشوية هم القدرية دون غيرهم.

وإنما نهى النبي صلى الله عليه وآله عن مجالستهم لوجوه ظاهرة:

أحدها: أنهم ممن يتخذ آيات الله هزوا ولعباً؛ لأنهم بقولهم أن أفعال العباد كلها من الله خلقها فيهم وأوجدها لا اختيار لهم في ايجادها ولا قدرة لهم على ابتداعها، قد صيروا الكتب المنزلة هزواً؛ لأن هذه الأفعال متى كانت من الله لم يكن للأمر بها ولا للنهي عنها معنى، ولا للوعد ولا للوعيد وجه، فإن من أمر غيره بما يفعله الآمر دون المأمور أو نهاه عنه مع علمه بأن المأمور المنهي لا صنع له في ايجاد ذلك أصلاً ولا اختيار له في تحصيله فقد أتى بنهاية الهزو والهذر الذي لا فائدة له ولا معنى تحته، واعتقاد هؤلاء الحشوية في آيات الله تعالى إنها بهذه المثابة فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن مجالستهم؛ لأنهم يكثرون الخوض في ذلك، وقد نهى الله عنها أيضاً بقوله: ﴿**وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللّهِ يُكَفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلاَ تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذاً مِّثْلُهُمْ**﴾[النساء:١٤٠].

وثانيها: أنهم باعتقادهم هذا الخبيث جعلوا بعثة الأنبياء عليهم السلام في نهاية العبث وغاية السفه؛ لأنهم متى اعتقدوا أن هذه الأفعال من قبل الله تعالى وهو المتولي بخلقها فيهم من الكفر والإيمان والطاعة والعصيان فلا

معنى على أصلهم هذا لإرسال الرسل، ولا لأمرهم بدعاء الخلق إلى الطاعة كما لا يجوز أن يدعوهم إلى الخروج من صورهم وألوانهم وهذا ظاهر، فإذا كان اعتقاد هؤلاء الحشوية يجعل البعثة عبثاً كانت مجالستهم التي يذكر ذلك فيها محظورة محرمة، ومتى قالوا بأن في بعثة الأنبياء فائدة وهي إقامة الحجة على المكلفين قيل لهم: أن معنى إقامة الحجة هو أن تعرفهم الأنبياء عليهم السلام الفرق بين الحلال والحرام والتمييز بين الطاعة والمعصية، ويحثوهم على فعل الخير ويرغبوهم فيه بوعدهم بالثواب العظيم، وأن يصرفوهم عن فعل الشر ويتوعدهم عليه بالعقاب الأليم، فإذا كانت أفعالهم كلها خلقاً من الله تعالى لم يصح شيء من البيان ولا التعريف ولا الترغيب ولا الترهيب ولا الوعد ولا الوعيد، فلزم على أصل هؤلاء الحشوية أن تكون بعثة الأنبياء عبثاً من كل وجه وهذا ما لا يخفى على منصف.

وثالثها: أنهم إذا قالوا: بأن هذه الخبائث هي خلق الله تعالى في العصاة. كان في ذلك أعظم وجوه الإغراء بها لكل من جالسهم وسمع مقالتهم من الجهال الذين تتوق أنفسهم إلى هذه المعاصي الشهية؛ لأنهم إذا اطلعوا من قولهم على أنهم متى أطاعوا أنفسهم في طلب شهواتهم ونيل لذاتها فذلك شيء ليس هو منهم وإنما هو من الله تعالى خلقه فيهم وأراده منهم، لم يلبث

الجهال أن يسترسلوا في كل ما تشتهيه نفوسهم من المخازي وجعلوا هذا المذهب الخبيث وجه عذرهم، ولا شك أن كل مذهب أو قول أغرى العباد بمعاصي الله تعالى ورخص لهم فيها فإن اعتقاده حرام والاصغاء إلى اسماعه حرام، فلذلك نهى النبي صلى الله عليه وآله عن مجالستهم.

ورابعها: أنهم متى قالوا أن هذه الطاعات ليست من فعل العباد وإنما هي من الله تعالى خلقها فيهم كما خلق سائرها فيهم وسمع ذلك من جالسهم من العامة مع ما يعلمه من مشقة هذه الطاعة وشدة مآويها وانها كريهة إلى النفس مرة على الطبع؛ فإنه لا يعزم على أن يتحمل مشقتها ولا يوطن نفسه على الصبر على كلفتها، بل يقول إذا كانت هذه الأفعال من الله فمتى خلقها الله في سبب أو اثبتت ومتى لم يخلقها فيّ لم توجد فلا معنى لعزمي عليها ولا لمجاهدتي نفسي فيها فيكون مجالسة هؤلاء الحشوية القدرية أعظم الصوارف عن طاعة الله تعالى، كما أنها أعظم الدواعي إلى معصية الله، فصارت لذلك مجالستهم أضر على الناس من تناول السموم المهلكة.

وخامسها: أن من جالسهم من العصاة وسمع عمن يدعي العلم منهم وينتسب إلى الفقه ويتزيا بالصلاح ويلبس أحواله على عوام الناس أن هذه

المعاصي من الله تعالى، وأن العصاة لم يبدعوها من ذوات أنفسهم بل خلقها الله تعالى فيهم ووقر ذلك في نفسه لم تصح له توبة منها أصلاً؛ لأن أحد هذه الشرائط التوبة وأركانها الاعتراف بالذنب كما قال تعالى: ﴿**وَآخَرُونَ اعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ**﴾[التوبة:١٠٢]، ولا اشكال أن الاعتراف هو أن يقول الجاني: جنيت وأسأت، وأذنبت وأخطأت، فأعذرني وأغفر لي. وهؤلاء الحشوية لا يعترفون بذنب أذنبوه ولا يقرون بجرم فعلوه، بل يقولون كل ما جرى منهم من مخزية فهي من خلق الله تعالى فيهم، فتكون مجالستهم سادة لباب التوبة على عباد الله.

وسادسها: أن مجالسة هؤلاء الحشوية القدرية مجلبة لسوء الظن بالله تعالى، ولا شك أن سوء الظن به مهواة من مهاوي الهلاك كما قال سبحانه: ﴿**الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصِيراً**﴾[الفتح:٦]، وبيان ذلك أنهم يقولون: أن الله خلق أكثر الخلق وأوقعهم في الكفر من غير سبب سابق منهم ولا جرم متقدم لهم وأمر بقتلهم في الدنيا عقاباً لهم على شيء يخلقه فيهم، وأعد لهم في الآخرة عذاب النار، فصار بمثابة من يشتري عبداً صغيراً ضعيفاً ثم يأمر بتقييده ابتدأ بغير جناية منه سالفة ولا خطيئة متقدمة، ثم أخذ بذمه على

كونه مقيداً وأمر بقطع يده لأجل ذلك، فلما رأى يده مقطوعة أغلظ عليه التعسف واللوم بسبب كونه مقطوع اليد، ثم أمر بضرب عنقه عقوبة على ذلك، وفي كل هذه الأحوال لم يجن العبد جناية ولم يقترف جرماً، ولا شك أن واحداً إذا ظن في غيره هذه الظنون فلم يبق من سوء الظن غاية وراءها، وهؤلاء الحشوية يظنون بالله تعالى هذه الظنون فمجالستهم تكسب الجليس ذلك فيشقى بهم جليسهم، فلهذه الوجوه وأمثالها حرمت مجالسة هؤلاء الحشوية، وبان بهذا أيضاً أنهم هم القدرية المنهي عن مجالستهم يحقق هذا أنه قال في الخبر الذي نهى فيه مجالستهم سبحان الله عما يقولون وهذا يقتضي أن الله تعالى متنزه عما أضافوه إليه، والمضيف إلى الله تعالى ما يجب أن يتنزه عنه كل عاقل حكيم من الخلق فضلاً عن الخالق هم هؤلاء الحشوية، يؤكد ذلك أنه عليه السلام جعل القول منهم لقوله - سبحان الله عما يقولون – غلواً وعلى قول الحشوية أن ذلك القول يجب أن ينزه الله عنه هو منه تعالى لا من غيره، فكأنه رمى نفسه تعالى بما يجب أن ينزه عنه وهذا ما يرضى به من له أدنى تمييز، على أنه لو كان ما تقوله الحشوية صحيحاً لكان القول القبيح الذي يسمع من هؤلاء المنهي عن مجالستهم خلقاً لله تعالى، ولكانت مجالستهم أيضاً من الله تعالى، ولكان السلام عليهم وعيادة مرضاهم

والصلاة على موتاهم من الله تعالى، فأي فائدة للنهي عن ذلك! وما معنى التحذير! تعالى الله عما يقولون علواً كبيرا.

فأما ظن هذا القائل أن القدرية هم الذين يقولون بأن العباد ينفردون بأفعالهم، فإنه ظن فاسد واستدلاله على ذلك بأنهم يقولون: أنا نقدر على أفعالنا. فاستدلال باطل يدل على جهله بنسبة العربية مع فقده للتمييز بين الصحيح والفاسد من الطرائق العقلية والشرعية، فإن المعلوم عند من له أدنى مسكة من فهم العربية أن النسبة إلى القدرة لا تكون قدرياً وإنما قُدْرياً بضم القاف واسكان الدال إذا نسب إلى القدرة وظهور ذلك يغني عن المبالغة في كشفه، فمن لا يعرف هذا القدر كيف يتصدر لحجاج الخصوم!؟ وينتصب للرد على المذاهب، لولا العجب بالنفس والتعدي للحد والتجاوز لما انتهى إليه القدر وما هلك أمرئ عرف قدره، ولعل أقوى ما حداه على التقحم في هذه الورط هو كونه في ناحية أهلها في حكم الموتى من الجهل[1]، فظن إذ هو بينهم وبه رمق أنه ليس في الوجود حي يقاومه ولا

---

(١) قال العامري أن أهل منطقة الشيخ العمراني كانوا يرون في كتاب (الشريعة) للآجري «أنه يقرأ للجدب والمهمات» غربال الزمان في وفيات الأعيان ص٤٣٧.

قوي يغالبه؛ لما رأى من عجز أهل ناحيته وموت أهل بلده[1]، وهو كظن الزنجي الذي لم يشاهد قط إلا صورته نفسه أو صورة أبناء جنسه فظن أنه ليس في الوجود أحسن من صورته ولا أبهى من لونه وهيئاته، مع أنه ليس شيء أشوه من خلقته ولا حالة أسواء من حالته ولا شك في أن هذا جهل منه، فإذا بطل ما أدعاه من هذه النسبة ثبت أن القدرية هم هؤلاء الحشوية للوجوه التي ذكرناها.

فأما استدلاله على صحة قوله الفاسد بقول الله تعالى: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾[القمر:٤٩]، فإنه لا يدل على ما ظنه؛ لأن ذلك إن حُمل على أن كل ما خلقه الله تعالى فهو بقدر ولا حجة له فيه حتى يتبين أن الله خلق أفعال العباد وفيه تنازع، وإن حمل على أن كل شيء خلقه الله تعالى فلا شك أن هذا عام مخصوص فإنه تعالى شيء[2] وليس بداخل في جملة المخلوقات بالاتفاق، وكذلك عند الحشوية أن هناك أشياء أُخر قديمة سموها صفات لله تعالى وتجاهلوا في اثباتها من وجوه يعلمها كل عاقل لم يسكر بخمر

---

(١) التقليد في أصول الدين هو المعتمد في النواحي غير الزيدية.

(٢) قال الله تعالى: ﴿**قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادةً قُلِ اللّهِ شَهِيدٌ بِيْنِي وَبَيْنَكُمْ**﴾[الأنعام:١٩].

العصبية، ولم يخبط في ظلمة الحمية، وأخرجوها من جملة هذه الأشياء، فإذا جوزوا لأنفسهم ذلك قلنا: إنا نخرج أفعال العباد من جملة الأشياء التي تناولها النص لأدلة عقلية وأدلة سمعية:

أحدها: أن هذه الأفعال لو كانت مخلوقة لله تعالى لم يجب وقوفها على أحوالنا فتوجد بحسب قصودنا ودواعينا، وتنتفي بحسب كراهتنا وصوارفنا، فمتى أردناها وجدت، ومتى كرهناها لم توجد مع سلامة الأحوال، كما لا يجب ذلك في ألواننا وصورنا وطولنا وقصرنا، ألا ترى أن الألوان والصور والطول والقصر لما كانت من خلق الله تعالى فينا لم تتوقف على أحوالنا ولا جرت بحسب اختياراتنا فلما خالفتها الأفعال في هذه القضية عرفنا أنها منا وغير مخلوقة منه تعالى.

وثانيها: أن هذه الأفعال لو كانت مخلوقة لله تعالى فينا لم يحسن الأمر بشيء منها ولا النهي ولا المدح على شيء منها ولا الذم ولا الثواب على شيء منها ولا العقاب، كما لا يحسن شيء من ذلك في الألوان والصور، ولما علمنا الفرق بين هذه الأفعال وبين الصور والألوان في جميع هذه الأحكام علمنا أن هذه الأفعال ليست مخلوقة من قبله تعالى فينا.

وثالثها: أن الحكيم لا يجوز أن يخلق سب نفسه ولا سوء الثناء عليه، ولا تكذيب رسله الصادقين، ولا الاستخفاف بأنبيائه المكرمين، وهذا أظهر عند كل عاقل من أن يحتاج إلى بيانه، فلم يجز لأحد أن ينسب خلق شيء من ذلك إلى الله تعالى.

ورابعها: أنه تعالى لو كان خالقاً لذم نفسه الذي وجد من الكفار، وللقول بأنه ثالث ثلاثة، وللقول بأن عيسى ابنه كما قالت النصارى، وللقول بأن عزير ابنه، وأن يده مغلولة كما قالت اليهود، ثم مع ذلك هو المادح لنفسه بالمدائح الموجودة في الكتاب والسنة والمثني عليها بالثناء الجميل والأسماء الحسنة، والمخبر بأنه واحد لا ثاني له وأنه لم يتخذ ولداً وأن يديه بالإنعام مبسوطتان، وكانت هذه الأخبار كلها مع تنافيها وتناقضها - أعني أخبار المدح والذم التوحيد والتثليث إلى غير ذلك - موجودة منه تعالى كلها ومنسوبة إليه لا إلى غيره لم يكن بعضها بالصحة والصدق أولى من بعض، فيجب على أصل الحشوية أن تتساوى فتصح كلها حتى يعتقدوا جميع ما تضمنته من أنه تعالى ممدوح ومذموم، وأنه واحد وأنه ثالث ثلاثة، وأن له ولداً وأن لا ولد له، إلى غير ذلك من الجهالات فيعتقدوا هذه الجهالات المتناقضة ويقولوا بهذه الأشياء الباطلة أو تتساوى كلها في

البطلان من حيث كان عندهم أن جميع هذه الأخبار من عند الله تعالى، فلما كان كذلك باطلاً ثبت أن هذه الأخبار الكاذبة المتضمنة للاعتقادات الباطلة ليست منه تعالى بوجه من الوجوه، وإنما هي من الكذبة عليه والكفرة به وفي ذلك صحة ما قلناه: من أن أفعال العباد غير مخلوقة منه تعالى وهذا أبين من النهار ولكن لا يراه إلا أولي الأبصار، فأما من أعمى التعصب عين بصيرته فهو في هذه أعمى وفي ﴿**الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً**﴾[الإسراء:٧٢].

وخامسها: أنه تعالى لو كان هو الفاعل والخالق لما يوجد في العالم من الظلم والكذب والجور لوجب على مذهبهم الفاسد أن يسمى ظالماً وكاذباً وجائراً، كما أنه يسمى بفعل العدل والصدق والانصاف عادلاً وصادقاً ومنصفاً، وإنما قلنا أن ذلك لازم لهم؛ لأن الظلم في اللغة: اسم لمن وجد الظلم من جهته وفعله. والكاذب: اسم لمن فعل الكذب. والجائر: اسم لمن فعل الجور. فلزمهم على قولهم بأن الله تعالى خالق لهذه الأشياء أن يسمى بهذه الأسماء، ولا شك أن من التزم جواز تسمية الله تعالى بهذه الأسماء القبيحة فقد كفر به وألحد في أسمائه بلا خلاف بين المسلمين، وكل مذهب يلزم هذا الفحش الظاهر والكفر المبين ولا اشكال في بطلانه، وقد لزم ذلك

على مذهب هؤلاء الحشوية الذين ينسبون هذه الخبائث إلى الله تعالى عما يقولون، فهذه أدلة من جهة العقل تقتضي أن أفعال العباد غير مخلوقة من الله تعالى بل هي منهم، ويوجب صدق ما في القرآن من العمومات التي تقتضي أن الله خلق كل شيء عن ظاهرها ويوجب حملها على الخصوص كما أجمعنا على إخراج ذاته تعالى من جملة العموم؛ لأدلة عقلية، فكذلك هذا إن كان عندهم إنصاف، وقد ورد السمع بما يقتضي أن العباد هم الذين يفعلون أفعالهم بل صرح بأنهم الذين يخلقونها في مواضع:

أحدها: قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِّ أَوْثَاناً وَتَخْلُقُونَ إِفْكاً**﴾[العنكبوت:١٧] فصرح بأنهم الذين يخلقون الإفك، ولا شك أن هذا خاص في أفعال العباد، وقوله: ﴿**اللهُّ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ**﴾[الزمر:٦٢] و﴿**كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾[القمر:٤٩] وما جرى مجراهما عام، ولا اشكال في العمل بالخاص واجب فيما تناوله، والعمل بالعام واجب فيما عدا ذلك وهذا ظاهر عند العلماء.

وثانيها: قوله تعالى: ﴿**فَتَبَارَكَ اللهُّ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ**﴾[المؤمنون:١٤]، كان هذا نص صريح يقتضي أن العباد خالقون لأفعالهم؛ إذ لو لم يكن في الوجود من يخلق شيئاً من الأفعال سواه لما صح لهذا الكلام معنى أصلاً،

ألا ترى أن قائلاً لو قال أن: هارون كان أكرم إخوة موسى عليهما السلام. لكان هذا القول يقتضي أنه كان لموسى إخوة سوى هارون، حتى لو قال هذا القائل ولم يكن لموسى أخ سوى هارون لعده العقلاء من أهل اللغة مناقضاً في قوله هذا، وكذلك لو قال: عيسى عليه السلام أكرم أولاد مريم! وعلم الناس أنه لم يكن لها ولد سواه فإن كلامه هذا يكون لغواً فاسداً لا صحة له على وجه من الوجوه، وقد علمنا أن كلامه تعالى حق لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وأنه مصون من التناقض والفساد، علمنا أن قوله تعالى: ﴿**فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ**﴾ مقتضي أن العباد خالقون لأفعالهم هذه وإلا لم يكن للآية معنى معقول، ويجوز أن يقال: أنهم خلقوا أفعالهم من حيث أنهم أوجدوها مقدورة؛ لأن حقيقة الخلق في عرف المخلصين من العلماء: هو ايجاد الشيء مقدوراً. وقد وجدوا كثيراً من أفعالهم مقدورة فجاز وصفهم بأنهم خالقون لها بالتقييد، وإن كانت هذه اللفظة - أعني الخالق - لا تطلق إلا لله عز وجل ولكن متى أضيفت إلى العباد وجب تقييدها بأفعالهم، فيقال: خالقون لأفعالهم؛ لرفع الايهام.

وثالثها: قوله تعالى في عيسى عليه السلام: ﴿**وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ**﴾[المائدة:١١٠]، وقوله تعالى: ﴿**وَرَسُولاً إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ**

﴿جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾[آل عمران:٤٩] فسمى فعله وتصويره خلقاً، فبان بهذا أن القرآن ناطق بنسبة خلق أفعال العباد إليهم، فثبت أن الآيات التي تقتضي نسبة جميع الخلق إلى الله تعالى عمومات مخصوصة بما ذكرنا، وأما نسبة هذه الأعمال إليهم بلفظة الفعل فأكثر من أن تحصى ولا شك أن معنى الفعل: هو ما وجد من جهة من كان قادراً عليه. فإذا كانت هذه الأشياء افعالاً للعباد ثبت أنها موجودة من جهتهم وبطل ما تهذي به الحشوية من أنها مخلوقة من قبل الله تعالى، والآيات الواردة في التصريح بأنها أفعالهم أوسع من أن نأتي على ذكرها في هذا الموضع فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾[القمر:٥٢]، وقوله: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾[البقرة:١٩٧]، وقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾[الانفطار:١٢]، وقوله تعالى: ﴿كَانُواْ لاَ يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾[المائدة:٧٩]، وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾[النحل:٣٣]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُواْ أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُواْ اللهّ فَاسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ﴾[آل عمران:١٣٥]، ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَاحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءنَا وَاللهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾[الأعراف:٢٨]، وقوله تعالى: ﴿لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلاَّ مَن قَدْ آمَنَ فَلاَ

تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾[هود:٣٦]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ (٢) كَبُرَ مَقْتاً عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[الصف:٣] إلى غير ذلك مما يكثر عده، ولذلك أخبر الله تعالى أنهم هم العاملون لهذه الأفعال ولا شك أن العمل على نحو من الفعل فمن ذلك قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[يس:٥٤]، وقوله تعالى: ﴿جَزَاء بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[الواقعة:٢٤]، وقوله: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[يس:٥٤]، وقوله: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَراً وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوَءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً﴾[آل عمران:٣٠]، وقوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ (٧) وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ﴾[الزلزلة:٨]، وقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ﴾[فصلت:٤٦]، وقوله: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَن يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ .. الآية﴾[النساء:١٢٣] إلى غير ذلك مما يمتنع حصره في مثل هذا الموضع، فإذا ثبت ذلك صح ترادف الأدلة العقلية والسمعية وتعاضدها على إخراج أفعال العباد من جملة العموم فقد بطل بما أوردنا

تعلق الحشوية بهذه العمومات، وصح لنا الجمع بين الأدلة الخاصة والعامة دونهم، وخرج الجواب عن أكثر ما أورده وظن أنه حجة له.

وقول من يقول منهم: أن أفعال العباد وإن كانت خلقاً لله تعالى فإنها كسب للعباد فلأجل اكتسابهم لها الأمر بها والنهي والمدح عليها أو الذم والثواب عليها أو العقاب وصح تسمينها أفعالاً لهم وأعمالاً ولم يصح شيء من ذلك في ألوانهم وصورهم؛ لما لم يكن كسباً لهم، فلهذا افترقت الأفعال والألوان والصور.

فإنا نقول له: إن أردت بالكسب ما هو المعروف عند أهل اللغة وهو: إحداث الفعل الذي يجلب به نفه أو يدفع به ضرر. فهذا صحيح ولكن قولك أنه مخلوق من الله تعالى خطأ؛ لأنه إذا كان محدثاً من جهة الواحد منا فكيف يجوز أن يكون مخلوقاً لله تعالى؟ اللهم إلا أن يريد بالخلق إلا غير الإحداث والإيجاد لكن تكون قد ابعدت في المرام والعرب في الكلام.

وإن أردت بالكسب ما تقوله الأشعرية[1] ويرومون الانفصال به عن مقالة جهم[2] لما لهم عليها من شنيع الجهالات فتلك عبارة فارغة لا معنى تحتها يعقل، وإنما هو شيء مما تمسكت به الأشعرية وراموا التستر به عند عوام الناس والتلبيس عليهم؛ ليظنوا بهم أنهم خالفوا جهماً في مقالته الباطلة، وإنما قلنا ذلك لأنهم؛ لا يمكنهم أن يفسروا الكسب بوجه معقول إلا بأن يصيروا إلى مقالة جهم أو يقولون بقول أهل العدل ويرجعوا إلى الحق، لأنا نقول لهم خلق الله للمعصية هو نفسها أو غيرها؟ فإن قالوا: هو نفسها. قلنا: فكسب العبد لها هو نفسها أو غيرها؟ فإن قالوا: هو نفسها. فقد جعلوا الخلق كسباً والكسب خلقاً ورجعوا بها إلى شيء واحد! وإنما عبروا عنه بعبارتين مختلفتين، وفي ذلك لحوقهم بجهم ورجوعهم إلى مقالته وتصريح منهم بأنه ليس هناك شيء سوى الله تعالى، وإنما علقوا ذلك بالعبد تعليقاً فارغاً ليس تحته معنى معقول ولا وجه مفهوم وهذا يؤدي إلى بطلان التكليف، ونسبة العبث إلى الله تعالى في إيراد الأمر والنهي والوعد والوعيد

---

(١) نسبة إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري - المتوفى سنة ٣٢٤هـ -، كان بصرياً لأنه درس على أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة وخالفه إلى مقالة المجبرة.

(٢) جهم بن صفوان الترمذي، زعيم المجبرة الجهمية، خرج مع الحارث بن شريح فقُتل بمرو سنة ١٢٦هـ.

بل في إنزال جميع الكتب وإرسال كافة الرسل؛ لأن جميع هذه الأشياء إذا كانت منه لم يكن لشيء مما ذكرناه معنى معقول.

وإن قالوا: أن خلق الله تعالى لأفعال العباد هو غيرها أو كسب العباد لها هو غيرها وميزوا بين خلق الله تعالى وكسب العبد تمييزاً معقولاً، فجعلوا كل واحد منهما غير الآخر. فقد وافقونا فيما نقول ودخلوا فيما عابوا ورجعوا إلى الحق، ولعمري أن الرجوع إليه خير من التمادي في الباطل، ولهذا حينئذٍ يحسن التكليف ويصح إرسال الرسل لفائدة معقولة وهي الدعاء للخلق إلى الخروج مما هم عليه من الكفر الذي منهم لا من الله، والدخول في الإسلام الذي هو فعلهم لا فعل الله، وصح إنزال الكتب لهذه الفائدة، وصح الأمر والنهي والوعد والوعيد إلى غير ذلك.

فقد بان بأن الأشعرية ومن قال بقولها في الكسب لا يكون قولهم معقولاً إلا بأن يوافقوا جهماً في مقالته وتبطل دعواهم المباينة له والمخالفة لمذهبه، أو بأن يوافقوا أهل العدل وتبطل دعواهم لمخالفتهم وإيهامهم العوام أن لهم مذهباً بين المذهبين، فأما إذا قالوا في ذلك بما لا يعقل وفسروا الكسب بما لا يتحصل فقد شهدوا على أنفسهم بالتجاهل واعترفوا بارتكاب الباطل؛ لأن أعدل الشهود على بطلان المذاهب أن يبحث عنها

فيعلم أنها غير معقولة، بل لا يصح أن يقام على فسادها برهان أوضح من ذلك، فإذا صح ذلك علمت أن قولهم أن أفعلنا تفارق الحركات الاضطرارية وغير ذلك مما أحدثه الله فينا من الأولوان والصور وسواها إن لم يرجعوا به إلى ما نقوله ويعترفوا ببطلان ما توهموه فهو قول باطل لا يصح أن يعتقده معتقد، وذلك مما لا يخفى على متأمل إذا سارت بصيرته بأسوار الانصاف وخلع ربقة التقليد للأسلاف.

فأما قوله تعالى: ﴿جَزَاء بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾[التوبة:٨٢] ونحوها فإنما أراد به تعالى جزاء بما كانوا يعملون ويفعلون؛ إذ لا فرق عند أهل اللغة بين الكسب والعمل إلا من وجه وهو أن الكسب كل ما عمله الإنسان ليجلب به إليه نفعاً أو يدفع به عن نفسه ضرراً، ولهذا لا يقال في الله تعالى أنه مكتسب وإن كان فاعلاً لما يكن يجلب بفعله نفعاً إلى نفسه ولا يدفع به ضرراً عنها وهذا واضح بحمد الله تعالى، فإذا بطل ما يوهمه القوم في معنى الكسب ثبت أن كسب العباد هو فعلهم وإحداثهم للطاعات أو المعاصي، فصح تخصيص الآيات العامة التي تقتضي أن الله خالق كل شيء بما ذكرنا مما يقتضي أن أفعال العباد متعلقة بهم ومضافة إليهم من كل وجه ايجاد أو فعلاً وعملاً وكسباً، وأن معنى هذه الألفاظ واحد وجائز أن يعبر عما أوجد

منها مقدراً بأنهم خلقوه كما عبر تعالى عن ذلك في القرآن الكريم، وبطل بهذا تلفيقات كل ملفق وتخاريف كل مخرف من مثال: الخياط وغيره وإنما سمي خياطاً من أثبت الخياطة لنفسه دون من نفاها عن نفسه؛ لأن قولنا خياط اسم فاعل فوجب أن يسمى به من وجدت الخياطة منه، فأما قولنا: قدري فإنه منسوب إلى القدر فوجب أن يكون منسوباً إلى من اثبته دون من نفاه، وكما أن المشبه: اسم لمن اثبت التشبيه دون من نفاه، والثنوي: اسم لمن اثبت الثاني مع القديم دون من نفاه، والحشوية: هم الذين يثبتون المعاصي بقضاء وقدر، ونحن نكذبهم وننفي ذلك عن الله تعالى من كل وجه، فصح أنهم بهذا الاسم الخبيث أحق.

وقال بعد هذا: والخلاف واقع في كثير من المسائل لكن صرفت الهمة إلى خلق الأفعال وما تشعب منها كالإرادة والتعديل والتجوير وغير ذلك، والمخطئ فيها معاند ومكذب للقرآن.

فنقول له: صحيح أن الخلاف كثير ولو أوردت غيره هذه المسألة لزدت في كشف عورات أهل مقالتك، فإن أحداً لا يحتاج في هتك استارهم إلى شيء أكثر من حكاية مذهبهم في الحشو والجبر والتشبيه والإرجاء وقبول الجهالات على وجوهها، فإنها متى ظهرت لكل عاقل عرف صور

القبائح وتبين له كيفية كشف الفضائح وهكذا كل عبد وكله الله إلى نفسه فإنه يصير جائراً عن قصد السبيل وهائماً في أودية الجهالة بغير تعديل، لا يبلغ منه [عذر] ما يبلغه من نفسه، ولا يستظهر عليه خصمه إلا بنفس مذهبه.

وقوله: بأن المخطئ في ذلك معاند ومكذب للقرآن. فكلام صحيح إلا أنه أكثر ما يؤخذ به وأقوى حجة عليه؛ لأنه اعتراف على نفسه فإنه هو وطائفته من الحشوية هم الذين عاندوا الحق وقد ظهرت دلائله، وكذبوا القرآن وقد نطقت شواهده، وقد قدمنا ما يغني الأقل منه من الأدلة الواضحة من العقل والسمع والدالة على أن أفعال العباد منهم دون غيرهم، فبان أن الحشوية هم الذين عاندوا الحق بعد أن وضح دليله، وكذبوا القرآن وقد استبان سبيله، وفيهم وأمثالهم نزل قوله تعالى: ﴿**وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ**﴾[الزمر:٦٠] على ما ورد به التفسير عمن لا يجهل مكانه من العلماء التابعين.

ثم حكى بعد هذا: اختلاف الناس في أفعال العباد وأنهم ينقسموا إلى ثلاثة فرق، فحكى عن الصحابة بأجمعهم، قال: والتابعين وأصحاب الحديث، قال: وأكثر الفقهاء: أنها خلق الله سبحانه في الخير والشر وأنها

كسب العبد. وحكى عن المجبرة أنهم يقولون: أنها من الله من كل وجه. وحكى عن المعتزلة ومن قال بقولهم: أنها من العبد دون الله وأنها لا تضاف إلى الله بوجه. وذكر في اثناء ذلك كلاماً أضربنا عن ذكره إذ لا فائد في إيراده.

فنقول له: أما دعواك على الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أنهم قالوا بمثل مقالتك فدعوى لا يخفى بطلانها، ولا يتكتم هيانها، وإذا أداك شدة الاستخفاف بالدين وعظيم الجرأة على أئمة المسلمين إلى أن تحكي عنهم ما قد علم الله وكثير من الناس براءتهم منه، وتنسب إليهم ما لا شبهة في تباعدهم عنه، فلا استحيت على نفسك وجوزت أن يكون في أنصار دين الله ومصابيح أرضه وشهوده على المعاندين من بريته الذين قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله: ((**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين**))[1]، من هو عارف بطرائق الصحابة والتابعين رضي الله عنهم وخبير بمذاهبهم في هذه المسألة وغيرها، فيكشف للناس أن هذه الدعوى باطلة وإن هذه الجرأة

(١) مسند الإمام زيد بن علي ص٣٤٢، مسند الشاميين ج١ص٣٤٤، دلائل النبوة للبيهقي ج١ص٤٤.

فاحشة هائلة، أو ما سمعت أن مع كل داع إلى الضلال بينات واضحة من الهدى وإلى جنب كل حيرة سبيلاً ينشأ من الإرشاد، أوما بلغك أن الله تعالى يحوط هذا الدين من جميع جوانبه، فكلما جاء مبتدع يحاول هدم بنيانه أو يروم زعزعة أركانه يبعث الله لمرضى دينه ناصراً يذب عنه بسيوف براهينه، بل ظننت أن تعظيم الجهال لك وعكوف الحمقى عليك وقبول الصم البكم منك ما تلقيه إليهم، وخلو زاويتك التي أنت فيها من الأرض من ذي بصيرة يقوى على تمييز الحق من الباطل ويضطلع بالتفرقة بين الصحيح والسقيم يبشرك بأنه لم يبقى في الأرض من أولياء الله الصادقين وعباده المتقين والعلماء بدينه العاملين من يكشف عوار هذه المقالات ويعرفهم شنار هذه الضلالات فلهذا تكلمت وقد كان لك في الصمت منجاة من مداحض الكلام، وسترة عند اتباعك من العوام، ولكن ﴿**مَّا كَانَ اللهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىَ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ**﴾[آل عمران:١٧٩]، وما أضمر عبد شيئاً إلا أظهره الله على صفحات وجهه وفلتات لسانه(١)، وما رضيت بأن ادعيت على الصحابة

---

(١) عن أمير المؤمنين عليه السلام: «ما أضمر أحد شيئا إلا ظهر في فلتات لسانه، وصفحات وجهه» شرح نهج البلاغة ج١٨ص١٣٧.

والتابعين موافقتك فاحش مقالتك حتى اضفت إلى ذلك دعوى إجماعهم معك مع أنهم مجمعون عليك، فليتك ادعيت ما يلتبس أمره أو ذكرت ما يشكل حاله، أو ليس المشهور المعروف عن أجلاء الصحابة رضي الله عنهم وعلمائهم المشهورين نقيض مذهبك هذا وخلاف مقالتك:

هذا أبو بكر يقول وقد سُئل عن الكلالة: «أقول فيها برأيي فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان والله ورسوله بريئان من ذلك»[1]، وهذا مما هو عند فقهاء الأمصار وعلماء الإسلام كالشمس في النور والنهار في الظهور فقد أضاف الصواب إلى الله تعالى وأضاف الخطأ إلى نفسه والشيطان وبرأ منه الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله، وهذا مما لا يمكن دفعه إلى غير ذلك مما روي عنه.

وروي عن عمر بن الخطاب أن كاتباً كتب: هذا ما أرى الله عمر. فقال: امحه واكتب: «هذا ما رأى عمر فإن [صواباً] فمن الله، وإن كان خطأ فمن عمر»[2]، وهذا تصريح بخلاف مذهبك، وروي عنه أنه أتي بسارق فقال: ما حملك على ذلك؟ فقال: قضى الله علي وقدره يا أمير المؤمنين. فقطع

(١) السنن الكبرى للبيهقي ج٦ ص٣٦٦.

(٢) شرح مشكل الآثار ج٩ ص٢١٤.

يده وضربه عشرين درة أو ثلاثين ثم قال لأصحابه: «لكذبه على الله شر من سرقته»[1]، أما في هذا ما يشفي الغليل ويروع الجهول.

وروي عن عثمان أنه لما حصر في الدار كان القوم يرمونه ويقولون: الله يرميك. فقال: «كذبتم لو رماني ما اخطأني»[2]، فهؤلاء الذين توهم العوام أنك متبع آثارهم ومعتقد إمامتهم قد شهدوا على مقالتك بالبطلان، وبينوا فسادها بأوضح بيان.

فأما أمير المؤمنين علي بت أبي طالب صلوات الله عليه فإن المروي عنه في بيان العدل وتنزيه الله تعالى عن إضافة القبائح ونسبة أفعال العباد إليه ما تلألأ أنواره ويستطير انتشاره، لكن لا عجب من مخالفتك له وتنكبك عن سبيله فإن ذلك منك ضغث على إبالة[3]، والمروي عنه عليه السلام أنه قال للشيخ الشامي وقد سأله عن مسيره إلى الشام: أكان بقضاء وقدر؟ فقال: والذي فقل الحبة وبرأ النسمة ما قطعنا وادياً ولا علونا نعلة إلا بقضاء

---

(١) رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس ص٨٢.

(٢) الفتوح لابن أعثم ج٢ص٤٢٧، التاريخ الأوسط للبخاري ص٦٩، تاريخ دمشق لابن عساكر ج٥٥ص١٢.

(٣) معنى المثل: بلية على أخرى.

وقدر. فقال الشيخ: وعند الله احتسب عنائي ما أرى لي من الأجر شيئاً. فقال عليه السلام: بلى أيها الشيخ وقد عظم الله لكم الأجر على مسيركم وأنتم سائرون وعلى منصرفكم وأنتم منصرفون ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين ولا إليها مضطرين. فقال الشيخ: كيف ذلك والقضاء والقدر اللذان ساقانا وعنهما كان مسيرنا؟ فقال عليه السلام للشيخ: لعلك ظننت قضاء لازماً وقدراً حتماً، لو كان ذلك كذلك لبطل الثواب والعقاب، وسقط الوعد والوعيد، والأمر من الله والنهي، ولما كانت تأتي من الله محمدة لمحسن ولا مذمة لمسيء، ولما كان المحسن بثواب الاحسان أولى من المسيء، ولا المسيء بعقوبة الذنب أولى من المحسن، تلك مقالة عبدة الأوثان وجنود الشيطان وخصماء الرحمن وشهود الزور وأهل العمى عن الصواب في الأمور، هم قدرية هذه الأمة ومجوسها، إن الله أمر تخييراً ونهى تحذيراً، وكلف يسيراً، ولم يعص مغلوباً، ولم يطع مكرهاً، ولم يرسل الرسل الى خلقه عبثاً، ولم يخلق السموات والأرض وما بينهما باطلا؛ ﴿**ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ**﴾[ص:٢٧]، فقال الشيخ: ما القضاء والقدر اللذان ما وطينا موطئاً إلا بهما؟ قال عليه السلام: هو الأمر

من الله والحكم ثم تلا قوله سبحانه: ﴿**وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ**﴾[الإسراء:٢٣] فنهض الشيخ مسرورا وهو يقول:

أنت الامام الذي نرجو بطاعته يوم النشور من الرحمن رضوانا
أوضحت من ديننا ما كان ملتبساً جزاك ربك بالإحسان إحسانا
نفسي الفداء لخير الخلق كلهم بعد النبي علي الخير مولانا
نفى الشكوك مقالٌ منك متضح وزاد ذا العلم والإيمان إيمانا
فليس معذرة في فعل فاحشة يوماً لراكبها ظلماً وعدوانا
لا لا ولا قائل ناهيه أوقعه فيها عبدت إذاً يا قوم شيطانا[1]

فأطلق عليه السلام في أول كلامه القول بأن مسيرنا كان بقضاء وقدر وأراد بذلك أنه كان بأمر الله تعالى وحكمه، وكان الشيخ يظن أنه أراد ما تظنه المجبرة من أن ذلك كان منه تعالى بجبر واضطرار، فلما عرف عليه السلام أن الأمر قد التبس على الشيخ بينه بأوضح بيان وأقام عليه أوضح برهان، ونبه أن القضاء ينقسم إلى معان وفي هذا مقنع لمن انصف.

---

(١) شرح نهج البلاغة ج٨ص٢٢٨.

وروي عن ابن عباس رحمه الله أنه قال: «من أضاف إلى الله ما تبرأ منه وتنزه عنه فقد افترى إثماً عظيما»[1]، وروي عنه أنه قال: «قاتل الله اقواماً يعملون بالمعاصي ثم يزعمون أنها من الله»[2]، وروي عنه أنه مر بسارق على خلفته فقال بعض القوم: نعوذ بالله من قضاء السوء. فقال ابن عباس: «لقولكم أعظم من سرقته، ثم ما زال يشنع قولهم حتى تابوا منه»، وروي عنه أنه قال: «ثنتان من الله وثنتان من الشيطان، ﴿**الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا**﴾[البقرة:٢٦٨]»[3].

وروي عن ابن مسعود رحمه الله تعالى أنه سئل: عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها مهراً ولم يدخل بها ثم مات عنها ما الواجب لها؟ فأقام شهر لا يجيب عن هذه المسألة، ثم قال: «أقول فيها برأيي فإن كان صواباً فمن الله، وإن خطأ فمن ابن أم عبد، أرى لها مهر نسائها لا وكس ولاشطط، وعليها العدة ولها الميراث»[4]، وقد قدمنا عن ابن [عباس][1] ما قاله فيهم

---

(١) الجامع الكافي خ.

(٢) لم أجد له مصدر فيما لدي.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم ج٢ص٥٣٠.

(٤) المعجم الأوسط للطبراني ج٢ص٣٢٣.

قبل هذا فلا معنى لإعادته، وغير ذلك مما يكثر عده ويضيق هذا الموضع عن ذكره، والروايات عن غيرهم من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم في ذلك كثيرة وهذا شيء يعرفه من له أدنى خوض في معرفة الأخبار والاطلاع على السير والآثار.

ثم أعجب من هذا أنك تدعي على التابعين موافقتك في القول بنسبة هذه الخبائث إلى الله - تعالى عنها - فلقد جاوز سبيلك رباه وتعدى علوك منتهاه، أتراك لم تخرج إلى الوجود وتسمع بما هو مشهور عن علماء التابعين كعلي بن الحسين زين العابدين(٢) عليه السلام، والحسن البصري(٣)، وعامر الشعبي(٤)، وواصل بن عطاء(٥)، وعمرو بن عبيد(١)، وقتادة(٢)،

---

(١) مكتوب: عمر.

(٢) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، زين العابدين، إمام عصره، ولد بالمدينة سنة ٣٨هـ وتوفي بها سنة ٩٤هـ.

(٣) الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، من أئمة العلم والزهد بالبصرة، ولد بالمدينة سنة ٢١هـ، وتوفي بالبصرة سنة ١١٠هـ.

(٤) عامر بن شراحيل الحميري الشعبي، أبو عمرو، من أئمة العلم بالكوفة، ولد بالكوفة سنة ١٩هـ، وتوفي بها سنة ١٠٣هـ.

(٥) واصل بن عطاء الغزال، أبو حذيفة، من أئمة العلم، وإليه تنسب المعتزلة، ولد بالمدينة سنة ٨٠هـ، وتوفي بالبصرة سنة ١٣١هـ.

وعمر بن عبدالعزيز[٣]، ومالك بن دينار[٤]، وغيرهم ممن يطول بذكره الكلام من القول بالعدل ونفي هذه الخبائث عن الله تعالى بكل وجه، بل هم الذين شهروا القول بذلك وانكروا على جهال المحدثين وطغام الحشوية الذين كانوا في رحابهم يقبلون دسائس الملحدة وتزويرات الزنادقة والأخبار المتضمنة للجبر والتشبيه وغير ذلك.

أوما سمعت برسالة[٥] الحسن البصري إلى عبدالملك بن مروان[١] في تنزيه الله تعالى عن الخبائث فإن ذلك أظهر من أن يخفى، وكذلك كتابه إلى

---

(١) عمرو بن عبيد بن باب البصري، أحد أئمة العلم والزهد في عصره، ولد سنة ٨٠هـ، وتوفي سنة ١٤٤هـ.

(٢) قتادة بن دعامة السدوسي البصري، أبو الخطاب، من أئمة العلم، ولد سنة ٦١هـ، وتوفي بواسط في الطاعون سنة ١١٨هـ.

(٣) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي، أحد الحكام الفضلاء الصالحين، ولد بالمدينة سنة ٦١هـ، وتوفي مسموماً بسمعان سنة ١٠١هـ.

(٤) مالك بن دينار البصر، أبو يحيى، من أئمة العلم والزهد، ولد في أيام ابن عباس، وتوفي سنة ١٣١هـ.

(٥) منها: «... وقد أدركنا يا أمير المؤمنين السلف الذين عملوا بأمر الله، ورووا حكمته، واستنوا بسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فكانوا لا ينكرون حقاً ولا يحقون باطلاً، ولا يلحقون بالرب تبارك وتعالى إلاّ ما ألحق بنفسه، ولا يحتجون إلاّ بما

عمر بن عبدالعزيز، وروي عنه رحمه الله أنه قرأ: ﴿**وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِّ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ**﴾[الزمر:٦٠] فقال: «هم المجوس والنصارى وناس من هذه الأمة زعموا أن الله تعالى قدر عليهم المعاصي وعذبهم عليها، وكذبوا وأثموا على الله والله تعالى سود وجوههم كذلك»، وروي عنه في هذا المعنى بألفاظ مختلفة، وعنه أنه كان يقول: «الآجال،

احتج الله به على خلقه في كتابه، فإن الله تبارك وتعالى يقول، وقوله الحق: ﴿**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ (٥٦) مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ**﴾[الذاريات:٥٧] فأمرهم الله بعبادته التي لها خلقهم، ولم يكن ليخلقهم لأمر ثم يحول بينهم وبينه؛ لأنه تعالى ليس ﴿**بِظَلاَّمٍ لِّلْعَبِيدِ**﴾[آل عمران:١٨٢]. ولم يكن أحد ممن مضى من السلف ينكر هذا القول، ولا يحاول عنه؛ لأنهم كانوا على أمر واحد متفقين، ولم يأمروا بشيء من منكر كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿**قُلْ إِنَّ اللهّ لاَ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاء أَتَقُولُونَ عَلَى اللهِّ مَا لاَ تَعْلَمُونَ (٢٨) قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ**﴾[الأعراف:٢٩] وكان نهيه عن الفحشاء والمنكر والبغي﴿**يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾[النحل:٩٠] ... وذلك أن الله تعالى جعل فيهم من القدرة ما يتقدمون بها ويتأخرون، وابتلاهم لينظر كيف يعملون، وليبلو أخبارهم، فلو كان الأمر كما يذهب إليه المخطئون لما كان إليهم أن يتقدموا ولا يتأخروا، ولما كان لمتقدم أجر فيما عمل ولا على متأخر لوم فيما لم يعمل؛ لأن ذلك بزعمهم ليس منهم ولا إليهم ولكنه من عمل ربهم ...» رسائل العدل والتوحيد ج١ ص١١٢-١١٣ نقلاً عن شرح عيون المسائل للإمام الحاكم.

(١) عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي، أحد حكام بني أمية الجبابرة، ولد سنة ٢٦هـ، وتوفي بدمشق سنة ٨٦هـ.

والأرزاق، والبلاء، والمصائب، والحسنات بقدر من الله، والسيئات من أنفسنا ومن الشيطان»[1]، وروي عنه أنه كان يقول في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[القمر:٤٩] قال: «والله ما أراد بها إلا خلق السموات والأرض وما بينهما من خلق، والله ما أراد بها المعاصي»[2]، وعنه أنه كان يقول: «قاتل الله أقواماً يزعمون أن الله قدر خطايا بعث محمد مصلى الله عليه وآله ينهى عنها»[3]، وعنه أنه كان يقول: «لا والله ما قضى قضاء سخط منه»[4]، وعنه أنه كان يقول: «اللهم العن أنت وملائكتك ورسلك قوماً يعملون بالمعاصي ثم يزعمون أنها من الله»[5]، وعنه رحمه الله أنه كان يقول: «ما أصبح بجنبات بصرتكم هذه أحد يؤخذ بحرم جاره، فكيف تحملون ذنبوكم على ربكم، حسب امرؤ هلكاً أن يفسق ويفجر ويأتي الفواحش فيمهله الله تعالى ويذره في طغيانه سليم الجوارح أن يكذب عليه»، ثم قال: والله ما هم إلا الذين قال رسول الله صلى الله عليه:

---

(١) جامع معمر بن راشد ج١١ص١١٩.

(٢) لم أجد له مصدر فيها لدي.

(٣) ربيع الأبرار ونصوص الأخيار ج٢ص٢٤٥.

(٤) لم أجد له مصدر فيها لدي.

(٥) لم أجد له مصدر فيها لدي

((مجوس أمتي القدرية، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوا جنائزهم؛ فإنهم شر البرية، حق على الله تعالى أن يحشرهم مع الدجال))[1]، إلى غير ذلك مما يكثر مما هو مروي عن الحسن رحمه الله ومقامه في العلم والزهد والصلاح معروف فإنه كان من أعيان ذلك الزمان، والقول بالعدل عنه ونفي الخبائث عن الله تعالى ظاهر، وكذلك عن [التابعين][2] كقتادة وعمرو بن عبيد وغيرهما.

وروي عن قتادة أنه قال: «الأشياء كلها بقدر ما خلى المعاصي»[3].

وروي عن الشعبي أنه قال: «احبب آل محمد ولا تكن رافضياً، واثبت وعيد الله ولا تكن مرجئاً، ولا تكفر الناس فتكون خارجياً، والزم الحسنة ربك والسيئة نفسك ولا تكن قدرياً»[4].

---

(١) ربيع الأبرار ونصوص الأخيار ج٢ص٢٤٦.

(٢) مكتوب: الصحابة.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ج٤ص٧٧٤.

(٤) السنة لأبي بكر بن الخلال ج١ص٧٩ بلفظ: «حب أهل بيت نبيك، ولا تكن رافضيا، واعمل بالقرآن، ولا تكن حروريا، واعلم أن ما أتاك من حسنة فمن الله، وما

وعن عمر بن عبدالعزيز أنه لما قال له غيلان: يا أمير المؤمنين إن أهل الشام يزعمون إنك تقول إن المعاصي بقضاء الله؟ فقال: «يا غيلان ألست تراني انكر مظالم بني أمية وأردها أتراني انكر قضاء الله وأرده!؟» (١).

وعن مالك بن دينار أنه كان يقول: «لا تنحلوا ربكم الذنوب فيضاعف لكم العذاب، ولكن استغفروه وتوبوا إليه فإنه رحيم ودود»(٢).

ويروى أن عبيدالله بن زياد لعنه الله قال لعلي ين الحسين عليهما السلام لما حمل إليه بعد قتل الحسين عليه السلام: «ألم يقتل الله علي بن الحسين؟ قال: قد كان أخي يسمى علياً وكان أكبر مني وإنما قتله الناس لا الله. قال: بل الله قتله. قال: والله إذن قتل عثمان بن عفان!»(٣)، فانقطع اللعين عبيدالله بن زياد، وإن كان ما قاله علي بن الحسين عليه السلام مذهب بيت النبوة عليهم السلام متقدمهم ومتأخرهم، ومن روي عنه القول بالعدل

أتاك من سيئة فمن نفسك، ولا تكن قدريا، وأطع الإمام، وإن كان عبدا حبشيا»، ربيع الأبرار ونصوص الأخيار ج٢ص٢٤٤.

(١) لم أجد له مصدر فيما لدي.

(٢) لم أجد له مصدر فيما لدي.

(٣) تاريخ الطبري ج٥ص٤٥٨.

وتنزيه الله تعالى من هذه الخبائث ويقدسه من القبائح والفواحش أكثر من أن يحصى من علماء الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المسلمين بل الإجماع على ذلك من الصحابة رضي الله عنهم منعقد، فإنه لما روي عن أبي بكر وابن مسعود وغيرهما من تنزيه الله تعالى عن كل ما يضيفه الحشوية إليه لم يرو عن أحد إنكار ذلك ولا المنع منه فيكون ذلك إجماعاً مأخوذ به وواجباً اتباعه.

فإن كان هذا القائل قد سمع بهذا أو ببعضه عن الصحابة والتابعين ثم أدعى بعد ذلك ما أدعاه فإن هذه وقاحة عظيمة وجرأة فاحشة، وإن كان لم يسمع بذلك مع ظهوره ووجود كثير منه في كتب العلماء من أهل أصول الكلام وأصول الفقه وانتشاره بينهم، فلقد نصب نفسه معلماً في أوان كان يجب أن يكون فيه متعلماً، وأقام نفسه مناظراً فيما كان ينبغي أن يكون له مستفهما.

فأما قوله: أن ذلك رأي المحدثين. فإن تلك دعوى منه لا يمكنه تصحيحها لو طولب به، ولو صح ذلك لم ينفعه فإن الذي علينا أن نبين براءة الصحابة ومشاهير التابعين؛ الذين هم أركان الدين وسادة المسلمين رضي الله عنهم أجمعين، فأما نقلة الأخبار ورواة الآثار فإن كثيراً منهم حمال

أسفار ونقال أسمار لا يميز بين صحيح ولا سقيم، ولا يفرق بين حق ولا باطل، بل يروي ما له وما عليه، وينقل الخبر ويعتقد خلافه، فإنا لا نحتفل من أقاويلهم إلا بما وافق الحق وجرى على نهج الصواب، فأما حصر انفاسهم واتباع المتناقض من مذاهبهم فلا عتوبة؛ ألا ترى أن كثيراً منهم ينقلون عن النبي صلى الله عليه خبراً هو عندهم من الموثوق به والمعتمد عليه وهو قوله صلى الله عليه: ((**لبيك وسعديك، والخير بيديك، والشر ليس إليك**))[1] مصرح في هذا بنفي الشر عن الله تعالى، ومع ذلك فإن كثيراً منهم لا ينسب الشر إلى غير الله تعالى وأمثال ذلك يكثر مما لو أوردنا استقصاء الكلام فيه لا يسع نطاقه، ولكن هذه إشارة تكفي المنصف لنفسه والمهتم بأمر دينه وتزجره عن الركون إلى تقليد مشائخ الضلال والانحياز إلى الأغمار الجهال، فبان بهذا لكل منصف إن ما أدعاه هذا القائل من موافقة الصحابة والتابعين لمذهب الحشوية المبتدعين دعوى ظهر عوارها وتهتكت استارها.

فأما ما حكاه بعد ذلك عن أهل العدل من: أنهم لا يجعلون أفعال العباد مخلوقة من الله تعالى. فلعمري أن ذلك قولهم إلا أنهم ما نفوا عن الله

---

(١) مسند الشافعي ج١ص٢٥٧.

تعالى من ذلك إلا ما نفاه عن نفسه، ولا اثبتوا إلا ما أثبت لنفسه، وعلموا أن القرآن حق لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأن خاصه يجب أن يؤخذ به كما يؤخذ بعامه، فينسبوا أفعال العباد إليهم من كل وجه كما نسبها الله إليهم عملاً بالآيات التي صرحت بأن أفعال العباد منهم دون الله نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلاً ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ**﴾[ص:٢٧]، فأخبر أنه تعالى لم يخلق السماء والأرض وما بينهما باطلاً وذلك تصريح بأنه تعالى لم يخلق الباطل الموجود بينهما، فمن نسب خلق كل باطل وكذب وكفر بينهما إليه تعالى فقد رد هذه الآية كما أن من نفى خلق ذلك عنه فقد وافق هذه الآية وقال بمقتضاها، وكذلك قوله تعالى: ﴿**الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ**﴾[السجدة:٧] فبين أن كل شيء خلقه تعالى فهو حسن، ولا شك أن المعاصي أقبح الأشياء، فالقول بأنه تعالى خلقها يؤدي إلى أحد باطلين: إما يقال بأنها حسنة؛ لأنه خلقها، وهذا باطل كفر ممن قال به. وإما أن يقال أنها قبيحة مع أنه خلقها، فيكون رد لقوله تعالى ﴿**الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ**﴾ وذلك باطل، فبان أنه لا مخلص من هذين الباطلين إلا القول بأنه تعالى لم يخلقها، فصح بهذا أن أهل العدل نفوا عن الله تعالى ما نفاه عن نفسه من

هذه الخبائث، ونسبوا إليه ما نسبته إليه من خلق سائر المخلوقات سوى أفعال العباد.

فأما ما حكى عنهم من: القول بأن الله لا يقدر على أفعال العباد. فإن هذا شيء قال به بعضهم، وبعضهم يقول بأنه تعالى يوصف بأنه قادر عليها، وذلك مذكور عنهم في كتبهم ومعروف من مذاهبهم، وقد اجمعوا على أنه تعالى قادر على كل جنس من أجناس المقدورات ومن كل جنس على ما لا نهاية له، والعبد لا يقدر إلا على أجناس محصورة، فمقدورات الله تعالى لا تقاس بمقدورات العباد، ومع ذلك فإن الله تعالى هو الذي أقدرهم على مقدوراتهم ولولا إنعامه عليهم بالقدرة والآلة لما تهيأ لهم فعل من الأفعال فبطل ما شنع به عليهم، على أنه لو طولب بإبطال ما عابه عليهم [لـ]ضاقت عليه المذاهب ولو كان عنده من ذلك ذخيرة لأنفق منها.

فأما قوله: بأن هذا يؤدي إلى أن تكون أفعال العباد أكثر مما فعله الله تعالى. فمن سقط الكلام الذي يشق على الآذان سماعه، ويقال له: لم قلت ذلك؟ وقوله بأن أفعالهم أكثر من الأعيان فهذا قطع منه على ما لا يعلم، ولكن حب التشنيع حمله على ذلك، فإن الله تعالى يفعل الأعيان التي هي الأجسام وأكثر الأعراض ولا شك أن ذلك أضعاف أفعال العباد.

وحكى عن عمن لا يعرف أنه قال: أن حقيقة الخلق ما يوجد من العباد دون ما يوجد من الله، فإن تسميته خلقاً مجاز. وهذه مقالة باطلة عندنا وعنده فلا فائدة في المنازعة فيها.

ثم ذكر بعد هذا أنه يستدل على صحة ما يذهب إليه من أن أفعال العباد الحسن منها والقبيح والطيب والخبيث هي خلق الله تعالى فيهم لا صنع لهم في ايجادها ولا اختيار لهم في احداثها فالقرآن المجيد الذي ﴿**لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾[فصلت:٤٢]، فإن الله تعالى سماه بيناناً وشفى وهدى.

فيقال له: أن من ذهب إلى ما ذهبت إليه من القول بخلق أفعال العباد لا يمكنه أن يستدل بالقرآن على شيء من الأشياء أصلاً؛ لأن القرآن إنما يصح أن يستدل به من علم أنه حق لا كذب فيه ولا باطل يأتيه من بين يديه ولا من خلفه، وأنت لا يمكنك أن تعلم ذلك مع تجويزك بل قطعك أن كل كذب وجد في العالم فإنه من الله تعالى أوجده وخلقه وابتدعه، وكذلك كل باطل وتلبيس وإلغاز وتعمية توجد في الآفاق فإنها من الله دون غيره، فإذا كان عندك وعند من قال بقولك من الحشوية أن شيئاً من هذه الخبائث والمخازي لا توجد إلا من الله – تعالى عن ذلك – فبأي دليل يقطع على أن

القرآن حق ليس فيه شيء من الكذب؟ وماذا تقول لمن قال لك جوز أن القرآن كله باطلاً أو بعضه كذباً وبعضه صدقاً؛ لأن من كان لا توجد كذبة في الدنيا إلا منه خاصة دون غيره لا يؤمن في كل خبر يصدر عنه أن يكون كذباً، ألا ترى أن واحداً في الشاهد متى عُرف بالإكثار من الكذب فإن أحداً لا يثق بشيء من أخباره وإن كان بعضها صدقاً، فكيف من لا يوجد شيء من الكذب إلا منه! وهذا الذي لا محيص لأحد من الحشوية عنه، وبهذا تبين أنهم بمقالتهم هذه في خلق الأفعال قد انسلخوا عن الدين جملة، ولم يمكنهم أن يثقوا بشيء من أخبار الله تعالى ولا أخبار رسوله صلى الله عليه، ولا أن يعلموا صحة شيء من أمور الدين نعوذ بالله من هذا المقام فإنه خزي في الحياة الدنيا ﴿**وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَى وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ**﴾[فصلت:١٦].

فإن قلت: إني أعلم صدق القرآن وصحته وأنه لا كذب فيه؛ بقوله تعالى: ﴿**لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ**﴾[فصلت:٤٢] أو بقوله تعالى: ﴿**لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ**﴾[يونس:٩٤] ونحو ذلك من الآيات المتضمنة للإخبار عن صدق القرآن.

قيل لك: مع مقالتك بأن كل كذب في الدنيا فهو من الله، والله الذي خلقه وأوجده لا يمكنك أن تعلم صحة هذه الآيات ولا صدقها، فإن استدللت على صدقها بآيات أخرى فالكلام فيها كالكلام في هذه وهذا أحد محايق الكافة من فرق المجبرة كالأشعرية والكلابية والنجارية والكرامية والحشوية، فإن كلاً منهم يعتقد أن كل واقع من هذه القبائح قولاً وفعلاً فإنه من الله فمع هذا الاعتقاد الخبيث لا يمكنهم العلم بأن القرآن ولا شيئاً منه حق ولا صدق، وإنما يصح الاستدلال بالقرآن لنا ومن قال بقولنا من أهل العدل؛ لأنا نعتقد أن شيئاً من الكذب والتلبيس والتعمية والإلغاز وغير ذلك من فنون القبائح وضروب الخبائث لا يجوز أن يكون من الله خلقاً ولا فعلاً ولا تنسب إليه بوجه من الوجوه، وإنما هو منسوب إلى أهله من فسقة الجن [والإنس] وشياطينهم، وأنه لا يجوز أن يقع من الله تعالى إلا الأفعال الحسنة والأخبار الصادقة والبيان والهداية وغير ذلك من فنون الخيرات وضروب النعم، وإنما قلنا ذلك؛ لأنه تعالى عالم بقبح كل القبائح وغني عن فعلها وعالم باستغنائه عنها، ومن كان بهذه الأوصاف فإنه لا يختار فعل القبيح، ويحقق أوصاف هذا الدليل بما يظهر بيانه ويشهر برهانه فحينئذ نعلم أنه تعالى لا يأتي شيء من القبائح، فنعلم عند ذلك أن

كلامه كله حق وصدق، ويصح منا الاستدلال بكلامه تعالى على ما يدل عليه وأقسام المجبرة عن ذلك بمعزل.

وقوله: بأن الله سماه شفاء وبياناً وهدى.

قيل له: هذا صحيح إلا أن من قال بقولك في خلق [أفعال][(١)] العباد لا يمكنه أن يعلم صحة ذلك؛ لأنه إن قال أعلمه من حيث أن الله سماه ولا يسميه إلا وهو مستحق له من حيث أنه تعالى صادق فيما يقول.

قيل له: أنك إذا قطعت أن كل كذب لا يكون إلا من الله ومضاف إليه وهو تعالى الخالق له والموجد، لم يصح منك أن تعلم أن خبر الله تعالى في هذه الأشياء صدق؛ لجواز أن يكون كذباً من جملة ما يوجده - تعالى من الكذب - على مذهبك الخبيث، لأن من كان يبتدع الكذب ويعرف منه من المحال أكثر مما يعرف من الصدق والصواب لا يثق أحد ممن عرف ذلك منه واعتقده فيه بشيء من أخباره، ولهذا قيل شعراً:

كذبت ومن يكذب فإن جزاءه   إذا ما أتى بالصدق ألا يصدقا

(١) مكتوب: الأفعال.

وأنت وأهل مقالتك تقطعون أن كل كفر وكذب وخلف وغدر وتلبيس وإلغاز وغير ذلك من فنون المخازي منسوب إلى الله بأقوى أسباب النسبة، وهو خلقه لجميع ذلك ومضاف إليه تعالى بآكد علائق الإضافة وهو إيجاده، ولا شك أن هذه الخبائث في العالم أكثر من الأفعال الحسنة والأخبار الصادقة والصلاح أضعافاً مضاعفة، وكل ما حصل منهم من خبث فهو عندك وعند أصحابك من الله فلزمكم أن لا تثقوا بشيء من أخباره لزوماً لا انفصال لكم عنه إلا بترك مذهبكم هذا الذي ابتدعتموه في الإسلام.

وقول من قال من الملبسين: أن هذه الخبائث وإن كانت من الله خلقاً فإنها كسب للعباد.

فإنا نقول له: قد بينا فيما سبق أن ما تزعمونه من الكسب متى لم ترجعوا به إلى الفعل والإحداث فهو غير معقول بما يغني عن الإعادة، ثم لو كان الكسب على ما تزعمونه معقولاً لم يعصمكم ذلك من سد باب الثقة بأخبار الله تعالى عليكم؛ لأنكم قد نسبتم الكذب إليه بأقوى الطريقين: وهو خلقه له، وإيجاده إياه. ونسبتموه إلى العبد بأضعف الطريقين.

فإذا كان العبد متى عرف منه كثرة الكذب لم يوثق بخبره مع أن نسبة الكذب إليه أضعف من نسبته عندكم إلى الله، كان الله تعالى مع أن نسبة الكذب إليه أقوى النسبتين أولى أن لا يوثق بخبره على أصلكم.

وإن قال: اعلم أن القرآن شفاء وبيان وهدى بدليل آخر سوى تسمية الله تعالى له بذلك. كان قد نكص على عقبه ورجع عما أورده في كلامه وطولب بذلك الدليل ولا سبيل له إلى بيانه مع قوله بنسبة القبائح جميعها إلى الله تعالى بأي طريق كان، ولولا أن قواه لا تحتمل أكثر من هذا لأوردت من الأدلة القاطعة الدالة على أنه لا يمكنه شيء من تصحيح ذلك ما هو شفاء لصدور المؤمنين ولا يزيد الظالمين إلا خسارا، فقد بان أن من قال بأن الله تعالى خلق جميع هذه الخبائث والمخازي لا يصح منه الاستدلال بشيء من القرآن على شيء من الأحكام، وهذا لا يخفى على من اثقب مصباح الفكرة ووزن الكلام بميزان الانصاف.

فأما قوله: بأني عدلت عن طريق أهل الكلام في الأعراض والأجسام؛ لأنها لا تكسب النفوس علماً بل إلا ظنان فيها، وتقرير الدليل بها يجعل الجلي غامضاً.

فيقال له: أما عيبك طرائق المتكلمين فتعد منكم عليهم، ادعيت ما لا تعرفه ولكن من جهل شيئاً عاداه، وقد قيل:

وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم

ولكن تأخذ الأفكار منه على قدر القرائح والعلوم

وقد قررت على نفسك أنك لم تكسب بها علماً بقولك: أنها لا تكسب النفوس علماً. وصدقت في ذلك؛ لأن أقل شروط اقتناص العلم بها هو الحمية من سموم التقليد والتعصب لمذهب الأسلاف، والصبر على مرارة درياق الانصاف، وهذا شرط لم تحم حوله ولم تلم به أبداً.

وكذلك قوله: بأن تقرير الدليل بها يجعل الجلي غامضاً.

فأقول: وهذا من ذاك فإن من طلب حصول العلم بها من غير تقديمه لما يجب من الشروط التي أحدها ما ذكرنا وهو معدوم عند الحشوية، كان كالقابض على الماء، وملقي البذر على الصحراء، فأما من قدم الشروط وأتى المعرفة من بابها فإنه يقضي به النظر في ذلك إلى برد اليقين وحلاوة الطمأنينة والسكون، وتمثيل ذلك وصف الله تعالى بقوله: ﴿**وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاء وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلاَ يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إَلاَّ خَسَاراً**﴾[الإسراء:٨٢]، ثم لو

صح كان يصح له الاستدلال بالقرآن ويقبل منه الإعراض عن طرائق أهل الكلام، فإن القرآن حجة عليه لا له وما ذكره وأورده فليس شيء منه يدل على ما ذهب إليه من إلحاق هذه الخبائث بالله تعالى.

[منهج المؤلف في الكتاب]:

ونحن نذكر ما قاله فصلاً فصلاً، ونتكلم عليه بما يكشف عن عوار مذهبه، ونبين عن سوء حاله ومنقلبه، وبالله التوفيق وعليه المعتمد وهو حسبنا ونعم الوكيل.

[نقض الاستدلال بالقرآن الكريم]:

أما استدلاله على أن الله تعالى خلق أفعال العباد بقوله [تعالى]: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[الزمر:٦٢] وما في معناها، فقد بينا فيما سبق أن هذا وإن كان عاماً فإن الأدلة العقلية والسمعية قد اخرجت أفعال العباد كما أخرجت عن الجملة ذاته تعالى بالإجماع وصفاته عند الحشوية، فلو أجريت

هذه العمومات على ظاهرها لبطلت الأدلة العقلية ولم يكن للآيات المخصصة لأفعال العباد الدالة على أنها ليست من الله فائدة وذلك لا يجوز.

فأما استدلاله على ذلك بقوله تعالى لإبراهيم عليه السلام: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**﴾[الصافات:٩٦]. أراد المعمول لا العمل وهذا هو المفهوم الظاهر عند أهل اللغة عند سماعه هذا الكلام، ولا يلتبس على من سمع هذه الآية أنه تعالى أراد بذلك الأصنام، ألا ترى أن عبداً لو كان متشاغلاً بنسج ثوب فقال رجل: أنا مالك لهذا العبد ولهذا الثوب الذي هو يعمله، وهذا ظاهر في العرف من أن يخفى إلا أن الحشوية لما أحبوا نصرة مذهبهم الباطل صاروا يوجهون الآية إلى خلاف الظاهر منها المعلوم السابق إلى أفهام أهل اللغة والعقول.

وأما ذكره عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: ((**إن الله صانع الخزم وصانع كل صنعة**))[١]، ففي صحة هذا الخبر كلام، ولو كان موثوقاً بإسناده فهو خبر واحد فلا يتعلق به في أصول الدين، ولو كان صحيحاً وجب تأويله على وجه يوافق أدلة العقول وآيات القرآن، وقد بينا أن الأدلة

---

(١) خلق أفعال العباد للبخاري ص٤٦.

عقل وسمع متظاهرة على أن أفعال العباد منهم لا من الله، فنقول المراد بذلك إن صح أنه تعالى صانع ما هو من فعله من جملة هذا المذكور، وغاية ما في ذلك أنه عام مخصوص بما قدمنا من الأدلة.

وقوله: إنما أضاف تعالى العمل إليهم كسباً لهم وكونهم محلاً له. فقد بينا أنه إن لم يرجع بالكسب إلى الإحداث لم يكن معقولاً فلا حاجة إلى إعادته، وأما كونهم محلاً له يوجب تعليق الفعل بهم ولا يحسن معه أمرهم به ولا نهيهم عنه ولا مدحهم ولا ذمهم ولا ثوابهم ولا عقابهم، كما لا يحسن شيء من ذلك في ألوانهم وصورهم، وإن كانوا محلاً لها وهذا لا يخفى على عاقل وإنما الحشوية يتجاهلون في ذلك لشدة المحبة لمذهبهم وقوة الرغبة في نصرة مذاهب شيوخهم.

فأما استدلاله على ذلك بقوله تعالى: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ**﴾[الروم:٢٢] قال: واختلاف الألسنة هي القاب وهي الكلام. فهذا ليس فيه دلالة على خلق أفعال العباد وإنما فيه إبانه أن هذه الأشياء من آيات الله تعالى، ولا شك أن ذلك من آياته وذلك في السموات والأرض ظاهر، فأما اختلاف الألسنة فالمراد به اللغات التي عرفهم إياها والأسماء التي علمها آدم عليه السلام ولولا تعليمه لنا

ذلك ما علمناه، فصار ذلك من آياته بهذا الطريق، ولا يجوز أن يريد تعالى أن من آياته الكذب والزور والبهتان والفجور اللهم إلا أن يكون هذا المستدل ظن أن الاختلاف معطوف على السموات والأرض فلهذا توهم أنه مخلوق؛ لما كان معطوفاً عليهما والخلق مضاف إليهما، فإن كان توهم ذلك فهو باطل ودلالة على جهالته بالعربية مع تحمله الخرافات الحشوية، فإن الاختلاف مرفوع وهو معطوف على الخلق، ولوكان معطوفاً على السموات والأرض لكان مجروراً، ولولا اغترار العوام بهذا الكلام لكان ينبغي لكل عاقل أن يرفع نفسه عن الاشتغال بقراءته وبيان فساده.

فأما استدلاله على ذلك بقوله تعالى: ﴿**وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ (١٣) أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ**﴾[الملك:١٤] قال: فأخبر أنه تعالى يعلم الجهر والسر من القول وأنه خلقه. فإن هذا لا دلالة فيه على ما رامه، وأنه دلالة على إفلاسه من العربية بالجملة، وفقده للتمييز بين العبارة عمن يعقل وما لا يعقل، فإن قوله تعالى: ﴿**أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ**﴾ عبارة عن العقلاء من خلقه؛ لأن من هذا حكمها، وأما عبارة عما لا يعقل من الأشياء ولا شك أن أفعال العباد مما لا يعقل فلا تدخل تحت قوله ﴿**مَنْ خَلَقَ**﴾ وهذا الآن هداية منا لهذا المستدل إلى شيء لا يجهله المبتدئ ممن يتعلم

العربية، فيا للعجب من تصدر هذا المتكلم صدر مجلس أو مساحته نفسه بإطلاق اللسان بين الناس، ثم لم يرض بذلك ولم يستكثره من قسمته حتى تطاول باعة القصير إلى تناول الشهب البعيدة المرام.

فأما استدلاله على ذلك بقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ لاَ يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ**﴾[النحل:٢٠] قال: وقد كانوا يعبدون الجن والملائكة. فليس فيه دلالة على ما يرومه؛ لأنه تعالى لم يرد بذلك [إلا][١] الأصنام ألا ترى أنه تعالى قال: ﴿**لاَ يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ (٢٠) أَمْواتٌ غَيْرُ أَحْيَاء وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ**﴾[النحل:٢١]، فأخبر تعالى أن آلهتهم التي يعبدونها أموات غير أحياء وهذه صفة الأصنام لا صفة الملائكة عليهم السلام ولا صفة الجن، فبطل ما توهمه على أن ذلك لو كان عاماً في كل معبود لكان المراد به أنهم لا يخلقون شيئاً من أجسادكم، ولا من اغذيتكم وموادكم ولا من ضروب النعم التي أنعم الله بها عليكم، ولأجلها استحق الشكر منكم والعبادة، فلا يجوز في عقل عاقل أن يدعو من لا يخلق شيئاً من ذلك وتعرضوا عمن خلق لكم ما في السموات والأرض جميعاً منه.

---

(١) أضيفت لتستقيم الجملة.

فأما قوله تعالى: ﴿**هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ**﴾[فاطر:٣] فأخبر أنه لا خالق لهذه الأرزاق سواه. وذلك ما لا شك فيه.

فأما قوله: كما أنه لا إله ولا رازق غيره كذلك لا خالق لهذه الأشياء غيره. فهذا جمع بغير علة وما كان كذلك فهو لغو القول، أما أنه لا إله إلا هو تعالى فصحيح؛ لأنه لم ينعم على العباد أحد بنعم كنعمه ولا في الوجود أحد يستحق الإلهية سواه وأيضاً فإنه لا خالق للأرزاق سواه، وإن كان يجوز أن يقال فيمن وهب لغيره شيئاً أو اباحه له أنه رزقه؛ ولذلك قال تعالى: ﴿**وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُوْلُواْ الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُم مِّنْهُ**﴾[النساء:٨]، وقوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ**﴾[الجمعة:١١] يدل على ذلك وإن كان خلق الأرزاق والانعام في الأصل من الله تعالى وحده، وكما بين تعالى ذلك فقد بين أن أفعال العباد منهم وأنه يجب عليهم ويحرم عليهم بعضها وذلك كله يدل على أنهم المحدثون لها دونه؛ إذ لو كان هو الخالق لها فيهم استحال ايجابها عليهم وتحريمها ولم يكن للفصل بين الحلال والحرام، وبين الواجب والمباح، والمندوب والمكروه، وغير ذلك بوجه من الوجوه لأن هذه الأفعال إذا كانت منه وهو يفعل في كل واحد من العباد ما

شاء فإنه [لا] فائدة لتعريفهم ذلك، وإنما يكون لذلك فائدة إذ[ا] كانت الأفعال أفعالاً لهم دونه تعالى فلهذا متى علموا التحليل والتحريم والايجاب والاسقاط اقدموا على ما فيه صلاحهم دون ما فيه فسادهم، فجميع ما صدر عن الله تعالى من كتابه سنة وبيان ودلالة يشهد على مذهب الحشوية بالبطلان وذلك لا يعمى عنه إلا جاهل أو متجاهل.

فأما استدلاله على ذلك بقوله تعالى: ﴿**قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ (١) مِن شَرِّ مَا خَلَقَ**﴾[الفلق:٢] قال: فاخبر تعالى أن الشر مخلوق وأمر بالاستعاذة منه. فإن هذه دلالة عليه لا له؛ لأن الله تعالى ما أضاف الشر إلى نفسه وإنما أضافه إلى مخلوقاته وتقدير الكلام من شر الذي خلق، ونحن بذلك نقول: أن هذه الشرور التي أمرنا أن نتعوذ منها هي صادرة عن المخلوقات لا عنه تعالى، وإنما كان يكون له به علقة لو قال تعالى: (من الشر الذي خلق) فأما إذا أضاف الشر إلى شيء وذلك الشيء مخلوق منه تعالى فلا يدل على أن الشر مخلوق منه تعالى، ولا شك أن شياطين الجن والإنس هم من خلقه تعالى والشر هو فعلهم فأمرنا بأن نستعيذ منهم ومن فعلهم وهذا على نحو قوله فيما بعد: ﴿**وَمِن شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ (٤) وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ**﴾[الفلق:٥]، وقوله في السورة الثانية: ﴿**قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ (١)**

مَلِكِ النَّاسِ (٢) إِلَهِ النَّاسِ (٣) مِن شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ إلى آخرها﴾[الناس:٤] فالآية نفسها حجة على هذا القائل لو كان يدري ماله وما عليه.

[نقض الاستدلال بالعقل]:

فأما استدلاله من جهة العقل على أن أفعال العباد ليست منهم وأنها مخلوقة من قبل الله تعالى فيهم بكلام حاصله: أنهم لو كانوا خالقين لها لوجب أن يكونوا عالمين بها.

فهذا لا دلالة فيه؛ لأن فقد علمهم بذلك لا يقتضي أنهم غير فاعلين له، واستدلاله على ذلك بأن الله تعالى يعلم ما خلق فلا يدل على أن كل فاعل يجب أن يعلم ما فعل لأن الله تعالى عالم بجميع المعلومات الخفي منها والجلي من حيث كان تعالى عالم لذاته، ومستغنياً بذاته عن علم يعلم به، ولا اختصاص لذاته بمعلوم دون معلوم فوجوب أن يعلم جميع المعلومات، فدخل في ذلك أفعالهم ولم يجب مثل ذلك في العباد؛ لأنهم يعلمون بعلوم فحسب ما يحصل لهم منها ضرورة أو استدلالاً تكون معلوماتهم ألا ترى أن العباد مكتسبون لهذه الأفعال عند هذا المتكلم فلو قيل له: إن صح

كونهم مكتسبين لها فيجب أن يكونوا عالمين بما اكتسبوا من ذلك، ويجب أن يكونوا عالمين بما اكتسبوه من غيره وإلا بطل كونهم مكتسبين لشيء منها فبأي جواب أجاب فجوابنا مثله، فإذا لم يكن جهلهم بما اكتسبوه من ذلك يقتضي نفي اكتسابهم له لم يكن جهلهم بما فعلوه واحدثوه من ذلك مقتضى نفي احداثهم له الذي إذا وقع على جهة التقدير جاز أن يسمى خلقاً كما سبق بيانه، وقد خرج على هذا جواب بمثله يزيد الرغيفين فإن ذلك الرد عنده مكتسب فبأي شيء أجاب فمثله جوابنا، والأصل في هذا ما قدمنا أن عدم العلم لا يمنع من وجود الأفعال من غير العالم بها، وإنما يمنع من وجودها محكمة؛ لأن كون الفاعل عالماً شرط لوقوع فعله محكماً، وعلمه بإحكامها أيضاً لا يمنع أن يجهل التمييز بينها وبين غيرها بعد وجودها عند الالتباس، وإنما الذي يحيل وجود الأفعال عدم القدرة فينا وكلامه هذا أحد الشبهات الأشعرية في هذه المسألة إلا أنه قد خلط فيها وأفسد نظامها.

فأما استدلاله على ذلك من جهة العقل: بأن العبد لو كان هو الفاعل لإبانة غصن الشجرة، وإن القاتل هو الفاعل للموت في المقتول أكان قادراً على اعادته؛ لأنه من جنسه ومن قدر على فعل شيء قدر على مثله.

وهذا لا حجة له فيه؛ لأن القاطع لا شك أنه هو أبان غصن الشجرة عنها ولذلك يذم عليه إن كان متعدياً أو يمدح إن كان واجباً، ويصح أن يؤمر به وأن ينهى عنه، ويثاب عليه ويعاقب، ولو لم يكن فعلاً له لما صح منه شيء من ذلك.

فأما الموت فقد اختلف العلماء فيه: فمنهم من قال: أنه معنى من جملة الأعراض، واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾[الملك:٢]. ومنهم من يقول: ليس بمعنى وإنما هو عدم الحياة وانتفاؤها على ما ذلك مقرر عند أهله، ولو وجدت عند هؤلاء الحشوية لما أورده من الكلام على ذلك في القولين جميعاً أذناً واعية أو قلباً حساساً لأوردت ما يكشف الملتبس ويوضح المشكل ولكن أخاطب كلاً بما يفهم، فإذا ثبت ذلك فمن قال بأن الموت معنى يقول لا يقدر عليه إلا الله تعالى وليس الموت من جنس إبانة غصن الشجرة حتى إذا قدر القاطع على الإبانة التي هي القطع عند المخلصين من حذاق المتكلمين وجب أن يقدر القاتل على الموت الذي هو غير القتل عند من اثبته معنى، فإن القتل هو تخريب البنية إذا حصل بسببه الموت، والموت معنى سوى ذلك فلا يلزم من قدر على شيء أن يقدر على

غيره سيما إذا كان من غير جنسه إلا بحسب ما تقوم عليه الدلالة، ومن لم يثبته معنى فإن هذا الكلام لا يتوجه إليه.

فأما قوله: كان يجب أن يقدر على إعادته. فإن أراد بهذا قاطع الشجرة وإن كان يجب أن يقدر على إعادة الغصن على حاله وذلك لا يلزم من قدر على قطعه؛ لأن في القطع تفريق لا يحتاج إلا إلى استعمال الآلة الصالحة للتفريق فأما إعادته كما كان ثابتاً في أصله فذلك تأليف لطيف بين أجزاء الأصل وأجزاء الفرع، وهو يحتاج إلى أجزاء الرطوبة وأجزاء من اليبوسة في اخرام العود متغايرة مقدرة بمقادير معلومة وذلك مما لا يهتدي إلى معرفته العباد فلذلك امتنع عليهم إعادة الغصن كما كان، وإن أراد بذلك أن من فعل الموت يجب أن يفعل الحياة فقد أخطأ في قوله لأن ذلك من جنسه؛ لأن توهمه أن الموت من جنس الحياة مع أنه ضدها توهم باطل على أن من اثبت الموت معنى يقول أن من قدر عليه فهو قادر على ضده وهو الحياة، ولا يقدر على الأمرين جميعاً إلا الله تعالى.

فأما قوله: [أنه][1] تعالى أمرنا بالاستدلال عليه بذلك، فإن ورود الأمر بذلك من الله تعالى دلالة على بطلان مذهبه في خلق الأفعال؛ لأن هذه الأفعال لو كانت خلقاً له تعالى لما صح أن يأمر بشيء منها أصلاً.

ثم استدل بعد هذا بقوله أنهم: أجمعوا معنا أن القدرة في العبد على الفعل خلق الله، وادعوا أن الفعل الموقع بهذه القدرة مخلوق لهم، فيقال لهم: يستحيل وقوع فعل واحد بقدرة قديمة وقدرة محدثة كما يستحيل وقوع فعل واحد من فاعلين.

فإنا نقول له: لا شك أن القدرة التي للعبد من فعل الله تعالى، ومن أجل نعمه على خلقه؛ لأن بها يتوصلون إلى استحقاق المنازل الرفيعة والنعم الجليلة في جنات النعيم إذا اطاعوا الله تعالى بحسب وسعهم وطاقتهم.

فأما قوله: بأن الفعل الواحد لا يكون بقدرة قديمة وقدرة محدثة.

قلنا: هذا كلام مبني على أصل فاسد وهو أن للقديم تعالى قدرة قديمة وذلك باطل عندنا، بل هو تعالى قادر لذاته لا يحتاج إلى قدرة قديمة ولا محدثة بل لو لم يكن في الوجود سوى ذاته تعالى وحده لوجب أن يكون

---

(١) كانت في الأصل بعد (تعالى).

قادراً على جميع أجناس المقدورات، وعالماً بجميع أعيان المعلومات، وحياً سميعاً بصيراً، لا يحتاج إلى معنى من المعاني ولا ذات من الذوات بل كل شيء محتاج إليه، وهو تعالى مستغن عن كل شيء، فما بنى عليه هذا الكلام غير مسلم، والقول بإثبات قديم مع ذاته تعالى قول بالتشبيه والتثليث، بل قد زادت الأشعرية ومن قال بقولها في إثبات ذوات قديمة – وهي عندهم: علم، وقدرة، وحياة، وسمع، وبصر، وإرادة، وكلام – على المجوس والثنوية في قولهم بالقديمين، وعلى النصارى في قولهم بالثلاثة، فإنهم قالوا بثمانية قدماء لذات واحدة منها، وسبع ذوات سموها صفات له تعالى، فكانوا قائلين بأنه تعالى ثامن ثمانية قدماء.

فأما قولهم: بأنا نفارق الثنوية والنصارى من حيث أنا نقول هذه السبع الذوات التي نسميها صفات لا هي الله ولا هي غيره ولا هي بعضه. فهذا تجاهل منهم؛ لأن المعلوم ضرورة عند كل عاقل أنها متى لم تكن إياه كانت غيره، ومتى لم تكن غيره كانت إياه، فهم مع قولهم بهذا المحال الذي لا يعقل يصيرون كمن يقول هي هو وهذا كلام متناقض لا يخفى فساده ولا ينكتم بطلانه.

فأما الحشوية الحنابلة فإنهم أضافوا إلى هذه الجهالات جهالات أخرى، قالوا بقدم القرآن الذي هو الحروف المنظومة والأصوات المقطعة تقطيعاً مخصوصاً، فأثبتوا مع الله تعالى من القدماء آلاف مؤلفه، وأعداداً متكاثفة، إلى غير ذلك من الجهالات التي يستحي العاقل عن ذكرها، فبان بما قدمنا أن ما ذكره على غير أساس، ثم لو كانت هناك قدرة قديمة لم يلزم على أصله ما قال من استحالة وقوع فعل واحد من فاعلين وهذا لا يستحيل عنده وعند من قال بقوله من المجبرة القدرية، ألا ترى أنهم يقولون بأن فعل العبد شيء واحد من الله خلقاً ومن العبد كسباً وهذا تصريح بأن الفعل الواحد بين فاعلين.

وقولوهم: بأنهم متى ادعوا [الاستدلال] بخلق الفعل كله دون الله لزمهم أن يكون خلقهم دون الله لزمهم أن يكون خلقهم أحسن من خلق الله؛ لأن الطاعات أحسن من خلق الأعيان.

فإنا نقول: أن هذا كلام عبث العبارات رث المعاني فإن أفعال العباد منهم بلا شك؛ لما قدمنا من الأدلة العقلية والسمعية.

فأما قوله: بأن ذلك يؤدي إلى أن يكون أحسن من أفعال الله تعالى. فإن أراد الحسن هاهنا جمال الصور واتساق التركيب فلا شك أن أفعال العباد لا تشارك أفعال الله تعالى في أكثر هذا الباب فضلاً عن أن تساويها أو تزيد عليها، ولذلك قال تعالى عقيب ذكره خلقه للإنسان وتنبيهه على ما فيها من التراكيب البديعة والصنعة العجيبة: ﴿**فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ**﴾[المؤمنون:١٤].

وإن أراد المستدل بأحسن هاهنا ما يضاد القبيح من أحكام الأفعال فلا شك أن طاعات العباد كلها حسنة ومعنى كونها حسنة هو أن لهم أن يفعلوها، وجميع أفعال الله تعالى حسنة لهذا المعنى؛ لأنه ليس فيها شيء من القبائح التي تضيفها المجبرة إليه، فإذا ثبت ذلك فصفات الحسن على هذا التفسير الأخير لا تتزايد لأن الحسن من الأفعال هو الذي تعلق به غرض صحيح وعري عن كل قبيح، فلهذا المعنى لا يقبل التزايد، وقد استرسلنا معه هاهنا في كلام لمحه أذنه ولا تسعه ذهنه؛ لأن المعدة إذا الفت الطين صار ألذ عندها من الأطعمة الشهية والملاذ الطيبة، كذلك كل من الف سماع الحشو من الأقاويل واعتقاد المتناقض من الأباطيل لم يخف عليه سماع الحق ولا يدله الاطلاع على الصواب:

ومـــن يـــك ذا فـــم مـــريض يجـــد مـــراً بـــه المـــاء الـــزلالا

وقد سقط بما أوردناه هاهنا جميع ما ذكره في استدلاله هذا إلى آخره، وبان أن أفعال العباد منهم على الانفراد، وظهر أن ما ذكره هاهنا حشو لا طائل تحته، وأما قعقعته في آخر كلامه: بأن هذا الإلزام لا محيص لهم عنه ولا خروج لهم منه. فرجيف قارع لا يعتبر به إلا طغام الأنام وسوام الأنعام.

ثم استدل بعد هذا بكلام آخر فقال: يقال لهم: خلق الله أحسن أم خلقكم؟ فإن قالوا: خلقنا. بان كفرهم. وإن قالوا: خلق الله. قيل لهم: والقردة والعذرة أحسن من إيمان محمد صلى الله عليه وسلم وإيمان الملائكة وسائر المؤمنين. قال: وهذا كفر من حيث صرفوه.

فنقول: هذا قد مضى جوابه في الكلام الذي قبل هذا، وذكرنا أنه إن أراد بها يقول ما يختص بأنواع الصور وعجيب التركيب من الحيوانات والنبات وسائر أنواع المخلوقات فإن أفعال العباد لا تشبه فعل الله من هذا الوجه أصلاً، وإن أراد بأحسن ما يضاد القبيح فلا شك أن أفعال الله كلها حسنة، وإيمان النبي عليه السلام والملائكة عليهم السلام وسائر المؤمنين

حسن، وقد بينا أن الأفعال الحسنة مشتركة في الحسن بهذا المعنى، وقد بينا أنه لا يعقل التزايد في هذا الوصف وفي الوجه الأول يقع التزايد في الحسن ولهذا كانت مخلوقات الله تعالى أحسن المخلوقات بذلك المعنى، وكان تعالى أحسن الخالقين وقد بينا فيما سبق أن قوله تعالى: ﴿**أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ**﴾[المؤمنون:١٤] يدل على أن أفعال العباد مخلوقة من جهتهم وإلا لم يكن لقوله تعالى ﴿**أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ**﴾ معنى معقول، ألا ترى أن قوله: ﴿**وَقُل رَّبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَأَنتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ**﴾[المؤمنون:١١٨] يدل على أن ثم من يرحم سواه من الخلق وإلا لم يكن لقوله تعالى ﴿ **خَيْرُ الرَّاحِمِينَ**﴾ معنى صحيح وهذا ظاهر لكل منصف.

[مسألة الإرادة]:

ثم حكى بعد هذه المسألة مذهبه ومذهب طائفته في مسألة الإرادة فقال: وعندنا أن الله أراد من العباد ما وقع منهم من خير وشر، وذهبت القدرية والمعتزلة إلى أنه أراد منهم الخير ولم يرد منهم الشر الواقع منهم وإنما أراده منهم إبليس ولا يأمر بما لا يريد.

فنقول له: أنه لا يحتاج شاهداً على قبح مذهبك هذا ولا كاشفاً عن عواره إلا حكايته على وجهه من غير زيادة فيه ولا نقصان منه فإن عواره ظاهر لكل ناظر، وفساده باد لكل ذي لمح باصر، وليت شعري إذا استحسنت لنفسك أن تعتقد مثل هذا الاعتقاد الخبيث في ربك كيف استحسنت أن يظهر ذلك من نفسك!؟ وأن تتبجح به في أبناء جنسك، وهلا استترت بستر الله تعالى الذي أظهر الجميل وستر القبيح ورضيت بتلبيس حالك على من اغتر بك من اشباهك وأمثالك، ولكن الله تعالى أراد الاطلاع على أسرارك فبدا ذلك منك لسوء اختيارك.

وأما تسميتك أهل العدل بالقدرية فقد بينا أنك ترميهم بشنارك وتلصق بهم الفاضح من عوارك، وقد قدمنا فيما سبق من الأدلة الدالة على أن الحشوية الناسبين إلى الله تعالى هذه المخازي هم المسمون بالقدرية دون من سواهم ما فيه مقنع لكل منصف.

فأما ما حكاه عنهم من المقال: بأن الله تعالى يريد الخير ولا يريد الشر الواقع منهم. فذلك صحيح وهم ما نسبوا إلى الله من ذلك إلا ما نسبه إلى نفسه، ولا نفوا عنه إلا ما نفاه عن نفسه أولم تسمع إلى قوله تعالى: ﴿**يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**﴾[البقرة:١٨٥] فنسب إلى نفسه اليسر وهو

اسم جنس معرف فيدخل تحته كل ما يسمى يسراً، ولا شك أن اليسر هو النفع وما يؤدي إليه، وأعظم المنافع الجنة والذي يؤدي إليها هو الطاعات، فثبت أنه تعالى مريد للطاعات من كل مكلف مخاطب بهذا الخطاب، ونفى عن نفسه إرادة العسر وهو اسم جنس معرف يستغرق كل عسر، ولا شك أن العسر هو الضرر وما يؤدي إليه، وأعظم المضار النار وما فيها من العذاب المقيم، ولا شك أن الذي [يؤدي] إليها هو المعاصي، وهذا كالصريح في نفي إرادة المعاصي والشرور بل قد نص تعالى في القرآن الكريم أنه لا يريد شيئاً من معاصي العباد فقال: ﴿**وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِّلْعِبَادِ**﴾[غافر:٣١]، وقال: ﴿**وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِّلْعَالَمِينَ**﴾[آل عمران:١٠٨] وهذا نص صريح على أنه تعالى لا يريد المعاصي قاطبة؛ لأن كل معصية فهي ظلم إما لنفس العاصي أو لغيره فالله تعالى نفى بها بين الآيتين إرادة كل ظلم عن نفسه؛ لأنه أدخل حرف النفي وهو ما على لفظة الظلم وهي منكرة وذلك يقتضي العموم والاستغراق لكل ظلم كقول القائل: (ما في الدار رجل) فإنه يقتضي نفي كل من يقع عليه اسم الرجل عن الدار وهذا ظاهر.

وقوله في كلامه على هذه الآية أن معنى قوله تعالى: ﴿**وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِّلْعَالَمِينَ**﴾ هو أنه لا يريد ظلمهم من أعمالهم. فهذا الذي نقول وفي هذا

خروج عن مذهبك الباطل ورجوع إلى الصراط المستقيم، وإن أردت أنه لا يظلمهم شيئاً مما هو عملهم. فذلك لا يصح بوجه لأنك متى حملته على نفس عملهم فهو عندك من خلق الله فيهم وذلك لا يصح تعليق الظلم به لا في الإعطاء ولا في المنع. وإن أردت به أنه لا يظلمهم شيئاً من جراء أعمالهم. فذلك لا يصح على أصلك الفاسد لأنهم عندك لا يعملون شيئاً على الحقيقة وجميع هذه الأفعال مخلوقة فيهم، ولو عملوا فعندك أنهم لا يستحقون شيئاً من الأجر فلا يصح للآية وجه سوى ما ذكرنا أنه لا يريد منهم ظلمهم لأنفسهم، ولا ظلم بعضهم لبعض على أنه لو صح لك ما رمته من هذه الوجوه في تفسير الظاهر المذكور بهذه الآية لم يضرنا ذلك فيما أردنا بل يجب أن تحمل الآية على أنه تعالى قد نفى بها إرادة جميع أنواع الظلم؛ لما بينا أنه نكرة في نفي من حقه أن يعم فيصير كأنه تعالى قال: (وما الله يريد ظلم العباد لأنفسهم ولا ظلم بعضهم لبعض ولا ظلمهم شيئاً من أعمالهم ولا من ثوابهم على أعمالهم) عملاً بالعام في عمومه فصح بما ذكرنا أن الله تعالى نفى إرادة الظلم عن نفسه، فالحشوية رادون لذلك من كتابه تعالى بل هم الذين نفوا ما اثبته الله تعالى واثبتوا ما نفاه، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ

الْفَسَادَ﴾[البقرة:٢٠٥] فنفى عن نفسه تعالى محبة الفساد، والمحبة هي الإرادة بدليل أنه لا يجوز اثبات أحدهما مع نفي الآخر ولا يجوز أن يقول قائل: (أريد أن تأكل طعامي وما أحب أن تأكله) أو يقول: (أحب أن تأكل طعامي وما أريد أن تأكله) ولو قال ذلك لعد مناقضاً نازلاً منزلة من قال: (أريد أن تأكل طعامي وما أريد أن تأكله) فإن هذا يكون من جهة اللفظ والمعنى والأول يكون مناقضاً من جهة المعنى دون اللفظ وليس ذلك؛ إلا لأن معنى المحبة والإرادة واحد، فإذا صح ذلك كانت الآية دلالة على أن الله تعالى لا يريد شيئاً من الكفر والعصيان والظلم والعدوان.

فأما قوله: بأن أهل العدل يقولون أن إبليس يريد من الناس الشر. فصحيح، وهم ما قالوا ذلك إلا بعد أن قاله الله تعالى وأخبر به في كتابه الكريم في قوله تعالى: ﴿**لَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ [وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا]**[1]﴾[النساء:٦٠]، ولا شك أن ضلالهم شر والشيطان قد أراده، فأي لوم على من أضاف إلى الشيطان ما

(١) مكتوب: وأنه [] امرهم أن يكفروا به فخالفوا أمره وأن الشيطان يريد أن يضلهم ضلالاً بعيداً.

أضافه الله تعالى إليه – لعنه الله – من الشر وهل نقموا منهم في ذلك إلا أن يؤمنوا بالله ويصدقوه في مقاله، فينفوا ما نفاه ويثبتوا ما اثبته، وكذلك فقد بين تعالى ما يريده هو بالناس وما يريده غيره من شياطين الإنس والجن وأباليسهم فقال تعالى: ﴿**يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٢٦) وَاللهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا**﴾[النساء:٢٧] فأخبر تبارك وتعالى أنه يريد لهم الهداية والبيان والتوبة وأن المتبعين للشهوات يريد منهم الميل عن الصواب ولا شك أن الميل عنه شر، فما على أهل العدل من ملامة إذا أضافوا إلى الله تعالى من إرادة الخير ما أضافه إلى نفسه، وأضافوا إلى غيره من إرادة الشر ما أضافه تعالى إلى ذلك الغير من الفسقة الطغاة المتبعين للشهوات، وكذلك فإنه تعالى قال: ﴿**إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ**﴾[الزمر:٧] فنفى عن نفسه تعالى الرضى بالكفر، ولا شك أن الرضى هو الإرادة يدل على ذلك أنه لا يجوز أن ينفى أحدهما ويثبت الآخر فلا يجوز أن يقول قائل: (أريد دخولك داري ولا أرضاه) ولا يقول: (أرضى دخولك داري ولا أريده) وهذا يدل على أن معنى اللفظين واحد على ما قدمنا بيانه، فإذا صح ذلك ثبت أن الله تعالى لا يريد شيئاً من

الكفر وهذا قول أهل العدل والمجبرة القدرية يخالفون في ذلك، ولم يرضوا بمخالفتهم الله تعالى ونسبتهم إليه من إرادة ما نفاه عن نفسه حتى زاد طغيانهم وصاروا يعتبون من نفى عن الله تعالى ما نفاه الله عن نفسه وهذا هو الضلال المبين.

وكذلك قوله تعالى: ﴿**سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ**﴾[الأنعام:١٤٨] وهذه الآية تدل على فساد مذهب القدرية من خمسة أوجه:

أحدها: أن الله تعالى حكى صريح مذهب المجبرة القدرية عن المشركين ثم رد عليهم بقوله تعالى: ﴿**كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ**﴾.

وثانيها: قوله تعالى: ﴿**حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا**﴾ والبأس العذاب، والعذاب لا يستحق إلا على فعل الباطل والنطق به.

وثالثها: قوله تعالى: ﴿**قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا**﴾ وهذا لا يقال إلا للمبطل فإن المبطل هو الذي يقول ما لا يعلمه.

ورابعها: قوله تعالى: ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ ولا شك أن الظن لا يغني عن الحق شيئاً.

وخامسها: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ أي تكذبون يدل عليه قوله تعالى: ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾[الذاريات:١٠] أي لعن الكذابون.

واعتذار هذا القائل عن هذه الآية بأنهم وافقوا المشركين على هذا القول وهو حق وموافقة المشركين فيما هو حق جائز إلى آخر ما ذكر.

فإنا نقول: إنك غلطت فيما توهمت لأنك تنكبت عن طريق الاستدلال بالآية فإن الله تعالى لما حكى عن المشركين هذه المقالة كذبهم فيها وجهلهم بها وتوعدهم بالعقاب الشديد عليها، وهذا كله يدل على أن هذه المقالة خطأ ومعصية، فتكون الحشوية لموافقتهم للمشركين في ذلك عصاة ضلالاً، ولا شك أن مفهوم الآية تخطئة الله تعالى لهم في هذه المقالة يدل على أن الله تعالى قد سألهم الإيمان والانتقال عن الشرك لكنه تعالى شاء أن يؤمنوا باختيار انفسهم، ويؤثروا مرارة الطاعة على حلاوة المعصية كما يختار العليل العاقل الدواء مع مرارته على الطعام الضار مع لذته، فيستحقون بذلك جزيل الثواب في الجنة التي حفت بالمكاره، ويسلموا من أليم العقاب

في النار التي حفت بالشهوات، فلهذا مكنهم من الإيمان وأقدرهم عليه وبينه لهم ورغبهم فيه، ولم يشأ تعالى أن يدخلهم في الإيمان جبراً ولا يحملهم عليه اضطراراً وقهراً بأن يخلقه فيهم كما خلق فيهم ألوانهم، ولا بأن يجبلهم عليه كما جبلهم على صورهم، ولو شاء ذلك تعالى على هذا الوجه لكان ولما امتنع منه أنس ولا جان، ولكنه تعالى لو فعل ذلك؛ لبطل التكليف ولاستحال الأمر والنهي، ولسقط المدح والذم، والثواب والعقاب لأن شيئاً من ذلك لا يحسن وروده فيما تولى الله تعالى خلقه فيهم واضطرارهم إليه، ألا ترى أنه لا يحسن ورود الأمر عليهم بتبديل صورهم التي ليس في وسعهم تبديلها، ولا بتغيير ألوانهم التي لا تدخل تحت امكانهم تغييرها، ولا يحسن مدحهم ولا ذمهم على شيء من ذلك، ولا وعدهم ولا وعيدهم بسببه، ولا ثوابهم ولا عقابهم لأجله، وهذا أظهر من أن يحتاج إلى الإطالة في الكشف عنه لولا تعامي هؤلاء الحشوية عن الصواب المشرقة أنواره، وتجاهلهم في الحق المستبين نهاره، فظهر بما ذكرنا أن المشيئة على ضربين: مشيئة تمكين واختيار، ومشيئة قهر واجبار، والله قد شاء من العباد كلهم الإيمان وأراد منهم العدل والإحسان ولكن بالمعنى الأول من المشيئة وهي مشيئة التمكين والاختيار؛ لأنه مكنهم من ذلك كله وشاء منهم أن يختاروا

تحمل الصبر على فعله كما قدمنا بيانه، ولم يشاء أن يجبرهم تعالى على شيء مما أمرهم به ولا أن يضطرهم إليه اضطراراً يزيلهم عن مقام الاختيار؛ إذ لو فعلوا ذلك لهد أركان التمكين وهدم بنيان التكليف كما سبق بيانه.

فإذا عرفت هذا الأصل ورأينا بعض آيات القرآن تدل على أنه تعالى قد شاء من المكلفين الإيمان، وبعض آياته تقتضي أنه لم يشاء منهم أو من بعضهم ذلك، وقد علمنا أنه كتاب عزيز ﴿**لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾[فصلت:٤٢]، وأنه مصون عن التناقض بريء من الاختلاف بل يؤيد بعضه بعضاً ويشهد بعضه بصحة بعض، علمنا أن المشيئة التي أثبتها هي غير المشيئة التي نفاها؛ إذ لو كان المرجع بهما إلى معنى واحد لتناقض الكلام، فوجب حمل الآيات التي تدل على أنه قد أراد من جميع المكلفين الطاعات، وشاء من كافتهم الخيرات على أن المراد بها مشيئة الاختيار، ويجب حمل الآيات المقتضية أنه تعالى لم يشاء ذلك من بعضهم أو لم يرده منه على أن المراد بها المشيئة الاجبار والاضطرار، ومتى حمل الكلام على هذا الوجه برئ من التناقض وصين عن الاختلاف، فإذا ثبت هذا الأصل خرج الجواب عما تعلق به الحشوية من قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً**﴾[يونس:٩٩] ﴿**وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا**

كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾[السجدة:١٣]، وقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شَاء اللهُ مَا فَعَلُوهُ**﴾[الأنعام:١٣٧] وما في معناها لأن المراد بهذه الآيات كلها هو أنه تعالى لو شاء جبرهم وقهرهم واضطرارهم لكان ذلك ممكنا منه ومقدوراً له تعالى، ولكنه لم يفعل ذلك في دار التكليف والتمكين؛ لما بينا، ألا ترى أنه تعالى لوشاء اجبارهم وقهرهم على ذلك لقدر عليه ولوجد فيهم، وبين أن نبيه عليه السلام لا سبيل له إلى اكراههم على الإيمان؛ لأن ما يحصل منهم من ذلك بإكراه لا يكون نافعاً لهم ولا محصلاً للمراد منهم، ولو كان في ذلك فائدة لهم لفعله الله بهم ولأضطرهم إليه ولكنهم لا ينتفعون إلا باحتمال مشقة الطاعة عن اختيار منهم لها، ومجاهدتهم لأنفسهم فيها حتى يقوموا من ذلك بالواجب عليهم ويستحقوا الثواب المعد لهم وهذا لا يغيب عن منصف.

وأما ما حكاه عن أهل العدل أنهم قالوا: أن الله تعالى لا يأمر بما لا يريد. فذلك صحيح عنهم، وما قالوا في ذلك إلا بما هو كالشمس ضياءً ونوراً وكالنهار اشراقاً وظهوراً، وإنما يخفى على العمي بيانه ويذهب عن الحيارى برهانه، وإذا احتجنا إلى ارشادهم إلى ذلك قلنا: الذي يدل على أنه تعالى لا يأمر بما لا يريد حدوثه وهو أن الأمر لا يكون أمراً إلا إذا أراد الآمر

من المأمور حدوث المأمور به، وإنما قلنا لأن صيغة الأمر التي هو قول القائل لغيره أفعل على جهة الاستعلاء توجد تارة أمراً كقوله تعالى: ﴿**وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ**﴾[البقرة:٤٣]، وتارة تهديداً كقوله تعالى: ﴿**وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ**﴾[الإسراء:٦٤]، وتارة إباحة كقوله تعالى: ﴿**وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُواْ**﴾[المائدة:٢] وكقوله تعالى: ﴿**فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ**﴾[الجمعة:١٠]، وتارة تحدياً كقوله تعالى: ﴿**اخْسَؤُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ**﴾[المؤمنون:١٠٨]، الى غير ذلك من المعاني التي يستعمل هذا اللفظ فيها، فإذا ثبت ذلك علمنا أنها تكون أمراً مع جواز أن تكون غير أمر فلا بد من مخصص أوجب كون هذه الصيغة أمراً دون سائر المعاني، وليس ذلك إلا كون الآمر مريداً لحدوث المأمور به؛ لأن ما عدا ذلك من سائر الصفات والمعاني المعقولة لا يجوز أن تكون مؤثراً في كون هذه الصيغة أمراً سوى ما ذكرنا، ولهذه القضية صار غاية ما يستدل به على كون المريد مريداً للشيء أن يأمره به فإن العقلاء متى سمعوا أو علموا أن الواحد أمره بشيء من الأشياء علموا أنه مريداً له وهذا ظاهر بين أهل العقل والانصاف، وإنما عاند هذا المعلوم من ذلك هؤلاء الأشعرية ومن تعثر في أذيال جهالاتهم

من الحشوية فقالوا: إنما كان الأمر أمراً؛ لأن الآمر أراد أن يكون أمراً. وهذا جهل منهم أو تلبيس على عوامهم؛ لأنا نقول لهم الكلام وقع بيننا فيما لأجله تكون الصيغة أمراً.

فإذا قلتم: إنما كانت أمراً؛ لأن الآمر أراد أن يكون أمراً.

قلنا لكم: فما معنى إرادته لكونها أمراً؟

فإن قلتم: معنى ذلك هو إرادته لحدوث المأمور به. فقد وافقتم على ما نقول وبطلت دعواكم التخصيص لمذهب مفرد.

وإن قلتم: معنى إرادته لكونها أمراً هو إيراده لصيغة الأمر ومخاطبته بها للغير.

قيل لكم: فالصيغة قد تراد ويخاطب بها الغير ولا يكون أمراً بل تكون إباحة وتهديداً إلى غير ذلك من المعاني وهذا يؤذن بوقوع الالتباس بين الأمر وغيره مما ذكرناه وذلك باطل، ومما يدل على فساد توهمهم هذا أنه لو كان الأمر أمراً لإرادة الآمر كونه أمراً لجاز أن يريد كون الصيغة أمراً وإن كره حدوث المأمور به فحينئذ لا ينفصل الأمر من التهديد حتى يكون الأمر تهديداً والتهديد أمراً؛ لأن التهديد إنما كان تهديداً لأجل أن المورد لصيغته

كاره لما تناولته الصيغة، فإذا جوزوا أن يرد الأمر مع أن الآمر كاره لحدوث المأمور به ويكون أمراً عندهم لأجل إرادته أن تكون الصيغة أمراً لزمهم كون الأمر تهديداً من هذا الوجه وذلك ما لا يخفى فساده.

ولأجل ما ذكرناه من أن الأمر لا يكون أمراً إلا بإرادة الآمر لحدوث المأمور به صار أظهر دلالة على أن الواحد منا مريد للشيء هو أن يأمره به حتى أن أهل العقول السليمة من أمراض العصبية إذا سمعوا الواحد يأمر غيره بشيء لم يشكوا في أن الآمر مريداً لحدوث ذلك الشيء وهذا ما لا يغيب عن عين بصيرة له لا يحجبها حجاب التعصب عن رؤية الحق على حاله، فإذا ثبت ذلك صح أن الله تعالى مريد لحصول ما أمر به من الخيرات، وأنه لا يجوز أن يكون أمر بما لا يريد، وإنما أراد أن يقع ذلك من المكلفين باختيار له وايثار فيه لطاعته، ولم يرد أن يقهرهم على ذلك ولا يجبرهم على تحصيله؛ لأن الجبر والقهر يبطلان التمكين وينافيان التكليف.

فأما استدلال هذا القائل على صحة مذهبه الفاسد بقوله تبارك وتعالى: ﴿**وَمَن يُرِدِ اللهُ فِتْنَتَهُ فَلَن تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللهِ شَيْئاً أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ**﴾[المائدة:٤١] قال: فأخبر تعالى أنه أراد فتنة قوم ولم يرد تطهير قلوبهم.

فنقول له: هذا لا دلالة له فيه وإنما فيه دلالة على جهالته بمعاني الفتنة، وظنه أن الفتنة لا معنى لها سوى الإضلال وذلك لقصور في خُطى فهمه وضيق في ذرع علمه، فإن الفتنة منقسمة إلى معان:

[أولها]: بمعنى العذاب، والتحريق بالنار يحكيه قول الله تبارك وتعالى: ﴿**يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ (١٢) يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ (١٣) ذُوقُوا فِتْنَتَكُمْ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ**﴾[الذاريات:١٤] معنى الفتنة هاهنا العذاب على ما ورد به التفسير عن علماء أهله.

وثانيها: الامتحان والتشديد في التكليف يحكيه قوله تعالى: ﴿**الم (١) أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ (٢) وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ**﴾[العنكبوت:٣] والمراد بالفتنة هاهنا الامتحان على ما ذكره علماء التفسير بدليل أن هذه الفتنة عمت الصادق والكاذب وكأن الغرض بها ظهور الصدق من أهله والكذب من أهله فلذلك لا يجوز حملها على الإضلال؛ لأن من ضل لا يكون صدقاً، ولا يجوز حملها على العقاب؛ لأن الغرض بها كان تمييز الصادق من الكاذب بما يظهر من الأعمال وذلك يمنع حمل الفتنة هاهنا على العقاب والاستدعاء إلى المعصية.

والثالث: من معاني الفتنة: هو الإضلال يحكيه قوله تعالى: ﴿**يَا بَنِي آدَمَ لاَ يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ**﴾[الأعراف:٢٧] أي لا يضلنكم، وقوله تعالى: ﴿**مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ (١٦٢) إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ**﴾[الصافات:١٦٣] أي ما أنتم بمضلين إلا من المعلوم من حاله أنه يصير إلى الجحيم، وإن كنا نعلم أنه لا يصير إلى الجحيم إلا بسوء اختياره وفاحش عمله لما دل عليه ذلك من الأدلة السمعية والعقلية، وفائدة هذه الآية أن شياطين الأنس والجن لا يملكون إضلال أحد عن الدين إلا والله يعلم من حاله أنه لو لم يضلوه لضل هو باختياره نفسه واتباعه لهواه، فإذا ثبت أن الفتنة منقسمة إلى هذه المعاني بطل ما بنى عليه كلامه؛ لأنه بناه على توهمه أنه ليس للفتنة إلا معنى واحد وهو الإضلال، وقد عرفناه فساد ذلك وأفدناه أن الفتنة منقسمة إلى المعاني المذكورة كيلا يتحجر الواسع ولا يضيق الرحب، فإذا ثبت ذلك خرج الجواب عن قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يُرِدِ اللهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللهِ شَيْئًا**﴾[المائدة:٤١] فإن المراد بالفتنة هاهنا العقاب والإهلاك ولهذا ورد ذلك في حق العصاة المستحقين له ألا ترى قوله تعالى في أول الآية: ﴿**سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ اللهُ**

فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾[المائدة:٤١] معناه من يرد الله عقابه فلن تملك دفع ذلك عنه فهو جار مجرى قوله تعالى: ﴿**أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ**﴾[الزمر:١٩].

فأما تسميته لأهل العدل بالقدرية فقد بينا فيما سبق أن هذا الاسم به وبطائفته أليق وأولى، وقد بان بما ذكرناه كذبه على أهل العدل فيما حكاه عنهم من أن الله تعالى لم يرد فتنة أحد لأنهم يقولون أن الله تعالى قد أراد فتنة المكلفين كافة بمعنى امتحانهم بالتكليف وأراد فتنة العصاة المستحقين للعقوبة بمعنى أنه أراد عقابهم فبهذين المعنيين يجوز أن تضاف الفتنة إلى الله تعالى على هذا التفصيل الذي ذكرناه.

فأما الفتنة بمعنى الإضلال عن الدين والاستدعاء إلى المعاصي فلا يجوز إضافتها إلى الله تعالى بحال من الأحوال؛ لأن ذلك قبيح، والله لا يأتي القبيح لعمله بقبحه وغناه عن فعله وعلمه باستغنائه عنه، ولا شك أن من كان بهذه الأوصاف فإنه لا يفعل القبيح أصلاً.

وقد خرج الجواب عن جميع ما أورده من الآيات المتضمنة ذكر الفتنة لأن قوله تعالى في قوم موسى: ﴿**فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِن بَعْدِكَ**﴾[طه:٨٥]

معنى شددنا عليهم التكليف بالامتناع عن عبادة العجل وامتحانهم بالأمر بمخالفة السامري المغوي لهم في ذلك، ولم يرد بذلك تعالى أن إضلالهم كان منه عز وجل بل قال: ﴿وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾[طه:٨٥] المغوي.

فأما قوله لموسى عليه السلام: ﴿وَفَتَنَّاكَ فُتُوناً﴾[طه:٤٠] فالمراد به امتحناك بما كلفناك من القيام بأمر النبوة وغيره من التكاليف امتحاناً.

وقوله: إنما أراد بذلك قتل من قتله موسى. فتقول على الله بما لا يعلمه.

فأما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ﴾[ص:٣٤] فالمراد به امتحناه وابتليناه وإن اختلف العلماء في ذلك الامتحان فمنهم من قال: امتحنه بالمولود الذي ولد لسليمان وهو بضعة لحم مسطحة بغير أعضاء ولا جوارح وهي المراد بقوله تعالى: ﴿وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً ثُمَّ أَنَابَ﴾[ص:٣٤]، ومنهم من قال: امتحنه بمرض أنزل به حتى صار جسداً ملقي على كرسيه.

فأما ما يذهب إليه جهال الحشوية من الأخبار الباطلة من أن سليمان سلب ملكه وانتزع منه خاتمه وصارت الشياطين على كرسيه تفترش نساءه،

وتأمر في أهل مملكته بكل قبح. فهذيان باطل لا يقبله إلا مثل عقولهم السخيفة، وقد أكذبهم الله تعالى؛ إذ أخبر أنه إنما أتى سليمان الملك بعد هذه الفتنة وسخر له الجن والإنس والرياح وأصناف الخلق بعد ذلك، فقال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ (٣٤) قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ (٣٥) فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ (٣٦) وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَغَوَّاصٍ (٣٧) وَآخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ**﴾[ص:٣٨] فاقتضى ذلك أن الله تعالى أعطاه ذلك بعد الامتحان وذلك أعدل شاهد على بطلان قول الحشوية.

فأما قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ**﴾[العنكبوت:٣]، وقوله: ﴿**وَلَقَدْ فَتَنَّا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ**﴾[الدخان:١٧]، وقوله: ﴿**إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ فِتْنَةً لَّهُمْ**﴾[القمر:٢٧]، وما حكاه عن موسى عليه السلام من قوله: ﴿**إِنْ هِيَ إِلاَّ فِتْنَتُكَ**﴾[الأعراف:١٥٥] فالمراد بالفتنة في كل ذلك الامتحان وتشديد التكليف بما تقدم بيانه.

فأما قول موسى عليه السلام: ﴿**تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ**﴾[الأعراف:١٥٥] فالمراد بالإضلال هاهنا العقاب، والمراد بالهداية

الثواب، وقد سمى الله تعالى عقاب الآخرة ضلالاً بقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ (٤٧) يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ**﴾[القمر:٤٨] فأخبر تعالى أن المجرمين في ضلال وسعر ذلك اليوم لاشك أن ذلك عقاب، وأن ذلك اليوم ليس إلا يوم العقاب عليهم، وقد سمى ثواب الجنة هدى بقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ (٤) سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ**﴾[محمد:٥] فأخبر أنه تعالى يهديهم بعد القتل والهداية لا تكون بعد القتل إلا بمعنى الثواب وذلك ظاهر، فصار كأن موسى عليه السلام قال: (إن هي إلا امتحانك تعاقب بها من تشاء وتثيب من تشاء)، وقد أخبر تعالى من هو يعاقبه ومن يثيبه في آيات أخرى أكثر من أن تحصى، وإنما يعاقب بها من ضيعها ويثيب بها من قام بحقوقها، فبان إنما ذكره هاهنا من الفتنة لا حجة للحشوية القدرية فيه، وظهر أن أهل العدل يضيفون إلى الله تعالى من الفتنة ما يليق به وما أضافه إلى نفسه وهو ما يكون بمعنى الامتحان والتكليف وما يكون بمعنى العقاب، ويضيفون إلى شياطين الإنس والجن من الفتنة ما يليق بهم وما أضافه الله تعالى إليهم وهو ما يكون بمعنى الإضلال والاستدعاء إلى

الكفر، وهذا تفصيل لم تهتد إليه قلوب الحشوية الغلف التي عليها من التقليد والتعصب أقفال هي.

فأما قوله تعالى: ﴿**أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ**﴾[المائدة:٤١] فمحمول على أحد معنيين:

إما أن يريد بتطهير القلوب الزيادة في التوفيق والتسديد والهداية والالطاف فإن الزيادة في ذلك تختص بالمؤمنين الذين اهتدوا بأصل الهداية العامة للمؤمنين والكافرين، فإن من اهتدى منهم بذلك زاده الله تعالى هداية وتوفيقاً وتسديداً كما قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْواهُمْ**﴾[محمد:١٧]، وقال: ﴿**وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى**﴾[مريم:٧٦] فيكون المراد بطهارة القلوب هذه الزيادة وسماها تطهيراً؛ لأنها أحد الدواعي والمقومات على حصول التطهير.

وإما أن يريد بالتطهير للقلوب هو الحكم بطهارتها كما ثبت مثله في التزكية والتعديل والتفسيق فإن حكم المزكي بزكاة غيره وشهادته بذلك تسمى تزكية، ولهذا قال تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ**﴾[الجمعة:٢] أي يحكم ويشهد لهم بذلك، وكذلك

الحكم بالعدالة يسمى تعديلاً، والحكم بالتفسيق يسمى تفسيقاً، فكذلك يسمى الحكم بالطهارة تطهيراً، فإذا ثبت ذلك صح حُمل قوله تعالى: ﴿لَمْ يُرِدِ اللهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ على أحد المعنيين؛ فإنه تعالى لا يزيد العصاة هدى لأنهم لم يهتدوا بما أتاهم أولاً بل استحبوا العمى على الهدى، وقد بينا بجواز تسميته للزيادة في الهدى تطهيراً، ولا يحكم بطهارة قلوبهم؛ لأنهم ما طهروها من خبائث الشرك وسائر أنواع المعاصي، فلذلك لم يحكم الله تعالى بطهارتها ولم يسمها باسم الطهارة، فبان أنه لا دلالة في شيء مما ذكره في هذا الفصل.

وأما استدلاله على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً﴾[يونس:٩٩]، وبقوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾[السجدة:١٣]. فلا حجة له فيه على أن الله تعالى قد أراد المعاصي وشائها، وقد بينا فيما سبق أن المشيئة منقسمة إلى معنيين: مشيئة تمكين واختيار، ومشيئة قهر وإجبار، والله تعالى قد شاء الطاعات والإيمان من كل المكلفين باختيارهم، وعلى ذلك تحمل الآيات المقتضية أنه تعالى أراد منهم الصلاح وأراد منهم اليسر وأراد أن يبين لهم ويهديهم سنن الذين من قبلهم معنى ذلك أنه أراد أن يدخلوا في ذلك باختيارهم؛ إذ مكنهم منه وأقدرهم

عليه، فلذلك كانت مشيئة اختيار وعليه تحمل الآيات المقتضية أنه تعالى لم يرد منهم شيئاً من المعاصي نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَا اللّهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِّلْعَالَمِينَ**﴾[آل عمران:١٠٨] وأشباه ذلك، ولم يرد تعالى أن يحملهم على الإيمان قهراً ولا أن يخلق الطاعات فيهم جبراً؛ لأنه لو فعل ذلك لبطل التكليف وسقط الأمر والنهي بالجملة، ولم يكن على أحد لائمة في اساءة ولا محمدة على إحسان، ولا ثواب على صلاح ولا عقاب على فساد، وعلى نفي هذه المشيئة تحمل الآيات التي أوردها وأمثالها فيكون المعنى في ذلك أنه تعالى لم يشاء أن يجبر الناس على الإيمان ولو شاء ذلك على هذا الوجه لكان، والذي يحقق ذلك أنه تعالى قد هدى الكفار إلى الإيمان وإن اختاروا هم الكفر عليه وقد صرح بذلك قوله: ﴿**وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**﴾[فصلت:١٧] فبين تعالى أنه هداهم كافة مع كفرهم وأنهم استحبوا العمى وهو الكفر على الهدى فأخذهم تعالى بذنوبهم وهذه الآية توضح بطلان ما توهمت الحشوية من أنه تعالى لم يهد كافراً قط إلى الإيمان ولو هدى إليه لوجود منه، وقد أكذبهم الله تعالى في قولهم هذا وبين أنه هدى الكفار فعاندوا واستحبوا العمى على الهدى، ولو لم يدل على بطلان

مذهبهم سوى هذه الآية لكانت كافية فكيف وأكثر القرآن ينادي على مذهبهم الفاسد بالبطلان، ويشهد عليها بالبغي والعدوان، ويبين تعالى أن الاستحباب للعمى على الهدى منهم لا من الله بل الذي كان من الله هو هدايتهم وارشادهم فلما عاندوا أخذهم بذنوبهم، وكل ذلك مذهب الحشوية فإذا صح بذلك أنه تعالى هدى الكفار ثبت هذا في كل مكلف هداه بهذا المعنى، وهو أنه أرشده إلى ما فيه صلاحه وبين له ما تحصل به نجاته أو هلاكه ﴿**لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ**﴾[الأنفال:٤٢] ليقدم ما يصلحه باختياره ويقف عما يفسده باختياره، وبان أن معنى قوله: ﴿**وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا**﴾[السجدة:١٣] أنه لو شاء أن يجبرها ويقهرها لقدر على ذلك ولوجد ما أراده من ذلك على هذا الوجه، وإنما شاء أن يهديهم إلى الإيمان فيفعلوه باختيارهم أو يتركوه باختيارهم ولم يشاء أن يجبرهم على الهدى والصلاح جبراً؛ لما ذكرنا أن ذلك ينافي التكليف وهذا ظاهر بحمد الله.

وقد قيل: أن المراد بالهداية في قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا**﴾[السجدة:١٣] الثواب والنعيم في الجنة، ويجوز أن يسمى ثواب الجنة هدى وكشف الغطاء عن هذا أن الهدى ينقسم إلى ثلاثة معان:

أحدها: بمعنى الدلالة والبيان يحكيه قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيَ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾[البقرة:١٨٥].

الثاني: بمعنى الزيادة في التوفيق والتسديد يحكيه قوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُ اللهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾[مريم:٧٦].

وثالثها: بمعنى الثواب في الجنة يحكيه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ (٤) سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ (٥) وَيُدْخِلُهُمُ الْجُنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ﴾[محمد:٦] فأخبر تعالى أنه يهديهم بعد القتل، والهداية لا تكون إلا ثواباً كما تقدم ذكر ذلك، فإذا انكشف ذلك فاعلم أن الله تعالى قد هدى المكلفين كافة بمعنى بين لهم ما كلفهم وأرشدهم إلى ما فيه صلاحهم، وبذلك شهدت العقول ونطق القرآن وله بعثت الرسل وفيه ورد قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[الشورى:٥٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[الرعد:٧]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ وأمثال ذلك.

فأما المعنى الثاني والثالث فيختصان بالمؤمنين؛ لأن أحدهما زيادة لا تحصل إلا لمن اهتدى، والأخر ثواب لا يكون إلا لمن آمن وأتقى.

فإذا أخبر الله تعالى أنه قد هدى الكفار فالمراد بالهداية هاهنا المعنى الأول وهو الارشاد والدلالة، وإذا أخبر أنه لم يهديهم أو أنه لا يهديهم فهو محمول على أحد المعنيين الأخرين: إما أن يحرمهم الزيادة لفقدهم شرطها وهو الاهتداء منهم، وإما أن يحرمهم الثواب ونعيم الجنة لأنهم لم يسلكوا سبيله وهي احتمال مكاره الطاعات وشدائد التكليف، فمتى حملت آيات القرآن على هذه الوجوه لم يكن فيها اختلاف ولا تنافي، ومتى حملت على ما تظنه الحشوية أدى إلى تناقض آيات القرآن واختلافه؛ لأن بعضه يقتضي أن الله تعالى هدى الكفار فوجب أن يصح ما قلناه دون ما قالوه.

وأما استدلاله بقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلآئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً مَّا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللّهُ**﴾[الأنعام:١١١] فالمراد بالمشيئة هاهنا مشيئة القهر والاجبار معناه أنهم إذا ظهرت لهم الآيات الباهرة عاندوا واختاروا البقاء على ما هم عليه من الكفر والضلال، ولم يحصل منهم الإيمان لعظيم عنادهم إلا أن يشاء الله جبرهم وقهرهم على ذلك وهذا في نهاية الذم لهم، فلما أخبرنا تعالى أنهم لو ظهرت لهم الآيات لم يجيبوا إلى ما يصلحهم ولم يرجعوا إلى الحق المبين بل اصروا واستكبروا ولذلك قال تعالى في آخر الآية: ﴿**وَلَـكِنَّ أَكْثَرَهُمْ**

﴿يَجْهَلُونَ﴾[الأنعام:١١١] ولو كان ما توهمته الحشوية صحيحاً لما كان عليهم لوم ولا توجه إليهم ذم؛ لأنهم ما اختاروا الدخول فيما هم عليه من الكفر، ولا يستطيعون الخروج مما أدخلهم الله فيه من الضلال وذلك أكثر ما يفهم عذرهم ويسقط اللوم عنهم، فبان أن الحشوية يعملون الحيلة في إقامة أعذار الكفار والإحالة بكل مذمة ولوم على الله تعالى، فلذلك يصح وصفهم بأنهم خصماء الرحمن وشهود الشيطان.

فأما استدلاله بقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[البروج:١٦] فهو وإن كان عموماً فبما بينا من الأدلة العقلية والسمعية يمنع جريانه على عمومه، ويوجب خروج كلما أراده الله من أفعال العباد عن أن يكون فعلاً له تعالى على أن المعاصي جميعها قد ثبت أنه تعالى لا يريدها كما قال: ﴿وَمَا اللهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِّلْعَالَمِينَ﴾[آل عمران:١٠٨] ونحو ذلك، بل قد ثبت أنه يكرهها فإنه لما عد أقسامها فقال: ﴿وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ﴾[الإسراء:٣١] ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا﴾[الإسراء:٣٢] ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾[الإسراء:٣٤] ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾[الإسراء:٣٦] ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾[الإسراء:٣٧] الآيات بكمالها قال في آخرها: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾[الإسراء:٣٨]، فإذا ثبت بالنص

الصريح أن الله تعالى كاره لجميع أنواع المعاصي بطل قول الحشوية أنه تعالى يريد كل ما يحدث منها؛ لاستحالة أن يكون مريداً لشيء كارهاً له وهذا ظاهر.

على أن الأخبار الواردة عن النبي صلى الله عليه الدالة على أن الله تعالى كاره لمعاصي العباد أكثر من أن تحصى هاهنا فمن ذلك قوله صلى الله عليه: **((إن الله كره لكم العبث في الصلاة، والرفث في الصيام، والضحك بين المقابر))**[١]، وقوله صلى الله عليه: **((إن الله يحب معالي الأمور ويكره سفاسفها))**[٢]، وقوله عليه السلام: **((إن الله يحب أن تؤتى رخصته كما يكره أن تفعل معصيته))**[٣]، وقوله عليه السلام: **((وكره لكم قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال))**[٤]، فإذا كانت هذه القبائح مكروهة لله تعالى لم يجز أن يقال أنه يريدها؛ لتنافي ذلك.

---

(١) الزهد والرقائق لابن المبارك ص٥٤٣.

(٢) المعجم الكبير للطبراني ج٣ص١٣١.

(٣) مسند أحمد بن حنبل ج١٠ص١٠٧.

(٤) صحيح ابن حبان ج١٢ص٣٦٦.

وقول بعض الحشوية أنه يجوز أن يريدها من وجه ويكرهها من وجه فيريدها من حيث أنها خلق له، ويكرهها من حيث أنها كسب للعباد.

قال: ولا تنافي في ذلك ألا ترى أنه لو قيل رجل هو عدو لأحدنا وعدو لعدوه فإنه يريد قتله من حيث أنه عدوه، ويكره قتله من حيث أنه عدو عدوه.

فإنا نقول له: إنما ذهبتم إليه من الكسب عبارة لا معنى تحتها ولا فائدة فيها وقد بينا فيما تقدم بطلان توهمكم لذلك، وقلنا: أن كسب العباد إما أن يكون خلقاً لله أو غير خلق منه تعالى، فإن كان خلقاً من الله صارت الجهة واحدة في إضافة الفعل إليه تعالى ولم يكن هناك شيء يعقل يضاف إلى العبد، فلا يعقل إرادته للفعل من وجه وكراهته من وجه آخر، وإن لم يكن الكسب خلقاً لله تعالى بل هو شيء أحدثه العباد بأنفسهم فقد سلمت ما منعت منه واعترفت بأن شيئاً معقولاً يضاف إلى العباد دون الله فلذلك الوجه المعقول صح أن يكره تعالى أفعالهم لذلك الوجه وهذا هو الذي نذهب إليه.

فأما المثال الذي أورده في القتل فإن الجهتين معقولتان والفصل بينهما ممكن فلو صح أن يريد الفعل من أحدهما ويكرهه من الأخرى لم يلزم من ذلك جواز أن يريده ويكرهه من جهتين غير معقولتين، ولا يصح الفصل بينهما على أن ما ذكروه من أنه يريد هذا القتل من وجه ويكرهه من وجه لا يصح؛ فإن إرادة الشيء من وجه وكراهته من وجه محال، وإنما ينظر هذا الذي قتل عدوه فإن كانت المنفعة التي تحصل بقتل عدوه من حيث أنه عدوه أو في المضرة التي تحصل عليه بالقتل من حيث أن القتيل عدو عدوه، فإنه يريد القتل لا محالة تغليباً للنفع الكثير على الضرر القليل، وإن كانت المضرة أوفى من المنفعة فإنه يكره القتل لا محالة تغليباً للضرر الكثير على النفع القليل وإن تساوى الأمران فلم تترجح أحدهما على الآخر لم يحتفل بحصول ما تحصل من ذلك؛ لتوازن الأمرين عنده وهذا معلوم عند كل عاقل، فبطل ما قاله من كل وجه.

وقوله: لو لم يتم ما يريد من فعل غيره للحقه العجز كما في فعل نفسه. فغير صحيح؛ لأن العجز لا يدخل على أحد إذا امتنع فعل غيره إلا إذا أراد مغالبة ذلك الغير فلم يقدر، وهذه قضية مفقودة فيما بين الله وبين عباده؛ لأنه لم يرد مغالبتهم بل أراد تعالى تمكينهم من الطاعات والقيام باختيارهم،

وأمهل من عصاه منهم وأنظره إلى اليوم الموعود، فإقدامهم مع ذلك على ما يكرهه وامتناعهم عما يريده منهم لا يدل على عجزه - تعالى عن ذلك -، كما أن السيد إذا قال لعبده: (اعمر هذه الدار في هذا الشهر، فإن اجتهدت في عمارتها اعتقتك بعد تمام الشهر، وإن لم تفعل شيئاً مما أمرتك به عاقبتك بعد تمام الشهر بأنواع العقاب، وقد أنظرتك هذه المدة لأنظر كيف تصنع)، فإنه إن توانى في أمر سيده وقصر ولم يمتثل ما رسمه عليه سيده وأمره به لم يدل ذلك على عجز السيد عن أخذه وانتقامه، بل يدل على حلمه وإمهاله، فكذلك نقول ما نحن فيه وعلى هذا المعنى نبه الله تعالى بقوله: ﴿**وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُوا لَعَجَّلَ لَهُمُ الْعَذَابَ بَل لَّهُم مَّوْعِدٌ لَّن يَجِدُوا مِن دُونِهِ مَوْئِلاً**﴾[الكهف:٥٨]، وهذا ما لا إشكال فيه على من انصف.

فأما قوله: أن العباد غير ممكنين ولا مخيرين. فإن الذي نعنيه وكافة أهل العدل بكون العباد مخيرين وممكنين: هو أن الله تعالى أعطاهم الآلة السليمة والقدرة الصالحة للقيام بما كلفوه، والعقول الكاملة، وأنزل عليهم الكتب، وبعث إليهم الرسل، وعرفهم الخير والشر، وقال: ﴿**إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا**﴾[الإسراء:٧]، فمن أطاع منهم فبعد

تمكين من الله تعالى له وإنعام عليه وهداية وإرشاد، وله الثواب العظيم على ما اختاره من الطاعة التي صبر على احتمال مكارهها، ومن عصى منهم فبعد تمكين من ترك المعصية وهداية من الله له إلى مضرتها وسوء عاقبتها وله العقاب العظيم على ما اختاره من طاعة نفسه الأمارة بالسوء في ايثار لذات الدنيا الفانية على نعمة الآخرة الباقية ولهذا قال تعالى: ﴿**فَأَمَّا مَنْ طَغَى (٣٧) وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا (٣٨) فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى (٣٩) وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى (٤٠) [فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى]**﴾[النازعات:٤١]، ولا شك إنما قلناه في معنى التخيير والتمكين قد نطق القرآن به في غير موضع قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ**﴾[الأعراف:١٠]، وقال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعاً وَأَبْصَاراً وَأَفْئِدَةً**﴾[الأحقاف:٢٦]، ولسنا نعني بالتخيير أن المعصية والطاعة متساويان فأيتهما فعله المكلف أصاب كالكفارات الثلاث وإنما نعني بذلك أن للمكلف سبيلاً إلى اختيار ما شاء من ذلك فإن آثر الطاعة مع مشقتها وصل إلى الجنة، وإن آثر المعصية لعاجل لذتها وصل إلى النار، ولم يجبر الله تعالى على واحدة منهما وذلك ظاهر.

فأما قوله تعالى: ﴿**مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ** [(1)]﴾[القصص:٦٨] فيحتمل أن يكون المراد أن الله تعالى متى اختار خلق الإنسان على صورة الذكور أو الإناث أو السود أو البيض لم يكن للإنسان سبيل إلى خلقته سوى ذلك، ولذلك قال تعالى: ﴿**وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ** [(2)]﴾[القصص:٦٨] ولهذا لم يصح أن يأمرهم بشيء من ذلك ولا ينهاهم عنه؛ لما لم يكن لهم الخيرة في فعل شيء من ذلك.

ويحتمل أن يكون المراد به أن الله تعالى متى فرض على عباده شيئاً من فروضه لم يكن لهم الخيرة في اسقاط ما وجب من ذلك، بل ذلك واجب على الوجه الذي أوجبه تعالى عليه، وإنما التارك له يكون عاصياً ويصير ذلك كقوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِيناً**﴾[الأحزاب:٣٦]، فبان أنه لا حجة له فيما أورده.

فأما استدلاله على أن الله تعالى يأمر بما لا يريده بأمر الله سبحانه لإبراهيم عليه السلام بذبح ولده ولم يرده منه، قال: لأنه لو أراده لوقع. فأنه

(١) مكتوب: من أمرهم.

(٢) مكتوب: من أمرهم.

لا حجة له فيه ولعله لم يقف على اختلاف العلماء في الذي أمر الله إبراهيم عليه السلام به فإن منهم من ذهب إلى: أن إبراهيم عليه السلام إنما أمره الله بمقدمات الذبح وأخذ السكين، وتله للجبين، وتهيئة أسباب الذبح، وتوطين النفس على فعله، ولم يأمره بنفس الذبح بل صار إبراهيم عليه السلام مستشعراً لورود الأمر بالذبح ولذلك قال تعالى: ﴿**يَا إِبْرَاهِيمُ** (١٠٤) **قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا**﴾[الصافات:١٠٥] فدل ذلك عند من اختار هذا القول على أن إبراهيم عليه السلام فعل جميع ما أمره به.

ومنهم من ذهب إلى: أنه أمره بالذبح وأن إبراهيم عليه السلام كان كلما فرى المذبح من جانب التحم ما فراه، ثم فداه الله بذبح عظيم كما قال تعالى، فعلى كلا القولين قد فعل إبراهيم ما أمر به ولم يكن في ذلك دلالة على أن الله تعالى يأمر بما لا يريد.

وعلى أن قوله: لو كان الله أراد الذبح لوقع. بنى أصله الفاسد من أن كل ما أراده الله تعالى وجب أن يقع وهو ينازع في تكليف يستدل بالخلاف على الخلاف وهذه علامة الافلاس، وقد بينا فيما سبق أن الله تعالى إذا أراد حدوث شيء من أفعال العباد باختيارهم لم يجب وقوعه لأجل إرادته تعالى؛ لأنه لا يقهرهم على ذلك ولا يجبرهم على فعله في دار التكليف والتمكين،

فأما إذا أراد حدوث شيء من فعله تعالى أو منهم على وجه القهر والاجبار فلا شك في أنه يجب وجوده وقد تقدم في ذلك من البيان ما يستغني به من له قلب.

فأما استدلاله على ذلك بأن الله تعالى أمر قوماً بالجهاد فثبطهم وقال: ولكن الله كره ابتعاثهم فثبطهم.

فنقول: هذا لا حجة له فيه؛ لأن الله تعالى إنما ثبطهم وكره ابتعاثهم لأن خروجهم لم يكن للجهاد وإنما كان غرضهم المعاندة والفساد، فلما كان خروجهم معصية لهذا الوجه ثبطهم عنه، ولعمري أن الجهاد كان واجباً عليهم لو أرادوا أن يخرجوا له ولكن كانوا لو خرجوا لم يقوموا بواجب الجهاد، ولم يسلم الناس من إفسادهم عليهم أمورهم ولهذا قال تعالى: ﴿**وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ (٤٦) لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ**﴾[التوبة:٤٧]، فكأن هذا المستدل لم يسمع أول كلام الله تعالى وآخره ويعرف شهادتها على بطلان توهمه.

فأما استدلاله على قوله هذا بما رواه عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: «الإيمان بالقدر نظام التوحيد، فمن آمن بالله وكذب بالقدر كان تكذيبه بالقدر نقضاً لتوحيده»[1]، فلو صح هذا الكلام لم يكن له فيه حجة؛ لأن التكذيب بالقدر الذي ينقض التوحيد هو الذي يقتضي نسبة فعل الله إلى غيره ولم يثبت أن المخازي فعل الله حتى يكون من نفاها عنه ناقضاً لتوحيده، بل قد ثبت بالأدلة الناطقة عقلاً وسمعاً أن المخازي والمعاصي من أفعال الفسقة، وقد بينا أن الله تعالى نفاها عن نفسه بقوله: ﴿**وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا**﴾[ص:٢٧] فنفى أن يكون خالقاً للباطل الموجود بينهما، وكذلك قال تعالى في الكذب: ﴿**وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ**﴾[آ عمران:٧٨]، وروينا عن ابن عباس رحمه الله أنه قال: «لعن الله قوماً يحملون ذنوبهم على الله»، وقال: «قاتل الله قوماً يعملون بالمعاصي ثم يزعمون أنها من الله».

وإنما يكون نافياً لقدر الله تعالى من نفى عنه شيئاً من أفعاله في النعم والخير أو من الحياة والعافية واليسار والخصب إلى غير ذلك، أو في المحن التي يبتليهم بها من المرض والخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس

---

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي ج٤ص١٤٥.

والثمرات، فمن نفى ذلك عن الله تعالى وأضافه إلى غيره نقض توحيده تعالى؛ لأن هذه الأمور لا يتولها غيره ولذلك لم يصح أن يأمر بها أحداً من عباده ولا ينهاه عنها، فأما المخازي التي تقع من العباد فمعاذ الله أن تكون منسوبة إلى الله تعالى أو مضافة إليه فلا يكون من نفاها عن الله مناقضاً للتوحيد.

[نقض الاستدلال بدلالة التمانع]:

فأما قوله بأن الله تعالى نبه على وحدانيته بقوله: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾[الأنبياء:٢٢]، وبقوله: ﴿**مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ**﴾[المؤمنون:٩١] الآية، قال: وحقق الموحدون وجه التغالب والتمانع من هاتين الآيتين بأن قالوا: لو كانا اثنين لم يخل إما أن يتم ما يريدان أو لا يتم ما يريدان أو يتم ما يريد أحدهما، فإن تم ما يريدان أدى إلى اجتماع الضدين؛ إذا أراد أحدهما ضد ما أراد الآخر فإن لم يتم ما يريدان أدى ذلك إلى عجزهما والعاجز لا يكون إلاهاً، وإن تم ما أراد أحدهما دون الآخر كان الذي تم ما يريد هو الإله وحده، فثبت بذلك القول بالواحد.

فنقول له: إن ثبت تحقق دلالة التمانع بين الاثنين على امتناع وجود مراد أحدهما أو مراديهما فقط من دون أن يشترط في مراديهما أن يكونا من فعليهما أو بإلجائهما من يريدان وجود ذلك منه إلى حصول مراديهما لم يصح منك تحقق هذه الدلالة؛ لأن دلالة التمانع إذا حققت انتهت في غايتها إلى الكشف عن عجز أحدهما، وإنما ينكشف عجز العاجز بامتناع وجود ما يريده من فعل نفسه لأن قدرته إنما تتعلق بفعل نفسه لا بفعل غيره، فإذا حاول فعل شيء فلم يمكنه ظهر عجزه، فأما إذا أراد شيئاً من فعل غيره فلم يقع من ذلك الغير ما أراده المريد فإن ذلك لا يدل على عجز المريد اللهم إلا أن يحاول هذا المريد إلجاء ذلك الغير إلى تحصيل مراده، فلعمري أنه متى امتنع حدوث مراده دل على عجزه من حيث أنه بالإلجاء صار في حكم من أراد ذلك المراد نفسه فلم يمكنه، وإن كنت لا تستغني في تحقيق هذه الدلالة عن اشتراط كون التمانع في مقدوراتهما ولا بد عندك من تناهي الكلام إلى بيان عجز أحدهما فما ذكرته مقصر عن بلوغ الغرض.

وتحقيق دلالة التمانع عندنا: هو أن يقول: لو كان مع الله تعالى قديم آخر لوجب أن يكون حياً قادراً عالماً لذاته، كما أن الله تعالى حي قادر عالم لذاته لما كان قديما؛ لأنه إذا شارك الباري تعالى في أخص أوصافه وهو كونه

قديماً وجب أن يكون مثلاً له، ومن حق المثلين أن يجب لأحدهما مثل ما يجب للآخر، وقد ثبت أنه يجب لله تعالى أن يكون حياً قادراً عالماً، فإذا تساويا في هذه الصفات فإنه معلوم عند كل عاقل أنه كما يجوز اتفاقهما يجوز اختلافهما، فإذا أراد أحدهما أن يحرك جسماً وأراد الأخر تسكينه في حالة واحدة لم يخل الحال من ثلاثة وجوه:

إما أن يوجد مرادهما معاً فيكون الجسم متحركاً ساكناً في حالة واحدة وذلك محال.

وإما أن لا يوجد مرادهما واحد منهما فيحول الجسم من حركة وسكون وذلك محال ودليل على عجزهما.

وإما أن يوجد مراد أحدهما دون الآخر، فمن وجد مراده فهو الإله القديم، ومن لم يوجد مراده فهو عاجز، والعاجز لا يكون قديماً فوجب أن يكون محدثاً.

وفي ذلك ثبوت التوحيد ونفي الثاني، وهذا الذي تحقق به دلالة التمانع الدالة على أن الصانع العالم واحد لا ثاني له، ولا يصح من هؤلاء الحشوية أن يتمسكوا بها لوجهين:

أحدهما: أن هذه الطريقة مبنية على أنه لو كان معه قديم آخر لكان قادراً عالماً مساوياً له في أوصافه تعالى، وليس لذلك وجه إلا لأنه شاركه في أخص أوصافه وهو كونه قديماً، ومن حق الذاتين متى اشتركتا في أخص الأوصاف أن تكونا مثلين في جميع ما يجب لهما من الصفات فيلزم من ذلك كون القديم الثاني قادراً عالماً حياً، وهؤلاء الحشوية سدوا على أنفسهم هذا الباب؛ لأنهم اثبتوا ذوات كثيرة قديمة وسموها صفات لله تعالى، وقالوا مع ذلك ليست حية ولا قادرة ولا عالمة مع أنها مساوية لذات الباري تعالى في القدم، فلا يمكنهم أن يقولوا مع ذلك لو كان معه قديم آخر لوجب أن يكون حياً عالماً قادراً فلا يمكنهم أن يعلموا أنه ليس لله ثاني في القدم والإلهية؛ لأنهم أفسدوا على نفوسهم طريق ذلك بما ذكرنا.

الثاني: أن تقدير تمانعهما لو كانا اثنين قادرين مبني على ما يفعل في الشاهد من تمانع القادرين فيتوصل بذلك إلى نفي ثاني القديم تعالى، وهؤلاء الحشوية قد سدوا على نفوسهم هذا الباب بقولهم ليس في الشاهد قادر يحدث الأفعال ويتمكن من عليه سواه أو مساواته، يحقق هذا الطريق الذي به نعلم أن الواحد منا قادر هو صحة الأفعال منه أو وجودها من جهته، وعندهم أنه لا يوجد من أحد من العباد شيء من الأفعال ولا يصح

وإنما هي مخلوقة من قبل الله تعالى فيهم فلا يمكنهم أن يعلموا أن في الشاهد قادراً، فلا يصح منهم تقرير التمانع لأجل مذهبهم هذا الفاسد.

ولا يصح قول من يقول منهم: أن للقادر في الشاهد يقدر على اكتساب الفعل وإن لم يقدر على ايجاده؛ لأنا قد بينا أنه إن لم يرجع بالاكتساب إلا إلى الإحداث والايجاد فهو لفظ ليس تحته معنى صحيح، فبان أنه لا يصح لهم أن يعلموا أن الله تعالى واحد من هذا، ولا يصح لهم أن يعلموا ذلك بما في القرآن من قوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾[الإخلاص:١]، وقوله: ﴿**وَإِلَـهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾[البقرة:١٦٣] ونحوهما؛ لأنه لا يمكنهم أن يعلموا أن القرآن حق ودلالة على شيء أصلاً لقولهم بأن كل كذب وزور من الله تعالى دون غيره، فمن كان لا يوجد الكذب على كل حال إلا منه كيف يمكن أن يثقوا بأخباره عن شيء من الأشياء!؟ فظهر أن هؤلاء الحشوية لا يصح لهم بوحدانية الله تعالى بوجه من الوجوه.

فأما تسميته أهل العدل بالقدرية فقد بينا فيما سبق أن اسم القدرية واقع عليه وعلى طائفة الحشوية بما يغني كل طالب.

وأما إلزامه لهم أن لا يكون الله تعالى إلهاً لامتناع حصول مراده من الطاعات. فهذا دلالة على عجزه بما يلزم أو يسقط وقد بينا فيما قبل أن العجز إنما يظهر إذا امتنع ما يريده تعالى من فعل نفسه، فأما ما يريد من العباد أن يختاروه ويعلمهم أنهم إن لم يختاروا ما أراده فإنه يمهلهم إلى مدة مضروبة ثم يأخذ كل واحد منهم بما يستحقه فإن امتناع ذلك لا يدل على عجزه، ولا يقدح في إلاهيته تعالى ووحدانيته.

[وكذلك][(١)] الجواب عن قوله: بأن إبليس أولى أن يكون إلاهاً لحصول مراده. فإن إبليس لعنه الله لم يعص ربه تعالى بالغلبة وإنما مكنه الله تعالى من فعل الطاعة والمعصية ليصح كونه مكلفاً بفعل هذه وترك هذه، وأنظره إلى يوم معلوم، فوقوع ما يقع منه وإن كان الله تعالى لا يريده لا يدل على عجزه تعالى؛ لما بينا.

وقوله بأن النبي عليه السلام: شبه القدرية بالمجوس. فهو مصدق في ذلك وقد بينا أن الحشوية هم القدرية، وذكرنا من الوجوه التي اشبهوا المجوس منها ما فيه مقنع.

---

(١) مكتوب: ولذلك.

فأما حكايته عن المجوس أنهم يقولون: بأن النور يريد الخير والظلمة تريد الشر. فذلك ليس مذهب المجوس وإنما هو مذهب المانوية[1] والديصانية[2] ومن تابعهم من فرق الثنوية، وأما المجوس فإنهم يقولون بقديمين: أحدهما الله تعالى، والثاني الشيطان، وقد بينا من أين وقع الاتفاق بينهم وبين الحشوية فيما تقدم.

فأما استدلاله على أن الله تعالى خلق جميع المخازي والخبائث من أفعال العباد بخلقه لإبليس قال: وهو رأس الشر.

وإنا نقول: لا حجة لك في ذلك؛ لأن جسم إبليس ليس بشر بل خلق الله تعالى له إنعام منه تعالى عليه؛ ولذلك استحق عليه العبادة والشكر وهو من جملة الجن، وما خلق الله الجن والإنس إلا لعبادته كما أخبر بذلك في كتابه[3]، وإنما الشر فعل إبليس والله تعالى لم يخلق فعله ولم يرد كفره ولا فساده.

---

(١) نسبة إلى ماني بن فاتك الحكيم، في عصر سابور بن أردشير، وقتله بهرام بن هرمز.

(٢) قال ابن النديم: سُمي صاحبهم بديصان باسم نهر ولد عليه وهو قبل ماني. الفهرست ص٤١١.

(٣) قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[الذاريات:٥٦].

وقوله: لو لم يرد الله أن يعصى لم يخلق إبليس[1]. فجراءة منه على الله تعالى فاحشة، وقول عليه بما لا يعلم بل خلق إبليس وغير إبليس للعبادة كما تقدم، وإنما عصاه إبليس وسواه بسوء اختيارهم، ولو أراد إهلاكهم تعالى لارتكابهم ما يكرهه من المخازي لفعله ولكن يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار.

فأما استدلاله بأن الله تعالى خلق إبليس وأقدره على إضلالهم ولم يمنعه منه مع أنه تعالى قادر على منعه منه فيكون ذلك إرادة منه لإضلالهم. فإن ذلك لا حجة له فيه وإنما فيه دلالة على كثرة تخليطه وقلة تمييزه بين ما له خلق إبليس وما به أمر وما عنه نهي وماذا أريد منه، وقد بينا أن إبليس مخلوق للعبادة دون غيرها ومأمور بها وهي التي أريدت منه دون غيرها، ومنهي عن المعصية ومتوعد عليها، فأما الله تعالى فهو عالم بإضلاله وقد حذر منه وبين عداوته وأخبر أن كيده ضعيف وأنه لا يقدر إلا على الوسوسة التي لا تنفصل عن حديث النفس ولا شك أن ذلك ضعيف التأثير، ولم يمنعه تعالى من ذلك؛ لأن الدنيا دار تكليف وشروطه التمكين

---

(١) نسبوا هذا الكلام إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ج٤ص٦٨٣.

والمنع ينافي التمكين، فلذلك لم يمنعه وإن لم يرد منه الإضلال بل يكرهه تعالى.

وأما قوله: بأن ترك المنع مع القدرة عليه إرادة الإضلال. فسقط من الكلام ودلالة على فقد التمييز بين ترك المنع والإرادة وأن أحدهما لا يجانس الآخر ولا يقارنه سيما على أصل جهل المجبرة الذين يثبتون إرادة الله معنى قديماً ويجعلونها صفة من صفاته، فكيف يكون ترك المنع إرادة!؟ وهل هذه إلا عورات مكشوفة فنسأل الله المعافاة من أمثال هذه العلل القاتلة.

فأما استدلاله على صحة مذهبه الفاسد: بأن من كان عالماً بجميع المعلومات فإنه يكون أولى بالإلهية ممن لا يعلم أكثرها، فكذلك من لا يريد كون الشيء إلا كان يكون أولى بالإلهية ممن لا يكون كثير مما يريده. وهذا لا حجة له فيه؛ لأنه لا جامع يجمع بين العلم والإرادة، وكل قياس يكون بين أمرين بغير علة جامعة فهو قياس باطل، وإنما كان العالم بجميع المعلومات أولى بالإلهية ممن لا يعلمها؛ لأن الإله لا يكون إلا قديماً، والقديم يجب أن يكون عالماً لذاته ومستغنياً لذاته عن علم يعلم به، ومن حق العالم للذات أن يعلم جميع المعلومات إذ لا اختصاص لذاته بمعلوم دون معلوم، فلذلك كان الله تعالى عالماً بجميع المعلومات وأولى بالإلهية من غيره، فأما من يريد

المخازي والخبائث فلا يصلح أن يكون ولياً ليتيم ولا شاهداً في دراهم فكيف يكون إلاهاً!

وإنما أراد تعالى الطاعات والخيرات وإن لم توجد كثير منها؛ لأنه أراد أن تحصل باختيار المكلفين ومكنهم من الفعل والترك ليتم التكليف، ولم يرد تعالى المعاصي والقبائح وإن وجد كثير منها ولم يمنع منه تعالى؛ لأن المنع ينافي التمكين ويبطل التكليف، ولا يدل تركه المنع على إرادته لها ولا على عجزه عن المنع عنها بل يدل على حلمه وإمهاله وعظيم إنعامه وإفضاله كما تقدم، ولهذا امتن علينا بقوله تعالى: ﴿**يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**﴾[البقرة:١٨٥] وهذا واضح بحمد الله.

فأما قوله بأن المسلمين أجمعوا على القول: بأن ما شاء الله كان ومالم يشأ [لم] يكن. فهذا لا حجة فيه لأنا قد بينا فيما تقدم أن أجلاء الصحابة والتابعين كانوا متطابقين على نفي هذه الخبائث عن الله تعالى ونسبتها إلى أهلها من شياطين الإنس والجن فلا معنى لإعادة ذلك، فلا يصح دعواه الإجماع وإنما هذه اللفظة من اطلاقات المجبرة القدرية بناء على أصلهم المنهار المباني، ولو صح الإجماع على إطلاق هذه اللفظة فإن المقصد بها ما شاء الله من فعله كان ومالم يشاء منه لم يكن؛ لأن غرض المطلقين لذلك هو

مدح الله تعالى بأحسن المدائح والثناء عليه بأبلغ المحاسن، وليس من الثناء الحسن ولا من المدح البليغ أن يصفوه بأنه يريد المخازي والخبائث والمعاصي وإنما يصح المدح إذا علق ذلك بأفعاله تعالى؛ لأنه تبيين عن عظيم الاقتدار ومكين الاستيلاء والاستظهار.

فأما ما ذكره من أبيات الشعر التي تتضمن ذكر القدر. فليس فيها حجة له؛ لأن الشعر الصحيح لا يحتج به في تصحيح الألفاظ اللغوية لا في إبانة الحقائق العقلية و[لا في] البراهين النظرية، ولكن من العناء رياضة الهرم(١)، على أن الشعر لو كان حجة في هذا الباب فليس فيما ذكره شيء يمكنه أن يتعلق به وما في الشعر من ذكر القدر فمحتمل لمعاني منها صحيح ومنها فاسد، فليس بأن يحمله على ما يوافق مذهبه من المعاني الفاسدة أولى منا بحمله على ما يوافق مذهبنا من المعاني الصحيحة، وبيان هذا أن القدر منقسم إلى معان:

أحدها: الخلق يحكيه قوله تعالى: ﴿**وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً**﴾[الفرقان:٢].

---

(١) مثل يضرب في تأديب الكبير.

وثانيها: الإخبار يحكيه قوله تعالى: ﴿إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَاهَا مِنَ الْغَابِرِينَ﴾[النمل:٥٧] أي أخبرنا بحالها.

وثالثها: الكتابة كما قال العجاج:

اعلم بأن ذا الجلال قد قدر   في الصحف الأولى التي كان سطر
أمرك هذا فاجتنب فيه النّتر

فليسوا بأن يحملوا هذه اللفظة على معنى الخلق أولى منا بحملها معنى الإخبار للملائكة عليهم السلام بجميع الحوادث أو كتابة ذلك لهم في كتاب ليعلموه منه، بل ما ذهبنا إليه أولى لأنه جائز بالإجماع ولا مخالفة لأدلة العقول ولا الكتاب والسنة، بخلاف ما ذهبوا إليه من أن المراد بالقدر الخلق فإن ذلك يخالف الأدلة العقلية والسمعية كما تقدم بيانه.

وكذلك القضاء فإنه ينقسم إلى معان:

أحدها: الخلق والتمام يحكيه قوله تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾[فصلت:١٢] معناه أتم خلقهن.

وثانيها: الأمر والإلزام يحكيه قوله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ﴾[الإسراء:٢٣] أي أمر وألزم.

وثالها: الإخبار والإعلام يحكيه قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾[الإسراء:٤] أي أعلمنا وأخبرنا.

ولا خلاف بيننا أنه لا يجوز نسبة المعاصي إلى قضاء الله بمعنى الأمر والإلزام فإن الله لا يأمر بالفحشاء، ولا خلاف بيننا أنه يجوز نسبة المعاصي إلى قضائه بمعنى أنه أخبر بها وأعلم، وإنما اختلفنا في نسبتها إلى قضائه بمعنى الخلق، وقد بينا فيما تقدم أنه لا يجوز أن يكون الله تعالى الخالق لها بما يغني ويكفي، وإنما ورد النهي عن نسبة هذه المعاصي إلى قضاء الله تعالى؛ لأن إطلاق هذه اللفظة توهم أنه تعالى خلقها فيهم وأمرهم بها وكلاهما باطلان، فأما مع التقييد فيقال قضى بها بمعنى أخبر وأعلم فذلك جائز ولأجل اشتباه هذه الألفاظ وقع هؤلاء الحشوية في الارتباك العظيم؛ لفقدهم التمييز بين هذه المعاني وقصور أفهامهم عن إدراك الحقائق، وما في بيت لبيد من ذكر الهدى والضلال فقد قدمنا أن الهدى ينقسم إلى معان وأوضحنا القول فيه، وكذلك الضلال أيضاً ينقسم إلى معان:

أحدها: الهلاك فإن القرآن قد ورد بتسمية الهلاك ضلالاً قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَئِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[السجدة:١٠] معناه هلكنا وذهبنا وتقطعنا.

وثانيها: العقاب فقد سمى الله عقاب الآخرة ضلال وسعر ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾[القمر:٤٨] معناه في عقاب؛ لأنه أخبر أنهم يكونون فيه ذلك اليوم وذلك يوم الجزاء دون العمل إلى نحو ذلك من الآيات.

وثالثها: الاستدعاء إلى الكفر والعصيان والأمر بهما يحكيه قوله تعالى: ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى﴾[طه:٧٩]، وقوله: ﴿وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾[طه:٨٥]، وقوله: ﴿وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ﴾[الشعراء:٩٩]، ولا شك أن الإضلال عن الدين قبيح ولهذا ذم الله تعالى من أتاه وعاقبهم عليه، فلا يجوز أن ينسب إليه شيء منه وسائر الأقسام يجوز نسبتها لا يجوز أن يهلك العصاة في الدنيا ويجوز أن يعاقبهم في الآخرة، فعلى أحد المعنيين يحمل الضلال المضاف إليه تعالى، فلا حجة له في شعر لبيد ولا غيره وإنما يليق من الشعر بما نحن فيه ما كان متضمناً لدلالة عقلية أو منبهاً على طريقة

نظرية كقول الشيخ الذي سأل أمير المؤمنين عليه السلام عن القضاء والقدر له فقال ابياتاً قد قدمنا ذكرها منها:

نفى الشكوك مقال منك متضح　وزاد ذا العلم والإيمان إيمانا
فليس معذرة في فعل فاحشة　يوماً لراكبها بغياً وعدوانا
لا لا ولا قائل ناهيه أوقعه　فيها غدت إذا يا قوم شيطانا

فصرح بأنه لا معذرة للعاصي فيما يأتيه لبغيه وعدوانه، وإن من قال الذي نهاه عن المعاصي هو الذي أوقعه فيها هو كمن يعبد الشيطان؛ لأنه يعبد الذي يغوي العباد ويوقعهم في المعاصي وهذه صفات الشيطان، وهذا احتجاج عقلي وإن كان مودعاً في نظام الشعر، ومما يتضمن جنس هذا الاحتجاج بل أحسن في الاسماع وأوقع في القلوب أبيات لبعض الشعراء:

للمجبرين مقالة في ربهم　بخلاف ما يجدون في القرآن
كل يقول لي الإله اضلني　وقضى بما قد كان عنه نهاني
هذا هو الكفر المبين بعينه　يا عصبة الشيطان والأوثان
أيقول ربكم جهاراً امنوا　ويعود يمنعكم من الإيمان
إن كان ذا فتعوذوا من ربكم　ودعوا تعوذكم من الشيطان

فهذا ونحوه مما يليق بما نحن فيه إذا لم يكن بد من ذكر الشعر لأن ما أوردناه مشحون بالأدلة العقلية التي لا يدفعها منصف، وقد دعتنا مسامحة النفس في اجابته إلى أن ندخل مدخله التي دخل فيها ومن رام تخليص الغرقى لم يكن له بد من تلوث ثيابه.

وأما قوله: بأن القدرية مخالفون لجميع الخلق. فإن عنى بذلك أصحابه من الحشوية الذين بينا فيما سبق أنهم هم القدرية فقد وافقهم كثير من شياطين الجن والإنس، وإن عنى بذلك أهل العدل فلم يخالفوا سوى الحمقى من الناس والجهال وهذه أعدل شواهد فضلهم.

فأما حكايته من مذهبه ومذهب طائفته: أن الله تعالى خلق الخلق على بنية واحدة يصح منهم قبول التكليف وتركه وسوى بينهم في ذلك، ثم خص بعضهم بالهداية واللطف الذي لأجلها آمنوا، ولم يخلق ذلك في من كفر بل طبع على قلوبهم وجعل صدورهم ضيقة بالإسلام فآثروا لذلك الكفر على الإسلام.

وحكايته عن أهل العدل: أنهم يقولون أن الله تعالى لم يطبع على قلوب الكفار عن الإسلام بل ساوى بينهم وبين المسلمين في اللطف والهدى وشرح الصدور، ولكن غلب عليهم الهوى والشيطان.

وإنا نقول له: إن كثيراً مما حكيته من اعتقادك عورات كان الأولى لك أن تزول عنها، فإن لم تفعل فكان الواجب عليك أن تسترها، فإن لم تفعل فكان أضيق الفروض عليك أن لا تتبجح بذكرها، فإذا لم تفعل فأقبح الأشياء منك أن تطعن على من خالفك فيها بعد ظهور فسادها له، ولم يتابعك عليها لوضوح بطلانها عنده وقد بينا إنا لا نحتاج من الطعن على كثير من هذه الاعتقادات الخبيثة إلى أكثر من حكايتها وإيرادها على وجهها، وكفى بذلك لقائلها سباً وللمتمسكين بها ذماً وخزياً، ولكنك قد جعلت ذلك بيدك وكفيت خصمك مؤنة الخوض في غمراته والسعيد من كفى.

فأما قولك: بأن الله تعالى خلق الخلق على بنية واحدة يصح معها قبول التكليف. فلعمري أن هذه حال العقلاء منهم دون ما لا عقل له فلا يصح إطلاقك لذلك، وهذا إنما يصح على قول من يقول: بأن في العباد مكلفين، ويمكنه تصحيح ذلك وهو قول أهل العدل ، فأما الحشوية الذين يزعمون أن ما يصدر عن العباد من الأفعال الحسنة والقبيحة فهي خلق الله فيهم فإن

التكليف حينئذ لا يكون له على أصولهم معنى معقول؛ لما قدمنا أن الأفعال إذا كانت من خلق الله تعالى في العباد جرت مجرى الألوان والصور فيهم، فكما لا يصح القول بورود التكليف على الألوان بفعل ولا ترك كذلك كان ينبغي على قولهم أن لا يصح القول بورود التكليف بشيء من هذه الأفعال، ولا يمكنهم العلم بأن أحداً من العباد مكلف؛ لأنهم سدوا على نفوسهم باب معرفة ذلك، وقولهم إنما صح تكليفهم لأفعالهم دون ألوانهم؛ لأنهم يكتسبون الأفعال دون الألوان فقد بينا فيما تقدم أن قولهم كسب على الوجه الذي يتوهمونه عبارة فارغة عن المعاني فلا معنى لإعادته.

وأما قوله: بأنه خص بالهداية بعضهم دون بعض. فإن هذا الاطلاق لا يصح لما بينا أن الهداية تنقسم إلى معان، قد ساوى تعالى بينهم في بعضها وهي الهداية بمعنى البيان والدلالة ولولا هدايته للمكلفين بهذا المعنى ما لزمت أحداً حجة، ولا كان الهالك منهم يهلك عن بينة ولا يحيى عن بينة وفي ذلك ورد قوله تعالى: ﴿**وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى**﴾[فصلت:١٧] فأخبر تعالى أنه هداهم وإن كانوا كفاراً وهذا واضح.

وأما الهداية التي بمعنى الزيادة والتوفيق والتسديد فلعمري إنها تختص بالمهتدين؛ لأنها مشروطة بتقدم الاهتداء منهم كما قال تعالى: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾[مريم:٧٦] ونحوها.

وكذلك الهداية التي بمعنى الثواب فإنها أيضاً تختص المستحقين.

وقوله بأنه تعالى طبع على قلوب الكفار وجعل صدورهم ضيقة بالإسلام فلذلك آثروا الكفر. فإن أراد بالطبع [ما] هو المعروف في اللغة وهو العلامة على الشيء كما يقال: (طبع فلان الدرهم والدينار) معناه أظهر فيهما من العلامات والنقوش ما يتميزان بها عن غيرهما، فذلك صحيح وهو الذي يذهب إليه كافة أهل العدل ومعناه علامة يظهرها الله للملائكة عليهم السلام على قلوب الكفار يعرفون بها قدر ما هم عليه من الكفر الذي يضمرونه، أو يعلمون بها منزلتهم في استحقاق الذم واللعن والعقوبة لينزلوهم منزلتهم من ذلك، ويكون في ذلك أيضاً لطف للملائكة عليهم السلام ولمن علم به من المكلفين؛ لأنهم متى علموا أنه من أضمر شيئاً من المعاصي ظهرت على قلبه علامة تدل عليه، وينزلونه حيث أنزل نفسه فإنه يكون أقرب إلى توقي الخبائث باطناً من العزوم والاعتقادات الفاسدة، ومتى عنى ذلك فإنه لا علقة له به ولا حجة له فيه بل هو دلالة عليه؛ لأن

ذلك يقتضي كون العباد فاعلين لهذه الأعمال ومحدثين لها فلهذا يفرق بينهم وبين غيرهم بسببها ويحسن ذمهم ولعنهم لأجلها، ويفعل بهم ما يكونون معه أقرب إلى تركها، ولو كانت خلقاً لله تعالى فيهم لم يصح شيء من ذلك.

وإن أراد بالطبع ما توهمته جهال الحشوية أنه منع عن الإيمان أو خلق الكفر في الكفار فهذا جهل؛ لأن الطبع لا يعقل منه معنى المنع، وقد أكذب الله تعالى من توهم ذلك بقوله: ﴿**بَلْ طَبَعَ اللهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُونَ إِلاَّ قَلِيلاً**﴾[النساء:١٥٥] فأخبر أن الإيمان بعد الطبع يحصل قليل منهم أو أنهم يؤمنون إيماناً قليلاً ولو كان الطبع منعاً لما صح ذلك.

وقول من قال منهم أن الطبع هو خلق الكفر فغير صحيح؛ لأن ذلك لا يعرف في اللغة، وقد أكذبه الله تعالى بقوله: ﴿**طَبَعَ اللهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ**﴾[النساء:١٥٥] فدل على أن الطبع غير الكفر بل وقع الطبع بسببه كما أنه لما قال تعالى: ﴿**فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ**﴾[الأعراف:٩٦] دل على أن الأخذ غير الكسب بل الكسب سببه، كذلك هاهنا الكفر سبب الطبع فوجب أن يكون غيره، فإذا صح ذلك بطل قوله: أنهم لأجل الطبع آثروا الكفر؛ لأن الطبع كان بعد الكفر وهل هذا إلا عكس القضية.

فأما ذكره لحرج الصدر فسيأتي جوابه عند الكلام على الآية المتضمنة ذكره إن شاء الله تعالى.

فأما حكايته عن أهل العدل ما حكى فهي حكاية من لم يعرف مذهب القوم في ذلك أو عرفه فحكى غيره وكلاهما أمران أحلاهما مر، فإنهم يذهبون إلى أنه تعالى هدى المكلفين كافة بالهداية العامة التي هي بمعنى البيان والدلالة، بأن أكمل عقول الجميع منهم التي بها يميزون بين كثير من الخير والشر والنفع والضر، وأنزل عليهم القرآن الذي هو هدىً للناس، وبعث إليهم الرسل الناصحة الذين يهدون بأمره إلى سبيل الخيرات، فأما ما عدا ذلك من أقسام الهدى أو في اللطف وشرح الصدر فلم يساو بين المؤمنين والكفار فيه.

فأما قولهم: بأن الشيطان غلب عليهم والهوى. فذلك شيء أخبر الله تعالى به بقوله: ﴿**اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُوْلَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ**﴾[المجادلة:١٩]، فما على من صدق الله تعالى في أخباره واعتقد صحة كلامه من ملامة، هل ينقم منهم هاهنا إلا أن آمنوا بالله العزيز الحميد وقالوا بصحة ما ورد في القرآن المجيد.

فأما استدلاله على صحة مذهبه الفاسد بذكر الختم والطبع في القرآن وبذكر الأكنة على القلوب. فإنه لا دلالة له فيه؛ لأن الختم والطبع معناهما واحد وقد تقدم الكلام على ذلك، وبيان أن المرجع به إلى علامة تكون على القلوب فلا معنى لإعادته.

فأما قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ**﴾[الإسراء:٤٦] فلو عرف هذا القائل ما قاله علماء التفسير في معنى ذلك ولم يورد ذلك ليلبس به على العوام ولكن ﴿**لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ**﴾[الطلاق:٧]، فمن المفسرين من قال: أن الكفار كانوا إذا سمعوا تلاوة النبي صلى الله عليه للقرآن في صلاته بالليل في الحرم أيام كان بمكة والإسلام حينئذ مغمور فإنهم يرجمونه ويؤذونه، فأراد الله تعالى منعهم من ذلك فألقى عليهم النوم والأمور المانعة من السماع للكلام والفهم له، فسمى تلك الموانع حجاباً مستورا ووقراً في الآذان وأكنة على القلوب، وقال تعالى: ﴿**وَ[إِذَا قَرَأْتَ الْقُرآنَ] جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ حِجَاباً مَّسْتُوراً**﴾[الإسراء:٤٥]، ﴿**وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْراً وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَّوْاْ عَلَى أَدْبَارِهِمْ**

نُفُوراً﴾[الإسراء:٤٦] وإنما كانوا ينفرون عند ذكره لله وحده في غير الوقت الذي يمنعهم الله تعالى من سماع القرآن منه في صلاته؛ لئلا يؤذوه ويمنعوه.

ومنهم من قال: أن الغرض بما ذكره تعالى من الأكنة والقساوة والسد والحجاب وأمثال ذلك إنما هو التمثيل لمن هو على هذه الصفة كما سماهم عمياً وصماً وبكماً، وإنما أراد بذلك أنهم بمثابة من هو كذلك وإلا فقد علمنا أنهم لم يكونوا كذلك حقيقة، بل كانوا يبصرن بأعينهم ويسمعون بآذانهم ويعقلون أكثر الأشياء بقلوبهم؛ ولولا ذلك ما صح كونهم مكلفين بشيء أصلاً، ولكن لما لم ينتفعوا بهذه الأشياء في الغرض المقصود منهم بها صارت في حكم المعدومة عنهم، وقد حكى الله عن عاد مع كفرهم إن حواسهم كانت سليمة وقلوبهم صحيحة بقوله: ﴿**وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعاً وَأَبْصَاراً وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُون**﴾[الأحقاف:٢٦] فأخبر تعالى أن هذه الآلات[١] كانت موجودة معهم غير أنهم لما ينتفعوا بها صارت كأنها معدومة ومذهب

---

(١) مكتوب: الآيات.

العرب في تمثيل من لم ينتفع بشيء بأنه كمن عدمه ظاهر، قال الأفوه الأودي:

منا معاشر لم يبنوا لقومهم وإن بنوا قومهم ما أفسدوا عادوا
كيف الرشاد وقد صرنا إلى ملأ لهم عن الرشد أغلال وأقياد

وإنما أراد بذلك أنهم لم يكن لهم في الصلاح سعي ولا به اهتمام فصاروا بمثابة من له غل وقيد يمنعه عن ذلك، ولو كانوا كذلك حقيقة لما استحقوا ذماً له ولا لوماً عليه.

وقال آخر:

لقد أسمعت لو ناديت حياً ولكن لا حياة لمن تنادي

فنفى الحياة عنه؛ لأنه لم ينتفع بها صارت كالمعدومة، وذلك بين واضح.

فعلى أي التأويلين حملنا ما أورده لم يكن له فيه حجة بل عليه؛ لأن الله تعالى أورد ذلك مورد الذم للمذكورين، وإنما استحقوا الذم على ما فعلوه من القبائح وهم غير معذورين في فعله، ولو كان ما توهمته الحشوية

صحيحاً من أن الأفعال مخلوقة من الله تعالى فيهم أو أنهم كانوا ممنوعين عن القيام بها كلفوه كان في بعض ذلك أكبر عذراً لهم ولما توجهت إليهم لائمة لائم وهذا ما لا يخفى على ناظر منصف.

فأما استدلاله على ذلك بقوله [تعالى]: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلاَمِ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[يونس:٢٥] قال: فالدعاء عام[(١)] والهداية إلى الإجابة خاصة. وهذا لا حجة له فيه؛ لأنه لا عموم في قوله تعالى: ﴿يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلاَمِ﴾ وإنما هو فعل مستقبل والعموم أحد أقسام الأسماء ولا يدخل في الأفعال، ولكن لعله لم يسمع بهذا القدر ولم يقو على التمييز بين الأسماء والأفعال.

وقوله: بأن الهداية إلى الإجابة خاصة.

---

(١) «إنما كان الدعاء عاماً؛ لعموم المفعول المحذوف لقصد التعميم مع الاختصاص كما صرح به علماء البيان، قال سعد الدين التفتازاني فيما معناه المطول: وإن احتمل أن يجعل من قبيل ما ينزل منزلة اللازم لكن الفاعل الذي في يشهد أن القصد في هذا المقام إلى تعميم المفعول فإن الحمل على أمثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام» حاشية.

قلنا: ليس في الآية ما يدل على تخصيص المكلفين دون بعض؛ لأن أكثر ما فيها أنه يهدي من يشاء وليس فيها بينا من شاء هدايته، فتحتمل على أن يريد به تعالى الهداية العامة فيكون ذلك تخصيصاً للمكلفين جميعاً دون من لم يشاء تكليفه كالمجانين وما شاكلهم، وتحتمل أن يريد الهداية التي تختص بالمؤمنين وهي الزيادة في التوفيق والتسديد أو الثواب على ما تقدم بيانه ولا شك أن ذلك لبعض المكلفين دون البعض، فبان أنه لا دلالة له فيها ذكر على ما قصد.

وأما استدلاله بقوله تعالى: ﴿**فَمَن يُرِدِ اللهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلاَمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً**﴾[الأنعام:١٢٥]. فلا حجة له فيه بل عليه الحجة؛ لأنا قد بينا أن الهداية منقسمة إلى معان: أحدها الثواب، والضلالة منقسمة إلى معان: أحدها العقاب، فمعنى الآية أن من يريد الله أن يثيبه من المؤمنين يقدم له شرح الصدر الذي هو من جملة الثواب العاجل أو زيادة اللطف لأجل الإسلام الذي فعله هو، فيكون عند هذا الشرح أقرب إلى الاستقامة على ما هو عليه من الإيمان، ومن يرد أن يعاقبه من العصاة يقدم له حرج الصدر الذي هو جار مجرى العقاب على كفره فيصير صدره ضيقاً حرجاً بما هو عليه من الكفر ليكون عند الحرج والضيق

أقرب إلى [عدم][1] الانتقال عن الكفر الذي هو سبب ذلك الحرج في الدنيا والعقاب الذي هو الضلال في الآخرة، وقد دل على أنه أرد بذلك عقابهم بقوله تعالى في آخر الآية: ﴿**كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ**﴾[الأنعام:١٢٥] فالرجس هو العقاب فأخبر تعالى أنه جعل العقاب عليهم؛ لما لم يؤمنوا، وعند الحشوية أنهم لم يؤمنوا؛ لأنه جعل عليهم الرجس، فمذهبهم بخلاف ما تشهد به الآية، فتكون الآية حجة عليهم لا لهم.

وقوله: لا مخرج للقدرية من دلالة هذه الآية. فصحيح لو كان يعرف القدرية من هم ولكنه يصيب وما يدري ويخطئ وما درى.

فأما استدلاله بقوله تعالى: ﴿**أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ**﴾[الجاثية:٢٣] ونحوها. فإنه لا حجة له في شيء من ذلك؛ لأن المراد بالإضلال هاهنا العقاب في الدنيا أو في الآخرة، فكأنه قال: (أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وعاقبه الله على علم بما يستحقه من ذلك)، وأما الختم فقد بينا أن المراد بالختم العلامة التي تظهر للملائكة على

---

(١) أضيفت لتستقيم الجملة.

قلوب الكفار، وكذلك قوله: ﴿**يُضِلُّ مَن يَشَاءُ**﴾ فالمراد بالإضلال المنسوب إليه تعالى هو العقاب للمستحقين وقد بينا ذلك فيما سبق، فلم يكذب الله أحد من أهل العدل بل نسبوا إليه من الإضلال ما هو لائق بحكمته، وإنما المكذب لله تعالى في خبره هم الحشوية في قولهم: أن الله تعالى لم يهد الكفار وهو يقول: ﴿**وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى**﴾[فصلت:١٧] فهم المكذبون لله تعالى في هذا وإن كانوا رادين لأكثر القرآن مكذبين له، ومن نظر بعين النصفة علم أن ذلك كما ذكرنا، وإنا لم نحكم عليهم بذلك مجازفة ولم نطلق القول فيه من غير بينة.

فأما استدلاله بقوله تعالى: ﴿**وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ**﴾[الحجرات:٧] قال: فلو فعل بالكفار ذلك أيضاً لم يكن لامتنانه على المؤمنين معنى. وهذا لا حجة له فيه؛ لأن غاية ما في ذلك أنه ذكر المؤمنين ولم يذكر الكفار، واغفال ذكرهم لا يدل على أن حكمهم في ذلك مخالف لحكم المؤمنين؛ لأن تخصيص أحد القسمين بالذكر لا يقتضي نفي حكمه عن غيره إلا عند من لا بصيرة له ممن يتمسك بدليل الخطاب وهو باطل عندنا.

وقوله: لو فعل ذلك للكفار لم يكن لامتنانه على المؤمنين معنى.

قلنا: بل فيه فائدة من وجهين:

أحدهما: أن المؤمنين أعظم انتفاعاً به من الكفار.

الثاني: أنه خصهم بالذكر تعظيماً لأمرهم وتفخيماً لشأنهم، وإن كان الكفار قد شاركوهم في ذلك؛ لأن الله تعالى إنما زين الإيمان في قلوب المؤمنين بما علق به الأحكام الشريفة والأسماء الحسنة والمدائح العظيمة في الدنيا، وبما وعد عليه من الثواب الجزيل والنعيم الدائم في الآخرة، وقد اطلع الكفار من ذلك على مثل ما اطلع عليه المؤمنين ورغب الكافة منهم في الإيمان غاية الترغيب وحسنه عند الجميع بأوفى التحسين، ولذلك اسلم كثير من الكفار لا أنهم كانوا من جملة من حبب إليهم الإيمان وزينه في قلوبهم وكره إليهم الكفر والفسوق والعصيان ما كانوا من الراشدين، ومن أصر منهم على الكفر فليس لأن الله زين له ما هو عليه بل زينه له الشيطان كما قال تعالى: ﴿**وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ وَقَالَ لاَ غَالِبَ لَكُمُ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ**﴾[الأنفال:٤٨]، وقال تعالى: ﴿**وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ**﴾[العنكبوت:٣٨] وأمثال ذلك يكثر.

فأما استدلاله بقوله تعالى: ﴿**كَذَلِكَ نَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ (١٢) لاَ يُؤْمِنُونَ بِهِ**﴾[الحجر:١٣]. فإنه لا حجة له فيه بل الآية حجة عليه؛ لأن معنى ﴿**نَسْلُكُهُ**﴾ هو أنا نخطره بقلوبهم وننبهم على النظر فيه واتباعه فلا يقبلون ذلك ولا يؤمنون به بل يتبعون اهوائهم ويقفون آبائهم، والآية وردت مورد الذم لهم والإزراء عليهم ومثل هذا قوله تعالى: ﴿**كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ (٢٠٠) لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ**﴾[الشعراء:٢٠١] فتوعدهم على ذلك ولو لم يكن لهم في الأرض عن ذلك جناية ولا جرم بل كانوا ممنوعين عن معرفته ومصروفين عن اتباعه لما لحقهم لوم من لائم ولا مذمة من ذام، فلما ذمهم الله تعالى وتوعدهم بالعقاب على ذلك دل على الجناية منهم وذلك كله يبطل مذهب الحشوية في قولهم أن كل هذه المخازي من الله تعالى خلقاً وإحداثاً تعالى الله عما يقولون علواً كبيرا.

فأما استدلاله بقوله تعالى: ﴿**أَفَمَن شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّبِّهِ**﴾[الزمر:٢٢]. فإنه لا حجة له فيه بل الآية حجة عليه؛ لأن الله تعالى نسب شرح الصدر إليه وما نسب قسوة القلوب إليه بل ذم عليها وتوعد أهلها، وذلك يدل على أنها فعلهم لا خلقه تعالى فيهم؛ إذ لو كانت

خلقاً منه تعالى فيهم لما استحقوا ذماً ولا عقاباً، فبان أن الآية حجة على بطلان مذهب الحشوية في ذلك.

فأما قوله تعالى: ﴿فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّبِّهِ﴾[الزمر:٢٢]، وقوله: ﴿يَهْدِي اللهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ﴾[النور:٣٥]. فليس لهم في ذلك علقة ولكنه أحب أن يكثر به كلامه وقد سمى الله تعالى القرآن نوراً والإسلام نوراً والثواب في الآخرة نوراً إلى غير ذلك، ولا شك أن بعض ذلك يختص المؤمنين وبعضه يعم المكلفين كنور القرآن والرسالة فإن ذلك موجه نحو المكلفين، فمن قبله نفع نفسه ومن حاول اطفاء نور الله فالله متم نوره ولو كره الكافرون.

فأما استدلاله بقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى (٥) وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى (٦) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى (٧) وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى (٨) وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى (٩) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾[الليل:١٠] قال: فأخبر الله تعالى أنه الميسر للحسنى - وأظنه أراد لليسرى – والعسرى، والتيسير التهيئة. وهذا لا حجة له فيه بل الآيات وما بعدها وما قبلها من هذه السورة حجة عليه؛ فإنه تعالى أخبر أن من أعطى وأتقى وصدق بالحسنى سنيسره للحسنى وهي الجنة والراحة في الثواب الدائم، ومن بخل واستغنى وكذب بالحسنى سنيسره للعسرى وهي النار والحال السيئة والمعيشة الضنكى في العقاب

الدائم، وذلك يدل على أن هذه الأفعال من المحسن والمسيء فلذلك استحق المحسن ثواب الإحسان والمسيء عقوبة الإساءة، ولو كان ذلك من فعل الله تعالى أو من خلقه فيهم لم يستحقوا عليه شيئاً من الثواب والعقاب كما لا يستحقون ذلك على ألوانهم وصورهم، فبان أن ما أراده هو حجة عليه لا له، ولكن حبه لمذهبه الفاسد غطى عنه عيونه:

وعين الرضى عن كـل عيـب كليلـة [ولكن عين السخط تبدي المساويا]

فصار يورد ما هو حجة عليه ودليل على فساد مذهبه وهو يظن أنه حجة له ودليل على صحته وذلك هو الضلال البعيد، يحقق ما ذكرنا أن الله تعالى جعل التيسير لليسرى موقوفاً على الإعطاء والتقوى والتصديق بالحسنى وحاصلاً بعدها فدل على أنه ثواب على هذه الأفعال، وجعل التيسير للعسرى موقوفاً على البخل والاستغناء والتكذيب بالحسنى وحاصلاً بعدها فدل على أنه عقاب على هذه الأفعال، فلو لم يكن لنا حجة على بطلان مذهب الحشوية في قولهم أن أفعال العباد خلق من الله عز وجل فيهم سوى هذه الآيات لكفى بها.

فأما استدلاله بقوله تعالى: ﴿**فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا**﴾[الشمس:٨].

فهذه الآية حجة عليه لا له؛ لأن الإلهام هو التعريف للفجور والتقوى ولولا أن الفجور والتقوى من أفعال العباد التي هم يحدثونها لما كان لتعريفهم لذلك معنى ولا وجه، لأن هذه الأفعال من الفجور والتقوى إذا كانت خلقاً لله تعالى فيهم فمتى أوجدها فيهم أغناهم عن معرفتها، ومتى لم يوجدها فيهم ولا لهم سبيل إلى ايجاد شيء منها لم يكن في تعريفهم ذلك فائدة، وإنما تكون في معرفة ذلك فائدة إذا كانوا متى عرفوا التقوى ومنفعته حملوا أنفسهم عليه وإن كان كريهاً، ومتى عرفوا الفجور ومضرته صرفوا أنفسهم عنه وإن كان شهياً، وذلك يقتضي أن تكون هذه الأفعال حادثة من جهتهم غير مخلوقة من قبل الله تعالى، ولو لم يكن لنا على بطلان مذهب الحشوية سوى هذه الآية لأكفتنا بها.

فأما استدلاله بقوله تعالى: ﴿**أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزّاً**﴾[مريم:٨٣]، وقوله: ﴿**وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَاناً فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ**﴾[الزخرف:٣٦]، وقوله: ﴿**وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَاء فَزَيَّنُوا لَهُم مَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ**﴾[فصلت:٢٥]، وقال في آية أخرى: ﴿**إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ**﴾ قال: افتراه يساوي بينهم؟

وما ذكره هاهنا فلا حجة له فيه بل هو حجة عليه؛ لأن إرسال الشياطين على الكافرين كما يصرفهم عن المؤمنين بالألطاف وامداده لهم بالتوفيق والتسديد، وإنما قلنا أن الإرسال هو التخلية وأن المرجع بها إلى أنه لم يمنع البعض من البعض؛ لأن الإرسال مستعمل في معنيين:

أحدهما: الأمر بالشيء والحث عليه كما أرسل الله تعالى الرسل عليهم السلام بهداية الناس ولرشادهم.

والآخر: بمعنى التخلية كما يقال أرسل فلان دابته إذا لم يعيدها ويمنعها من الذهاب في المسالك.

فإذا ثبت ذلك وقد علمنا إن الله تعالى لم يأمر الشياطين بإضلال الكفار؛ لأن إضلالهم فحشاء ومنكر ولا اشكال أن الله لا يأمر بالفحشاء وإنما يأمر بالعدل والإحسان، علمنا حينئذ أن معنى إرساله للشياطين ليس إلا تخليته لهم هن الموانع ولم يصرفهم عنهم كما صرفهم عن المؤمنين من جملة زيادة الهدى والتوفيق التي هي موقوفة على تقدم الاهتداء منهم ومجاهدتهم أنفسهم أولاً في ذلك، كما قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا**﴾[العنكبوت:٦٩] فلهذا وقع الفرق بين الكفار والمؤمنين

فإن الشيطان لعنه الله دعا الناس جميعاً إلى طاعته فمنهم من أجابه وجعل له عليه سلطاناً وولاه على نفسه، ومنهم من أتى عليه وامتنع فأمد الله تعالى الممتنع عن إجابة الشيطان بمواد التوفيق والتسديد وخلى بين الشيطان وبين من أطاعه من الكفار.

فأما قوله: ﴿**وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَاناً فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ**﴾[الزخرف:٣٦] فإن المراد بذلك أن من أعرض عن ذكر الله تعالى في الدنيا قيض الله شيطاناً في النار وقرنه به ألا ترى أنه [][١] تعالى قال بعد ذلك: ﴿**حَتَّى إِذَا جَاءنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ**﴾[الزخرف:٣٨]، وقال: ﴿**وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ**﴾[الزخرف:٣٩]، وكذلك قوله تعالى: ﴿**وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَاء فَزَيَّنُوا لَهُم مَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ**﴾[فصلت:٢٥] فقد قيل معناه خلينا بينهم وبين الشياطين وقد قيل هو كالأول وتقدير الكلام كأنه قال: (وقرنا بهم في النار قرناء حسنوا لهم معصية الله) وهذا لا حجة له بوجه بل الحجة عليه فيما أورده من ذلك؛ لأن الله تعالى أورد الآيات مورد الذم للكفار وبين استحقاقهم للعقوبة وذلك يدل على أنهم قدموا من المعاصي ما

---

(١) مكتوب: قال.

يستحقون بها ذلك، وأن المعاصي فعلهم غير مخلوقة من قبل الله تعالى فيهم؛ إذ لو كانت مخلوقة لم يذمهم عليها ولم يعاقبهم كألوانهم وصورهم، وكذلك فرقه بين المؤمنين والكافرين في ذلك يدل على أنهم فعلوا ما اقتضى التفرقة بينهم بل قد صرح تعالى بذلك في قوله أنه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون، إنما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به مشركون وذلك لا يخفى، فكانت الآيات حجة عليه من هذا الوجه أيضاً.

فأما استدلاله بقوله تعالى: ﴿**كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُواْ أَنَّهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ**﴾[يونس:٣٣]، وبقوله تعالى: ﴿**وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**﴾[السجدة:١٣] ونحوها. فلا حجة له فيه بل كل ذلك حجة عليه؛ لأنه تعالى أخبر أن قوماً مخصوصون من الفساق كان قد أعلم نبيه عليه السلام أنهم لا يؤمنون وليس ذلك في كل فاسق؛ لعلمنا أن كثيراً من الفساق والكفار تابوا وآمنوا فعلمنا أن ذلك خاص، ونحن نقول أن كل من أخبر الله تعالى أنه لا يؤمن ولا يختار الصلاح فكذلك تكون الآية؛ لأنه تعالى لا يكون في خبره كذب.

وكذلك قوله تعالى: ﴿**حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ**﴾[السجدة:١٣] فصحيح أيضاً ونحن نقول بذلك ولكنه أخبر أن أحداً لا يدخل النار إلا

بعمله وسوء اختياره، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿**فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ**﴾[العنكبوت:٤٠]، وقوله: ﴿**فَالْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾[يس:٥٤] وذلك كله يدل على بطلان مذهب الحشوية في قولهم أن أفعال العباد مخلوقة من قبل الله تعالى فيهم؛ إذ لو كانت مخلوقة من جهته لم يذمهم بقوله: ﴿**كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُواْ أَنَّهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ**﴾[يونس:٣٣] فإن الآية وردت مورد الذم على ذلك، ولا يستحقون الذم على شيء خلقه الله فيهم ولا العقاب، فلما ذمهم وعاقبهم دل على أن الأفعال منهم، وفي ذلك من الدلالة على بطلان مذهب الحشوية ما لا يخفى على عاقل.

فأما قوله: من أخبر الله تعالى أنه لا يؤمن كيف يؤمن؟

فإنا نقول له: إن الله تعالى صادق في خبره، فمن أخبر أنه لا يؤمن فهو كما أخبر تعالى إلا أن الحشوية لا يمكنهم أن يعلموا أنه صادق في أخباره؛ لأنهم يعتقدون أن كل كذب يوجد في الدنيا فلم يوجد إلا منه تعالى، فمن كان يعتقد في الله تعالى هذا الاعتقاد الخبيث كيف يمكنه أن يثق بشيء من أخباره أو يصدقه في مقاله !؟ فقد أدى هؤلاء الحشوية قولهم بأن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى إلى هذا الفساد العظيم وأمثاله.

فأما استدلاله بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ﴾[الأعراف:١٧٩] قال: فمن ذرأه لجهنم فهل يكون إلا إن الله لم يرد إيمانه. وهذا لا حجة له فيه بل الآية حجة عليه؛ لأنها واردة مورد الذم للمذكورين ولا شك أن أحداً لا يستحق الذم إلا على ما جناه من جرم أو قدمه من اساءة، وذلك يقتضي أن الخطايا منهم؛ إذ لو كانت خلقاً من الله لما كان عليهم ملامة للائم، فأما معنى الآية فقد اختلف العلماء فيه:

منهم من قال: معنى ﴿ذَرَأْنَا﴾ ميزنا لجهنم، ومنه سميت الرياح ذاريات من حيث كانت تفصل بين كثير من الأشياء وتفرق، وهو قد ميز أهل الكفر من أهل الإيمان في الدنيا بالأسماء والأحكام والفروق البينة، وإنما ميزهم بعدما وجدت منهم الأفعال فعلى هذا الوجه من التأويل لا علقة للحشوية بهذه الآية.

ومن العلماء من قال: بل المراد الذرء والخلق، ثم اختلف هؤلاء فمنهم من قال: هو الذرو الآخر وهو خلقهم في الآخرة بعد الموت ولا شك أنه يخلق في ذلك الوقت خلقاً للنار، ولكنه قد أعلمنا أنه لا يبعث من الخلق إلى النار إلا من مات مصراً على الكفر أو الفسوق، وقال من ذهب إلى هذا القول أنه تعالى وإن ذكر الذرو بلفظ الماضي إلا أنه يريد به الاستقبال وذلك

جائز وجار مجرى قوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ﴾[الأعراف:٤٤] فإن ذلك ورد بلفظ الماضي والمراد به الاستقبال، قال: والذي يدل على صحة هذا التأويل والمراد الذرو وهو خلقهم في الآخرة قوله تعالى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لاَّ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾[الأعراف:١٧٩] وقد علمنا أنهم لم يكونوا في الدنيا هكذا، فثبت أن المراد بذلك خلقهم في الآخرة وجرى مجرى قوله تعالى: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمْياً وَبُكْماً وَصُمّاً﴾[الإسراء:٧٩] وافئدتهم تكون ذلك اليوم هواً فلا يفقهون بها لشدة الأمر.

ومن العلماء من قال: بل المراد بذلك خلقهم في الدنيا إلا أن هذه اللام هي لام العاقبة ومعناها أنه تعالى يخلق الخلق للعبادة إلا أنه علم أن عاقبة كثير منهم تصير إلى النار؛ لكفرهم به ومعصيتهم له فصار كأنه ما خلقهم إلا لها وجرى مجرى قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾[القصص:٨] ونحن نعلم أنهم لم يلتقطوه إلا لما أخبر به تعالى في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَى أَن يَنفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَداً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾[القصص:٩]، فهذه كانت

أغراضهم فيه ومراداتهم منه إلا أنه لما كان المعلوم عند الله تعالى أنه يصير في عاقبة أمره عدواً وحزناً عليهم جاز أن يعبر عن عاقبة الأمر بهذه الآية حتى كأنه المقصود، وذلك مذهب العرب معروف قال الشاعر:

أموالنا لذوي الميراث نجمعها ودورنا لخراب الدهر نبنيها

وقال آخر:

وللموت تغدو الوالدات سخالها كما لخراب الدهر تبنى المساكن

ومثال ذلك في الشعر كثير، ومعلوم أن أحداً لا يقصد بناء داره أن تخرب، ولا يطلب الولد لأن يموت، ولما كان عاقبة الولد للموت وعاقبة الدار للخراب جاز أن يعبر عن العاقبة بذلك حتى كأنها المقصود، فكذلك ما ذكره تعالى في هذه الآية، ومتى حملت على أحد هذه الوجوه وافقت قوله تعالى: ﴿**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ**﴾[الذاريات:٥٦] وطابقت دلالة العقل التي شهدت لله تعالى بالحكمة في خلقه وعظيم الرحمة والنعمة على بريته فإنه إذا لم يأخذ أحداً منهم إلا بذنبه ولم يعذبه إلا بما جنت يداه كان ذلك أظهر في الحكمة وأدنى إلى الرحمة من أن يوقع عباده في الكفر ابتداء بغير اختيار منهم ثم يسوقهم إلى النار بلا جرم لهم، ومتى حمل على ما توهمت الحشوية القدرية من أنه تعالى خلق أكثر الخلق للنار وخلق فيهم

الكفر بة ومنعهم من الإيمان الذي يتوصلون به إلى رحمته ثم أوقعهم في النار، فإن ذلك ينافي الآية الدالة على أنه تعالى خلقهم للعبادة ويخرج عما قر في العقول من عدله وحكمته ورحمته بخليقته، فسقط بما ذكرنا تعلق من تعلق بهذه الآية من المجبرة القدرية.

فأما استدلاله بقوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا**﴾[آل عمران:٨]، وبقوله: ﴿**[وَ]**[1]**لَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا**﴾[الحشر:١٠]، وبقولنا: ﴿**اهدِنَـــا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ**﴾[الفاتحة:٦] قال: ولا يجوز أن يسألوا الله تعالى إلا ما يجوز أن يقع ضده ألا ترى أنه لا يجوز أن يأمرهم أن يسألوه ألا يظلمهم لما لم يجز أن يقع ضده منه. وهذا لا حجة له فيه بل هو حجة عليه؛ لأنه ليس فيما ذكرنا ما يقتضي نسبة شيء من هذه القبائح إلى الله بل ذلك يقتضي نفيها عنه، فكأنه يستدل بالشيء على عكس ما يدل عليه وذلك جهل.

---

(١) مكتوب: ربنا.

وقوله: لا يجوز أن يسأل الله تعالى ما لا يجوز أن يقع ضده. فليس الأمر كذلك بل قال الله تعالى: ﴿[قَالَ][1] رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِ﴾[الأنبياء:١١٢] فأمر نبيه عليه السلام أن يسأله أن يحكم بالحق وإن كان ضد ذلك الذي هو الحكم بالباطل لا يجوز أن يقع من الله تعالى، فبطل ما توهمه وثبت أنه يجوز أن يسأل الله تعالى ما يعلم قطعاً أنه لا يجوز أن يفعل خلافه.

فأما استدلاله بأنه الله تعالى لما أمر إبليس بالسجود لآدم وأمر الكفار بالإيمان كان عالماً بأن ذلك لا يقع منهم ولا يجوز أن يريده لأن إرادة ما يعلم أنه لا يقع تمني الحمقى. وهذا لا دلالة فيه بل فيه دلالة على فقده التمييز بين الإرادة والتمني فإن الإرادة من المعاني التي تختص بالقلوب في حق العباد وليست من جنس الكلام، والتمني جنس من الكلام وهو قول القائل: (ليت لي كذا ولدي) ومحله اللهوات وما جرى مجراها، ولا اشكال عند من له أدنى نصيب من التحصيل أن الإرادة والتمني جنسان مختلفان فكيف تكون إرادة ما لا يكون تمنياً! وإنما تجاهل في ذلك بعض متقدمي المجبرة طلباً للمغالطة والتلبيس، فكأن هذا المتكلم مشغوف بسقط الكلام

---

(١) مكتوب: وقل.

لا يجري على لسانه غيره، ولا يستقر في قلبه سواه، فإذا صح ذلك وقد علمنا أنه تعالى أمر إبليس بالسجود لآدم وأمر الكفار بالإيمان علمنا أنه مريد لحصول ما أمر به؛ لما قدمنا ذكره من أن الأمر لا يكون أمراً إلا إذا أراد الآمر حدوث المأمور به فلا معنى لإعادته.

فأما استدلاله بقوله تعالى لإبليس لعنه الله: ﴿**فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَاء مَّوْفُوراً (٦٣) وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ**﴾[الإسراء:٦٤] قال: وهذا تسليط منه لإبليس على من أراد إهلاكه؛ بدليل قوله تعالى: ﴿**إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ**﴾[الحجر:٤٢]. وهذا لا حجة له فيه بل جميع ما ذكر حجة عليه لو كان يعقل؛ فإنه لا اشكال أن هذه الألفاظ ألفاظ تهديد لإبليس وليست بأمر ولا تسليط، وإن كان التسليط متى ورد بصيغة الأمر وأراد المورد للصيغة حدوث ما تناولته فلا شك في كون الصيغة أمراً وقد بينا ذلك فيما سبق، ولا شك أن ما يحاوله إبليس من الإفساد على الناس فاحشة ومنكر والله تعالى لا يأمر بالفحشاء والمنكر وهذا أظهر من أن يحتاج إلى المبالغة في بيانه، فإذا بطل أن يكون ذلك تسليطاً للشيطان سقط تعلقه به وإنما ذلك حجة عليه؛ لأن الله تعالى توعد إبليس

ومن تبعه بعذاب جهنم وأخبر أنها جزاؤهم جزاء موفوراً، وذم إبليس وذم من تبعه وسماهم الغاوين، وكل ذلك يدل على أنهم استحقوا ذلك بأفعالهم وسوء اختيارهم؛ إذ لو كان خلق الله فيهم لما استحقوا ذماً ولا عقاباً وهذا ظاهر.

فأما استدلاله بقوله تعالى: ﴿**وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً**﴾[الأنبياء:٣٥]. فإنه لا حجة له فيه؛ لأن المراد بالشر هاهنا ما يصيبهم من مصائب الدنيا كالمرض والموت وذهاب الأولاد ونقصان الأموال ونحو ذلك، والمراد بالخير ما ينالهم من نعم الدنيا بالخصب وسعة المال وكثرة الأولاد والحياة والصحة ونحو ذلك، يدل على ذلك أنه قال في أول الآية: ﴿**كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ**﴾[الأنبياء:٣٥] والمراد بقوله فتنة أي يمتحنكم به امتحاناً، ثم لو كان الخير والشر هاهنا عامين لأجل أنهما أسماء الأجناس المعروفة فيقتضي استغراق الجنس فيجب تخصيصها بما قدمنا من الأدلة العقلية والسمعية الدالة على أن أفعال العباد لا يجوز أن تكون خلقاً لله تعالى.

ثم حكى هذا عن نفسه وعن طائفته - عن الحشوية - أنهم يذهبون إلى: إن الله سبحانه أن يكلف عباده ما شاء؛ إذ هم ملكه يتصرف فيهم كيف

شاء. قال: لأنه لم يكن حكيماً يفعله فيخرجه ذلك عن الحكمة وأن له أن يفعل بالعبد ما شاء لا تخصيص بما فيه الصلاح للعبد.

وحكى عن أهل العدل: أن الله لا يفعل بالعبد إلا ما فيه الصلاح له، ولا يكلفه ما لا يطيقه، وإن فعل به ما ليس له فيه الصلاح فقد ظلمه وخرج عن الحكمة بذلك.

فنقول له: أما ما حكيته عن نفسك وأصحابك فقد بلغت من كشف جهالاتهم ما يقصر عنه أكبر خصومك وقد ذكرنا فيما سبق أن أحداً لا يحتاج أن يبلغ في التشنيع على أهل مقالتك من الحشوية غاية فوق حكاية مذاهبهم الفاضحة على وجوهها.

وقولك: بأن الله تعالى له أن يكلف عباده ما شاء. فصحيح لكنه لا يشاء إلا الصلاح دون الفساد بخلاف مما توهمت؛ لما قدمنا من الأدلة التي تدل على أنه تعالى لا يريد شيئاً من القبائح ولا يفعلها، وهم وإن كانوا ملكه فإنه لا يفعل بهم إلا ما هو مصلحة دون ما هو مفسدة؛ لما تقدم، وعلى أنه قد ثبت عند كل عاقل أن الملك ليس له أن يتصرف في ملكه إلا على والوجه الحسن دون القبيح، ألا ترى أن واحداً لو بنى داراً فلما تمت عمارتها أمر

بإحراقها لغير علة موجبة ولا غرض صحيح، فإن العقلاء يلومونه ولو اعتذر إليهم بأن هذا ملكي فإنهم يعدون هذا العذر ذنباً آخر يستوجب عليه الملامة، وكذلك لو أخذ ماله فألقاه في البحر لغير مصلحة يجلبها ولا مضرة يدفعها فإن العقلاء يلومونه ولا يقبلون عذره بأنه ملكي! فإذا لم يكن للمالك في الشاهد أن يتصرف في ملكه كيف شاء إلا بشرط أن يكون هناك غرض صحيح وتعرى تصرفه عن كل وجه من وجوه القبح ثبت أن تعليلهم لجواز التصرف لمجرد الملك تعليل باطل(١)، فبطل ما بنى عليه الحشوية أكثر جهالاتهم في هذه المسائل وصح أن الله تعالى لا يفعل بعباده إلا ما هو مصلحة دون ما هو مفسدة وإن كانوا ملكه سبحانه.

وقوله: لم يكن حكيماً يفعله.

قلنا: نحن وسائر المكلفين لا نعلم حكمته تعالى [إلا](٢) بالاستدلال عليها بأفعاله تعالى فإذا وجدنا الأفعال تجري على منهاج الحكمة والعدل المعقول في الشاهد علمناه عدلاً حكيما، وإن لم تجر أفعاله كذلك لم يكن لنا

---

(١) وهذا التعليل انعكس أثره على الناحية السياسية حيث أعطي الحاكم السلطة المطلقة دون تعليقها بالمصلحة.

(٢) أضيفت لتستقيم الجملة.

طريق إلى العلم بحكمته، وكذلك لم يكن للحشوية وغيرهم من أقسام المجبرة أن يعلموا أن الله تعالى حكيم؛ لأنهم يعتقدون أن كل عبث وسفه وكذب وزور وظلم وجور فهو منه خلقه وأوجده، ومن كان يعتقد أنه تعال بهذه الصفة فإنه لا طريق له إلى العلم بأنه حكيم أصلاً.

فأما حكايته عن أهل العدل أنهم قالوا: أن الله تعالى لا يفعل إلا الصلاح. فلعمري أن ذلك صحيح وقد بيناه الآن.

وأما قولهم: أنه تعالى لا يكلف أحداً ما لا يطيقه. فذلك صحيح وعليه دلت أدلة العقل السليمة من أسقام الجهل والحيرة؛ فإنا نعلم أن تكليف ما لا يطاق قبيح، ولذلك يستقبح كل عاقل تكليف الأعمى بنقط المصاحف على وجه الصحة والصواب، وتكليف من لا جناح له الطيران في الآفاق وأشباه ذلك، ولا وجه لقبح ذلك إلا أنه تكليف ما لا يطاق ولا يمكن، والله تعالى أعلم العلماء بقبح القبائح وأغنى الأغنياء عن فعلها فلا يجوز أن يفعلها وقد ورد القرآن بذلك في غير موضع فقال تعالى: ﴿**لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا**﴾[البقرة:٢٨٦]، وقال تعالى: ﴿**لاَ نُكَلِّفُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا**﴾[الأعراف:٤٢]، وقال تعالى: ﴿**لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلَّا مَا آتَاهَا**﴾[الطلاق:٧]، وقال: ﴿**[فَـ]اتَّقُوا اللهَّ مَا اسْتَطَعْتُمْ**﴾[التغابن:١٦]

ونحو ذلك، فما ذهب أهل العدل من ذلك إلا إلى ما شهدت به أدلة العقول ووردت به آيات الكتاب، وما ذهبت إليه الحشوية يشهد العقول ببطلانه وينطق القرآن بفساده.

فأما استدلاله على صحة مذهبه الفاسد بقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شَاء اللهُ لأعْنَتَكُمْ**﴾[البقرة:٢٢٠]. فإنه لا حجة له فيه فإنه حجة عليه؛ لأنه تعالى دل بذلك على أنه ما أعنت أحداً إذ لو كان قد أعنت منهم أحداً لما جاز أن يقول: ﴿**لَوْ شَاء اللهُ لأعْنَتَكُمْ**﴾ لأن من هو قاعد في المسجد لا يجوز أن يقول: (لو شئت الآن لقعدت في المسجد) وهذا ظاهر، وعند الحشوية أن الله تعالى قد أعنت أكثر الخلق؛ لأنه خلق الكفر فيهم وهو يسوقهم إلى النار، ولا شك أن ذلك أعظم العنت فالآية دالة على بطلان مذهبهم بحيث لا يخفى، ولا دلالة لهم فيها؛ لأنه يمتنع أن يشترك فعلان في كونهما مصلحتين وهما في باب الصلاح سوى وأحدهما شاق والآخر غير شاق كالمرض والصحة والغنى والفقر وصوم شهر في الصيف أو شهر في الشتاء إلى غير ذلك من الأفعال، فيكون الله تعالى أن يفعل بعباده ما شاء من ذلك أو يكلفهم ما شاء منه فإذا أعدل بهم إلى الأليق بطباعهم والأخف على نفوسهم فقد جنبهم العنت، وإن كان لو حملهم ما فيه عنت لم يخرج من

كونه مصلحة؛ لأنا فرضنا الكلام في فعلين يتساويا في الصلاح ويتفاوتا في المشقة فلا دلالة في ذلك على أنه تعالى يفعل بالعباد ما ليس فيه صلاح والآية تقتضي ذلك؛ لأنها واردة للترخيص في مخالطة اليتامى لكونها أسهل من التحفظ منهم ومن أموالهم، ولو شاء الله أن يكلف التوقي عنهم وعن أموالهم لكان ذلك له ولكان فيه صلاح إن كان شاقاً كما أن في مخالطتهم صلاحاً وإن كانت سهلة، فأي حجة له في هذا.

فأما استدلاله على ذلك بأمره لهم أن يسألوه أن لا يحملهم ما لا طاقة لهم به. فإنه لا حجة له فيه؛ لأنا قد بينا أنه يجوز أن نسأله تعالى ما يعلم أنه لا يفعل خلافه كقوله تعالى: ﴿[قَالَ][1] **رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ**﴾[الأنبياء:١١٢].

فأما قوله: بأن الله تعالى كلف عباده في أول الأمر أن يقاتل الواحد عشرة ثم نسخ ذلك وخفف عنهم. فإنه لا حجة له فيه بل هو حجة عليه؛ لأن الله تعالى لم يكلفهم من ذلك إلا ما كانوا يستطيعونه في ذلك الوقت، فلما علم ضعفهم فيما بعد خفف عنهم وهذا من آكد الأدلة على أنه تعالى لا يكلف أحداً ما لا يطيقه.

---

(١) مكتوب: قل.

ثم نقض كلامه هذا واستدلاله عليه بقوله: ثم أخبر تعالى أنه لا يكلف العباد ما لا يطيقون رحمة منه لهم بقوله: ﴿**لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا**﴾[البقرة:٢٨٦]، وقوله: ﴿**يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**﴾[البقرة:١٨٥]، وقوله: ﴿**[وَ]مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ**﴾[الحج:٧٨]. فأزاح بذلك من الاشتغال بإبطال هذيانه الباطل.

فأما استدلاله على أن الله أن يفعل بالعباد مالا صلاح لهم فيه بقوله تعالى: ﴿**وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُواْ إِثْماً**﴾[آل عمران:١٧٨]. فإنه لا حجة له في ذلك بل الآية حجة على مذهبه الفاسد؛ لأنها وردت في مورد الذم للكفار والوعيد الشديد بالعذاب الأليم ولذلك قال في آخر الآية: ﴿**وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ**﴾[آل عمران:١٧٨]، وذلك يدل على أن المعاصي التي استحقوا بها ذلك منهم لا من الله؛ لأن ما يوجد من قبل الله تعالى فيهم لا يستحقون به ذماً ولا عقاباً كما قدمنا بيانه، والمراد بالآية تحذير الكفار من الاغترار بالإملاء والإنظار ولما كانت أنفسهم الخبيثة الأمارة بالسوء لا تهوى إلا الإصرار على الكفر، ولا تعتقد أن الخير لها إلا فيه ولم يكن الإملاء لها لأجل خير استحقته عند الله ولا لحسن حال لها لديه، ولا لما يعتقده الجهال أنه جزء من اتباع

الشهوات ونيل المعاصي، وإنما إملاء ليرجع ويثبت في مدة الإملاء فإذا صرفوا الإملاء إلى الازدياد من الكفر كان أعظم لعقابهم، فنسبوا خيارهم لأنفسهم في مدة الإملاء اهلكوا انفسهم.

فأما قوله: ﴿لِيَزْدَادُواْ إِثْماً﴾[آل عمران:١٧٨]. فإن هذه اللام لام العاقبة على ما قدمنا بيانها، فكأنه لما أملى لهم ليتوبوا ويرجعوا إلا أنه يعلم من أحوالهم أنهم في مدة الإملاء يزدادوا إثماً صار كأنه أملى لهم لذلك كما قال: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾[القصص:٨] أخبر عن مآل الأمر وعاقبته.

وأما قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ (٥٥) نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ﴾[المؤمنون:٥٦]. فإنما حذر تعالى الكفار من الاغترار بالمال والبنين وأن يظنوا أن ذلك إنما وفره الله عليهم وأمدهم لمرضاة عنهم ومحبته لهم وهو معنى قوله: ﴿نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ أي لا يظنوا أنهم عندنا من أهل الاستحقاق لذلك والقرابة، وإنما أردنا بهما إكمال الحجة وقطع المعذرة بإسباغ النعم ابتداء لا على وجه الاستحقاق وايجاب الشكر على ذلك.

وأما قوله تعالى: ﴿إِذَا خَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ﴾[الزمر:٤٩]. فليس فيه حجة له على شيء من مذهبه الفاسد بل الآية حجة عليه وإنما حكى تعالى جهالة من هذه حاله فيظن إنما وصله من نعم الله تعالى وإنما وصل إليه باستحقاق وإن كان كافراً، وأخبر تعالى أن ذلك فتنة والمراد بالفتنة هاهنا الامتحان بالتمكين من نعم الدنيا ليقوم بها كلفه من الحقوق المتعلقة بها، ففي الآية حجة على بطلان مذهب الحشوية لأنها وردت مورد التجهيل لهذا المذكور والذم له ولهذا قال تعالى في آخر الآية: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[الزمر:٤٩] فيدل ذلك على أن هذا التجاهل والظن السوء والقول القبيح منه لا من الله تعالى؛ إذ لو كان من الله خلقه فيه لم يستحق شيئاً من ذلك.

فأما قوله: أي صلاح لابن آدم في خلقه وبلوغه التكليف وتعريضه لمخالفة الأمر فيستحق العذاب الأليم؟

قلنا له في الجواب عن ذلك طريقان:

أحدهما: أنه متى ثبتت حكمته وبان عدله ورحمته علمنا أنه لم يخلقهم إلا لما فيه صلاحهم؛ لأن هذا هو الذي يليق بالحكيم الرحيم، ولا يضرنا أن

لا نعرف وجه الحكمة في ذلك الصلاح على التفصيل ويصير الحال في ذلك كالحال للعليل الذي يكون له أب عارف بالطب متناه في الشفقة على ولده إلى الغاية القصوى، ثم يشفي ولده دواء مر المذاق فإنه يعلم أن له في شرب هذا الدواء صلاحاً، وإن لم يعرف ما وجه إصلاح هذا الدواء لجمسه وما الخاصية التي اختص بها الدواء حتى صار مزيلاً لعلته، بل يكفيه من ذلك أن يعلم إن أباه في غاية المعرفة بما يصلحه ونهاية الشفقة والتحنن عليه، فيعلم حينئذ أن ما فعله به والده صلاح وإن لم يعرف الوجه الذي لأجله كان صالحاً.

الثاني: إنا نقول أن وجه الصلاح في خلق الله تعالى للمكلفين من عباده ظاهر فإنه تعالى لما خلقهم مكنهم من فعل الخيرات التي بها يتوصلون إلى الثواب المقيم في جنات النعيم، وأراد منهم ذلك وحثهم عليه وأمرهم به وساقهم بالأمر والنهي والوعد والوعيد إلى ما فيه صلاحهم من أفعال الخير، فكان معرضاً لهم بذلك لأجل المراتب وأسنى المنازل وإنما هلك منهم من هلك بسوء اختياره لنفسه وإيثاره لمعصية ربه على طاعته، فمن قِبل نفسه أتى لا من قِبل ربه تعالى فهذا وجه ظاهر في الصلاح.

وأما ما حكاه عن بعض الصحابة من تمنيهم أن لم يكونوا، فإن صح ذلك فإنما قالوه لما يرجع إلى منازعة النفس وسوء اختيارها، وإن كانوا يعلمون قطعاً أن أحداً لا يهلك إلا بجنايته ولا يعذب إلا بعمله وليس تمنيهم لذلك اعتراضاً على الله تعالى في فعله ولا سخطاً منهم لقضائه، ولو كان أحداً منهم قصد ذلك فإنه عاص ضال لا يلتفت إليه ولا يحتج بقوله، وإنما قصدوا بذلك مذمة النفس والاعتراض عليها فيما تسارع إليه وتنازع فيه.

ومن ذكره عن موسى عليه السلام أنه قال: «يا رب ما خير لابن آدم؟ قال الله: لو لم أخلقه. قال: يا رب فبعد إذ خلقته؟ قال: أن يموت صغيراً. قال: فبعد إذ لم يمت صغيراً؟ قال: أن يموت شيخاً كبيراً»(١). فإنه لا حجة له فيه؛ لأنه إذا ثبت عن موسى بإسناد صحيح كان خبر واحد لا يؤخذ به في هذا الباب، بل يجب تأويله على ما يوافق أدلة العقول وآيات القرآن إن أمكن ذلك فيه، وإلا لم يضرنا اطراحه؛ لأن الواجب علينا هو الأخذ بما دلت عليه العقول وجاءت به شريعة نبينا عليه السلام، ولعل الخبر لحقه زيادة أو نقصاً أفسد معانيه.

---

(١) لم أجد له مصدر فيما لدي.

فأما قوله: بأنا نفرض الكلام في ثلاثة نفر خلقهم الله:

فواحد منهم: بلغ وآمن بالله تعالى وعمل العمل الصالح، فبحكم العدل عندهم أن الله تعالى يدخله الجنة ويرفع درجته فيها بقدر عمله.

والثاني: لم يبلغ الحلم ومات صغيراً لم يعمل شيئاً من الطاعات، فبحكم العدل عندهم أن الله يدخله الجنة ولا يعطيه من الدرجات ما أعطى الأول.

وأطال الله عمر الثالث كالأول إلا أنه لم يؤمن بالله، فيدخله النار.

فينظر الصغير إلى درجة الأول فيقول: لأي معنى لم يعطني الله من الدرجات ما أعطي الأول؟ فيقال له: بحكم العدل أنك لم تعمل مثل عمل الأول. فيقول: لو أطال الله عمري لعمر الأول لعملت كعمله، ولكن قصر عمري. فيقال له: لم يكن الصلاح لك في طول العمر بل الصلاح لك في إماتتك صغيراً. فيقول حينئذ الكافر: يا ليتني مت صغيراً كما مات هذا فأرضى بمنزلته هذه التي سخطها، ولكن طال عمري وبلغت حد التكليف فخالفت الأمر حتى صرت إلى ما صرت إليه. فتقوم الحجة للكافر على الله.

فيقال له: إنما ذكرته هاهنا إحدى زخارف الغزالي التي أوردها في كتابه الموسوم بـ(الاقتصاد في الاعتقاد)[1] وقصد بها التلبيس على عوام الناس ولا حجة لك فيه، ولأهل العدل عن هذا الفرض جوابات:

أحدهما: إن الله إنما أمات الصغير صغيراً؛ لأنه علم أنه لو بقي لأفسد دين غيره ممن يعلم أنه لولا بقاؤه لما فسد، ولا يجوز في حكمته أن يبقي من هذا حاله؛ لأن بقاءه يكون مفسدة لغيره ولا اختيار لذلك الغير في نفي هذا المفسد لأن فساده حينئذ يكون في حكم المضاف إلى الله، ولم يعلم في بقاء الذي كفر ومات على كفره مفسدة لغيره وإن فسد هو فإنما فساده باختيار نفسه، فاللوم عليه لا على الله تعالى وذلك ظاهر في أمر الكافر.

فأما الصغير فقد نبه الله تعالى على هذا المعنى بقصة أمره بقتل الغلام بيد الخضر عليه السلام وتعليله لقتله بأنه علم أنه لو بقي لأفسد على غيره دينه فلذلك أمر بقتله، قال تعالى: ﴿**وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَاناً وَكُفْراً (٨٠) فَأَرَدْنَا أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْراً مِّنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْماً**﴾[الكهف:٨١]، ولا يلزم على ما قاله هو إلا إبقاء الله تعالى لإبليس

(١) ص٩٩.

وغيره من شياطين الإنس والجن فإنهم يقولون: إن الله تعالى علم أنهم لا يضلون إلا من المعلوم أنه يصلى الجحيم لا محالة وإن لم يوجد من يضله، فإن كان يضل من جهة نفسه الأمارة بالسوء فلم يجب في حكمة الله تعالى أن يهلك المضلين الذين هذه حالهم معاجلة بخلاف الغلام ومن جرى مجراه، فإنه لولا بقاؤهم لما حصل الفساد فلذلك أهلكهم.

والثاني من الجوابين: أنهم يقولون: أن خلق الله تعالى للخلق تفضل منه وكذلك تبقيته لهم وكذلك تكليفه، فله أن يتفضل بالقليل وله أن يتفضل بالكثير ولا اعتراض عليه في ذلك؛ لأن الاعتراض على المتفضل فيما لا يجب عليه جهالة، ألا ترى أن واحداً منا لو أنعم على غيره بدينار وعلى آخر بدينارين تفضلاً منه وابتداء بالإنعام لم يتوجه عليه لوم من أحد ولا اعتراض، فإذا ثبت هذا فالله تعالى متفضل على الصبي بخلقه وتبقيته مدة قصيرة فلا لوم عليه ولا سؤال في اهانته؛ لأن غاية ذلك أنه تفضل قليل، فلو قال: هلا بلغتم بي درجة المؤمن؟ قيل له: ليس لك ذلك؛ لأنك لم تعمل. فإن قال: فلم امتموني صغيراً فمنعتموني بذلك من العمل؟ قالوا: لأن الله تعالى متفضل عليك فله أن يتفضل عليك بالقصر من المدة أو الطول ولم يكن ذلك واجباً عليه لك فتطالبه بالمخرج منه. فإذا قال الكافر:

فلماذا ابقيتموني مع العلم بأني أفسد؟ قيل له: لأن الله تعالى أنعم عليك بالخلق والبقاء وكان فضل الله عليك عظيما، وكان يمكنك أن تؤمن بالله تعالى فلم تفعل فمن نفسك أبيت لا من قبل الله.

وأما المؤمن: فإنه صرف تبقية الله تعالى له وإنعامه عليه إلى اكتساب الخيرات، فوجد ثوابها حاضراً.

وهم بمثابة ثلاثة نفر قصدوا باب ملك عظيم، فأعطى أحدهم ألف دينار، وأعطى كل واحد من الأخرين ألفي دينار، فإنه لا سؤال عليه لم فاضل بينهم في تفضله.

فإذا صرف أحد [المذكورين][(١)] عطيته إلى شراء الضياع المثمرة والتجارات المربحة، وصرف أحدهما عطيته إلى السموم المهلكة والأمور الضارة حتى هلك بتناوله لذلك فإنه لا يرجع على المعطي لائمة لإفساد من أفسد على نفسه بل يستوجب الحمد والشكر على الكافة من هؤلاء المنعم عليهم.

---

(١) لعلها كذا.

ومتى قالوا: أن المعطي كان يعلم أن هذا يفسد بعطيته فكان الصواب أن يمنعه إياها.

قلنا: المعطي إنما قصد بعطيته له أن يصلح ويصون العطية ويشتري بها من التجارات المربحة والضياع المثمرة ما يعود عليه نفعه كما فعل صاحبه وقد أمره بذلك ونهاه عن خلافه، ولم يكن يتمكن من إصلاح نفسه إلا بتمكنه من إفسادها؛ لأن التمكين واحد من الوجهين جميعاً فاللائمة على المفسد لا على المنعم ولا على العالم بالفساد وهذا ظاهر، فكذلك ما نحن فيه لا حجة على الله تعالى على كل واحد من الجوابين بل له الحجة البالغة فبطل تلبيسه.

وقوله: أي مصلحة للطفل في إيلامه، وللحيوان في تسخيره لبني آدم بالركوب والذبح، وفي جعل بعض بني آدم ملكاً لبعض؟

قلنا: المصلحة في ذلك هو الاعتبار للمكلفين، والإنعام بالترفيه عليهم بالركوب والذبح، والتنبيه لهم بإيلام البهائم والأطفال ثم هو بعوض المؤلمين على ما أصابهم من الألم والمشاق أعواضاً تستحقر الآلام في جنبها؛

لأنه تعالى حكيم قد ثبت أنه لا يفعل شيئاً من القبائح ولا تحسن هذه الآلام إلا لاشتمالها على هذين الوجهين:

أحدهما: اعتبار المكلفين.

والآخر: أعواض المؤلمين.

فبالاعتبار يخرج الألم من أن يكون عبثاً، وبالعوض يخرج من أن يكون ظلماً؛ لأن الظلم هو «الضرر العاري عن نفع أكثر منه أو دفع ضرر أكثر منه أو استحقاق» بدليل أن من عرف ضررها ذا حاله وعرفه ظلماً ومن عرف الظلم فقد عرفه ضرراً هذه حاله.

وقوله: بأن الظلم هو «تجاوز الحد» فإنه فاسد؛ لأنه قد [لا يعرف](١) الظلم ويميز بينه وبين الإنصاف والعدل من لا يعرف الحدود ولا من حدها كالملحدة والذين لا يعرفون الصانع تعالى والبراهمة الذين لا يعرفون الرسل الذين يستفاد منهم معرفة الحدود، ولو كان الظلم هو «تجاوز الحد» لم يعرفه إلا من عرف الحد ومن حده، فبطل ما قاله وصح أن الظلم هو ما

(١) مشطوب ولعله المثبت.

قلنا فلذلك قلنا لا يجوز أن يوجد من الله تعالى ما هو بصفة الظلم من الأفعال لحكمته تعالى.

فأما تمليكه لبعض بني آدم من بعض فإن من كان منهم كافراً فضرب الملك عليه للجزاء على كفره أو للتنفير عن مثل طريقته، ومن لم يكن كافراً كالطفل فإنه يدخل في حكم الوالد للتنفير عن مذهب الوالد فأن من علم أنه متى كفر استرق هو وأولاده فإنه يكون أقرب إلى مجانبة الكفر وهذا معلوم، وللأطفال على ذلك من الأعواض مثل ما يكون لهم من الأعواض على الآلام؛ لما بينا، فيسقط ما تعلق به كل وجه.

فأما المفاضلة بينهم في الخلق والرزق؛ فإنما كان ذلك لعلمه تعالى بما يصلحهم من هذه الأمور، ولما لم يمتنع اختلاف مصالحهم اختلفت خلقتهم وأرزاقهم وقد نبه تعالى على ذلك بقوله: ﴿**وَلَوْ بَسَطَ اللهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ**﴾[الشورى:٢٧] وهذه القصة جارية في تكليفهم أيضاً فإنه يكلفهم ما هو صلاح لهم إن لم يعلموا وجه كونه صلاحاً وقد ذكر ذلك تعالى بقوله تعالى: ﴿**كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّواْ شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ**

[**تَعْلَمُونَ**]﴾[البقرة:٢١٦]، فبين تعالى أنه لا يفعل بهم من ذلك إلا ما فيه صلاحهم وأنهم لا يعلمون من ذلك ما يعلمه وهذا واضح.

وحكى في آخر كلامه استدلال أهل العدل على صحة قولهم بآيات منها: قوله تعالى: ﴿**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ**﴾[الذاريات:٥٦]، وقوله: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ**﴾[النساء:٦٤]، وأجاب بأن المراد بذلك البعض ممن ذكرنا وذلك باطل؛ لأنه تخصيص الآية بغير دلالة.

وقوله: قد خرج البعض بقوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ**﴾[الأعراف:١٧٩]. فقد تكلمنا على هذه الآية فيما تقدم وبينا الجمع بين الآيتين من وجوه ولا خلاف بين العلماء أنه متى أمكن الجمع بين الدليلين والعمل بهما معاً، فلا يجوز أن يحملا على وجه يتنافيان معه، فبطل تخصيصه لهذا العموم بما ذكر.

وقوله أن معنى ذلك: أنه تعالى خلقهم للأمر بالعبادة. فباطل؛ لأنه صرف للخطاب عن ظاهره وتقدير شيء لا دلالة عليه.

وأما اعتذاره عن استدلاله بقوله تعالى: ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾[النساء:٧٩] فإن ذلك حجة عليهم في أن الطاعات من فعل الله تعالى فذلك لا عذر له فيه؛ لأنه جعل إضافة ما يجوز إضافته إلى الله تعالى بوجه صحيح دلالة على جواز إضافة ما لا يجوز إضافته إليه تعالى بوجه من الوجوه، فإن الطاعات وإن كانت فعل العباد إلا أن الله تعالى أمر بها ويجوز أن يضاف الفعل إلى من أمر به كما يقال: (قتل الأمير فلان أو خرب دار فلان) وإن لم يفعل شيئاً من ذلك لما كان أمر به.

وأما المعاصي فإنه تعالى لم يفعلها ولا أمر بها بل نهى عنها فلا يجوز نسبتها إليه حقيقة ولا مجاز وقد سقط بهذا سائر ما أورده في هذا الفصل.

وقوله بأن الآية وردت على سبب وهو أن الكفار كانوا إذا نزل بهم خصب ونعمة قالوا هذا من الله، ومتى نزل بهم جدب ومحنة قالوا هذا من محمد فأكذبهم الله تعالى وقال: ﴿كُلًّ مِّنْ عِندِ اللّهِ﴾[النساء:٧٨]. فذلك صحيح إلا أن ذلك لا حجة عليه؛ لأن الله تعالى أضاف إلى نفسه الأمور التي كان القوم يضيفونها إلى رسوله عليه السلام، ومعلوم أنهم [ما] كانوا يضيفون إلى النبي عليه السلام شيئاً من النفاق ولا الكفر ولا الفسوق وإنما كانوا يضيفون إليه شدائد الدنيا تطيراً به عليه السلام فأكذبهم الله عز وجل

في ذلك، ولما علم الله تعالى أن جهالاً من الناس يحملون ذلك على غير وجهه وينسبون لأجل ذلك إليه تعالى كل مخزية وفاحشة عقب ذلك بقوله: ﴿**مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ**[1]﴾[النساء:٧٩] لأن يفرقوا بين السيئة التي تضاف إلى الله وهي مصائب الدنيا كالمرض والموت ونقص الأموال والأنفس والثمرات وبين السيئة المضافة إلى العبد من المخازي والفواحش.

وقوله بأن معناه: أفمن نفسك فحذف ألف [الاستفهام][2]. فجهل منه وباطل بقوله تعالى: ﴿**وَأَرْسَلْنَاكَ [لِلنَّاسِ] رَسُولاً وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيداً**﴾[النساء:٧٩] لأن ذلك لو كان من الله لم يكن لرسالته عليه السلام معنى ولا في شهادة الله تعالى فائدة؛ لأن الأفعال كلها منه وإليه، فإلى من يرسل وعلى من يشهد سيما وقد عقب ذلك بقوله: ﴿**مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً**﴾[النساء:٨٠] وشيء من ذلك لا يصح إذا كانت الأفعال كلها خلقاً منه تعالى فيهم.

---

(١) مكتوب: ما أصابكم من حسنة فمن الله وما أصابكم من سيئة فمن انفسكم.

(٢) مكتوب: التعريف.

وأما قوله بأن معنى قوله تعالى فمن نفسك: أي فمن ذنب أذنبته بنفسك كقوله: ﴿**وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ**﴾[الشورى:٣٠]. فذلك كله إذا سلم كان حجة عليه؛ لأنه قد وافق أنه يوجد من النفوس ذنوب لأجلها صارت تعاقب وهذا تسليم منه لكل ما هو يمنعه ويخالف فيه، وإذا ثبت أن للنفس ذنوباً بها تستحق العقاب ونزول المصائب فذلك غاية ما يطلب وقد أنطقه به الله تعالى الذي أنطق كل شيء، فإن أراد بذلك أن السيئات التي هي محن الدنيا ونقماتها هي عقوبة ذنوبه ففي ذلك ثبوت ما يزيد اثباته من أفعال العباد، وإن أراد أن معاصيهم تصيبهم عقوبة على معاصي متقدمة فذلك فاسد ولكن فيه ثبوت ما أردنا من أفعال العباد على كل حال.

فأما ما ذكره من استدلال العدلية بقوله: ﴿**فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ**﴾[الكهف:٢٩]. فإن وجه الدلالة من هذه الآية أن قوله تعالى: ﴿**فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن**﴾ أمر بلا شك وقد علقه بمشيئتهم وذلك يدل على مشيئة واختيار، وقوله تعالى: ﴿**وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ**﴾ تهديد وذلك يدل على أن الكفر فعلهم؛ إذ لو لم يكن فعلهم لما [هددهم] تعالى لأن أحداً لا يهدد بما يخلقه الله تعالى فيه.

فأما قوله بأن الله تعالى قال: ﴿**وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللهُ**﴾ فعلق مشيئتهم بمشيئته.

قلنا: أول ما في ذلك أنه قد سلم بثبوت مشيئة للخلق وفي ذلك ما نريد وإنما علق الله تعالى مشيئتهم بمشيئته في الطاعات دون المعاصي؛ لأنه ذكر ذلك معلقاً في موضعين من القرآن:

أحدهما: في سورة الإنسان فقال: ﴿**إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا (٢٩) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ**﴾[الإنسان:٣٠] أي ما تشاءون ايجاد السبيل إلا بعد تقدم مشيئة الله.

والموضع الثاني: في سورة التكوير قال تعالى: ﴿**لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ (٢٨) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ**﴾[التكوير:٢٩] أي ما تشاءون الاستقامة إلا بعد تقدم مشيئة الله تعالى لذلك وذلك مروي عن بن عباس وهذا لا خلاف فيه.

فإنا مجمعون على أن الله تعالى شاء الطاعات وعلى أن العباد لا يفعلون شيئاً منها إلا بعد أن يريد الله تعالى ذلك منهم، ولأنه تعالى لو لم يرد ذلك الفعل لم يكن طاعة، وإنما اختلفنا في أنه هل يريد المعاصي أم لا؟ وقد بينا في

غير موضع أنه تعالى لا يريدها ولا يشاءها بل يكرهها ويسخطها، وتعليق الله تعالى مشيئة العباد بمشيئته في الطاعات لا يدل على أنه يريد المعاصي وذلك ظاهر، وقد بينا فيما تقدم أن قوله تعالى: ﴿**وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ**﴾[غافر:٣١] يدل على أنه لا يريد معاصيهم على كل وجه من الوجوه.

فأما قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً**﴾[الفرقان:٢٠] فإن معناه إنا ابتلينا بعضكم بطاعة بعض كابتلائه الخلق بطاعة الرسل عليهم السلام واتباعهم وإن كانوا بشراً مثلهم يأكلون كما يأكلون ويشربون كما يشربون ولذلك قال في أول الآية: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا**﴾[الفرقان:٢٠]، وقد بينا فيما سبق أن الابتلاء والامتحان يسمى فتنة ومن ذلك ابتلاء الأغنياء بالفقراء والانفاق عليهم، وابتلاء الإنسان بمن تجب عليه حقوقه من ولد أو والد أو زوجة أو غير ذلك، وليس في ذلك ما يدل على إن الله تعالى يريد ظلم بعضهم لبعض لولا الجهل للحقائق.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾[الزمر:٧] يدل على أنه لا يريد شيئاً من الكفر؛ لأن معنى الرضى الإرادة، وأحد قوله: أراد بذلك أنه لا يرضى الكفر ديناً لعباده.

قلنا: الظاهر يقتضي أنه لا يريده مطلقاً فلا يجوز حمله على جهة دون جهة من غير دلالة، وكذلك قوله تعالى حكاية عن موسى لما قتل النفس: ﴿هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ﴾[القصص:١٥] ودلالة ذلك ظاهرة على أن هذه المعاصي لا تنسب إلى الله تعالى بل إلى الشيطان من حيث أنه يوقع فيها أو إلى الإنسان من حيث أنه فعلها، وقول موسى عليه السلام: ﴿إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ﴾ يدل على أن الإضلال من الشيطان لا من الله.

وأما قوله: إن ذلك من عمل الشيطان الذي يريده ويحبه ويرضاه.

قلنا: هذا يقتضي نسبته إلى الشيطان دون الله تعالى فالدلالة بينة ظاهرة.

فأما قوله: بأن الله تعالى خالق حركة يد موسى ولإرادة الشيطان [عمل]. فذلك دعاو باطلة قد قامت الأدلة الصحيحة كما قدمنا على فسادها، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ﴾[المائدة:٣٠]، وكذلك قوله تعالى: ﴿سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي﴾[طه:٩٦]، وقوله: ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ

﴿قَوْمَهُ وَمَا هَدَى﴾[طه:٧٩] فإن دلالة هذه الآيات على أن أفعال العباد غير مخلوقة لله تعالى ظاهرة.

وقوله: إنما تنسب هذه الأفعال إليهم؛ لأنهم محلها.

قلنا: هذا باطل؛ لأن ما خلقه الله فيهم لا يجوز أن يستحقوا به ذماً ولا عقاباً ولا يجب عليهم منه توبة ولا اعتذار، فلما وجب ذلك عليهم في أفعالهم دون ألوانهم دل ذلك على أن أفعالهم ليست من خلق الله فيهم وإلا فاللون حال فيهم كالفعل فلماذا يذمون ويعاقبون على أحدهما دون الآخر؟ لولا الفرق الذي ذكرنا.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[الأنعام:١٣٧] فإنه يدل على أن تزيين هذه المخازي ليس من الله تعالى ولا يجوز نسبته إليهم لأنهم محله؛ لأنه تعالى ذمهم بذلك وعاقبهم عليه فدل على أن فعلهم ليس بخلق لله تعالى.

وأما قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ﴾[النمل:٤]، وكذلك قوله: ﴿كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾[الأنعام:١٠٨] فإن أراد بذلك أنه تعالى زين لهم العمل الذي

أمرهم به من الطاعات ومعنى تزيينه إياه لهم هو أنه أخبرهم هو أنه حسن ولهم في فعله منفعة عظيمة وهذا هو التزيين المعقول، ولا يجوز أن يزين الله تعالى الكفر؛ لأن تزيينه يكون كذباً [على] الله تعالى عن ذلك، ولأنه قبحه عندهم وزجرهم عنه أشد زجر وتوعدهم عليه أبلغ وعيد فكيف يقال بأنه زينه لهم!؟

وإنما تنسب إليهم أعمال الخير وإن لم يعملوها؛ لأنه يجب عليهم عملها، كما يقال: ضيع فلان صلواته ومنع زكاته إذا لم يفعلها فينسبان إليه من حيث أنه يجب عليه فعلهما.

فأما قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شَاء اللهُ مَا فَعَلُوهُ**﴾[الأنعام:١٣٧] فالمراد أن الله تعالى لو شاء أن يمنعهم من ذلك قهراً وجبراً لقدر على ذلك ولكنه لم يفعل ذلك؛ لما أراد بقاءهم مكلفين كما تقدم بيانه، وكذلك قوله تعالى: ﴿**قَاتِلُواْ أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لاَ أَيْمَانَ لَهُمْ**﴾[التوبة:١٢] فأمر بقتالهم وقتلهم على وجه العقوبة لهم وذلك يدل على أن الكفر فعلهم ولو كان الله تعالى خلقه فيهم أو قضاه عليهم لم يستحقوا عليه عقاباً ولا ذماً، وهذا يبطل قوله أنه تعالى خلق كفر الكافرين.

وقد ذكر في هذا الفصل كلاماً مناقضاً يدفع بعضه بعضاً حاصله: أن الله تعالى خلق الكفر فيهم ولم يشاء الإيمان منهم، ثم أمر بقتالهم وقتلهم عقوبة لهم. وذلك منه غلط فاحش ولعله لما طلق الكلام هاجت به مره فلم يدر ما يقول.

فأما قوله تعالى: ﴿**سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَاء اللّهُ مَا أَشْرَكْنَا**﴾[الأنعام:١٤٨] فقد بينا فيما تقدم دلالة هذه الآية على بطلان مذهب الحشوية من وجوه خمسة وفصلنا القول في المشيئة تفصيلاً بيناً، وذكرنا أن معنى قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً**﴾[يونس:٩٩] وما في معناها هو أنه لو شاء أن يقهرهم ويدخلهم في الإيمان جبراً لفعل ولكنه لو فعل ذلك لبطل التكليف وزال التمكين، وقد بينا فساد اعتذاره في موافقة مذهبه ومذهب أصحابه لمذهب المشركين في ذلك، وبينا أن الله تعالى لما ذمهم على ذلك وكذبهم فيه دل على أنه خطأ ومعصية، فمن وافقهم في ذلك شاركهم في إثمه وعاره فبطل ما ذكره من كل وجه ﴿**فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُواْ وَالْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾[الأنعام:٤٥]، وقد اقتصرت من جواب هذا المتكلم على هذا المقدار وقصرت جواد القول على حد كلامه الضيق المدار وألجأ شاهد الحال

إلى الإغلاظ له في المقال ذرعاً له بذراعه وكيلاً له بصواعه، وتوخيت بما أورده التعريض لنفحة الرحمة التي أعدت للمجاهدين وأرصدت للمحامين عن حوزة الدين وقد قال صلى الله عليه وآله: ((**من انتهر صاحب بدعة ملأ الله قلبه أمناً وإيماناً**))[1]، وهذا واضح المنار لمن آثر الحق على والهوى واختار الآخرة على الدنيا.

[خطر التقليد في أصول الدين]:

وعلم أن وازرة لا تزر وازرة وزر أخرى ﴿**وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (٣٩) وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى (٤٠) ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى**﴾[النجم:٤١]، ولم يرتع نفسه الأمارة بالسوء مراتع الاغترار ويقطع عمره بالتسويف والاضطرار ولا نظر بعين النصيحة لنفسه وقام على دينه من الظر بقسطاس مستقيم، وقصد قصد الحق حيث كان ونحا نحو الصواب في أي ناحية استبان، ولم يمنعه قيد التقليد عن الانبعاث في مسالك الارتياد، ولم يصرفه عن اتباع الهوى حب الاقتداء بالآباء والأجداد، فإن التقليد مرتعه وخيم وداءه عضال عظيم، ولا يكون طريقاً

---

(١) مسند الشهاب القضاعي ج١ص٣١٨.

للحق ولا موصلاً إلى مقصد النجاة، وكيف يكون كذلك والمقلد لا يأمن خطأ من قلده فيكون بتقليده له راكباً سفينة الخطر متمسكاً في دينه بحبل الغرر، ولو جاز لأحد أن يقلد علماء نحلته لجاز ذلك لكل فرقة؛ فإن كل جاهل حسن الظن بأهل بلده وشيوخ مقالته، فلا يكون تقليد واحد أولى من تقليد آخر وذلك يؤدي إلى جواز تقليد الملحد كما يجوز تقليد الموحد، وفيه نوع من المساواة بين المحق والمبطل؛ لأن المقلد لا يفصل بينهما وكل ذلك باطل.

ولم يؤت الناس في هلاك أديانهم من أمر هو أوجى ضرراً ولا أكبر خطراً من الركون إلى تقليد في هذه الاعتقادات التي الحق فيها واحد من أخطأه هلك، وقد ذم الله تعالى المقلدين وعابهم في كتابه المبين فقال وهو أصدق القائلين: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَى مَا أَنزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ شَيْئاً وَلاَ يَهْتَدُونَ**﴾[المائدة:١٠٤]، فوجب على كل مسلم بل على كل عاقل أن يقيم نفسه مقام الإنصاف ويزن الأقاويل بميزان العدل فما ظهر رجحانه أخذ به، وما انكشف نقصانه أعرض عنه، فينتظم في سلك أولي الألباب المبشرين بطوبى وحسن مآب، قال الله سبحانه: ﴿**فَبَشِّرْ عِبَادِ (١٧) الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ**

الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللهُ وَأُوْلَئِكَ هُمْ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ﴾[الزمر:١٨]، فالسعيد الموفق من لم يستر حجب التعصب عين بصيرته، ولم تعم قساطل التقليد ناظر فكرته، بل وضع أساس دينه على أدلة العقل وبراهينه، وشيد مبانيه على ما ورد به محكم التنزيل وشهدت له سنة الرسول امتثالاً لما قاله سيد الأولين والآخرين صلى الله عليه وعلى آله الطاهرين فإنه قال: ((**من أخذ دينه عن التفكر في آلاء الله ، وعن التدبر لكتابه، والتفهم لسنتي، زالت الرواسي ولم يزُل، ومن أخذ دينه من أفواه الرجال، وقلدهم فيه، ذهبت به الرجال من يمين إلى شمال، وهو من دين الله على أعظم زوال**))[1]، وهذه نصيحة اهديها إلى من له اهتمام بأمر نفسه وفيه التفات إلى صلاح دينه فإن النصائح أحسن ما تهاداه خلصان المودين، وأجل ما تعطاه المهتمون بأمر الدين، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((**ما اهدى المسلم لأخيه المسلم هدية أفضل من كلمة حكمة يسمعها فانطوى عليها، ثم علمه إياها يزيده الله بها هدى أو يرده عن ردى، وإنها لتعدل إحياء نفس، ومن أحياها فكأنما أحي الناس جميعا**))[2]، ولما

(١) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب ص٢١٦.

(٢) جامع بيان العلم وفضله ج١ص٢٦١، فهرسة ابن خير الإشبيلي ص١١.

كان ما أوردته من هذا الكلام مبيناً للحق من الباطل ومميزاً للصحيح من السقيم، وكان الداعي إليه ما جرى من كلام بعض الحنبلية في نصرة مذهب الحشوية سميته (الدامغ للباطل في مذهب الحنابل)، فنسأل الله تعالى أن يوفقنا للعمل بالحق وإخلاصه كما وفقنا للقول به واعتقاده، لنكون من أهل السعادة مبدأ ومعاداً، وأصحاب الإصابة للحق قولاً وعملاً واعتقاداً بمنه ولطفه ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾[المطففين:٢٦]، والحمد لله وكفى.

تم رقم الكتاب المبارك ضحى يوم السبت في أول عشر ذي الحجة سنة ثمان وثماني مائة سنة، بهجرة الظهرين حرسها الله تعالى، بحجة، بخط الفقير إلى عفو الله تعالى إبراهيم بن عبدالله بن علي تجاوز الله عن سيئاته.

الفهرس